جامعة مؤتة
عمادة الدِّراسات العليا

التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي
بين التقعيد والاستعمال اللغوي

إعداد الطالب
تيسير هارون علي النَّوافلة

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2013

الآراء الواردة في الرِّسالة الجامعية لا تُعبِّر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب تيسير هارون النوافلة الموسومة بـــ:

التراكيب المحمولة على ابواب النحو العربي بين التقعيد والاستعمال اللغوي

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية**.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. يحيى عطية العبابنة		2013/07/09	مشرفاً ورئيسا
د. سيف الدين طه الفقراء		2013/07/09	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2013/07/09	عضواً
أ.د. عودة خليل أبو عودة		2013/07/09	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

الإهداء

إلى مَنْ نذرت عمرها في أداء رسالة، صنعتها من أوراق الصبر، وطرزتها في ظلام الدهر، على سراج الأمل، بلا فتور أو كلل، رسالة تعلـم العطـاء كيـف يكـون العطاء، وتعلم الوفاء كيف يكون الوفاء... إليك أمّاه.. قطـرة فـي بحـرك العظيم.. حباً وطاعة وبراً.

إلى من كلَّل العرق جبينه، وشقَّقت الأيام يديه، إلى من علَّمنـي أنَّ الطّمـوح العالي لا يتم إلا بالصبر والعزيمة والإصرار... إليك والدي الحبيب في جنَّات الخلد إن شاء الله.

بكلِّ الحبِّ.. إلى رفيقة دربي..إلى من كوَّنت معي حروف هـذه الدِّراسـة.. بعيونٍ تبْرقُ أملاً.. وقلبٍ ينبضُ حُبّاً.. وراحةٍ تمحو تعباً.. وصبرٍ يزيلُ يأساً، إلـى زوجتي.. نجوى.

إلى مَنْ لهم بين ثنايا وطيات القلب ذكريات، ومَنْ تربيت معهم وسكنوا قلبـي ووجداني... أخوتي وأخواتي...

وإلى ريحانة حياتي، وثمرة فؤادي... ولدي الحبيب (الأمير)، الـذي طالمـا أُغلِقَ باب حجرة الدراسة دونه..أنبته الله نباتاً حسناً.

لهم جميعاً أهدي هذا العمل

تيسير هارون علي النَّوافلة

الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله أولاً وآخراً، كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه، حمــداً يليــق بجلاله العظيم على توفيقه وامتنانه.

فبعد أنِ استوت هذه الدِّراسة على سوقها، أتوجَّه بــشكري وتقــديري إلـــى الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة، الذي أشار عليَّ بموضـــوعها الجــادّ، ثـــمَّ تفــضَّل بالإشراف عليها ورعايتها مُذْ كانت فكرةً تجول في ذهنه، إلى أن غَدت حِبْراً يُــسوِّدُ هذه الصفحات، وما هذه الدِّراسة إلا من نتائج فكــره، إذ كـــان لآرائـــه الـــسديدة، وتوجيهاته المستمرَّة، وإعانته إيَّاي على البحث والكتابة، فضلٌ ما كان لي غنًى عنه في بلوغ كثير ما كنتُ أهدفُ إليه، فجزاه الله عنّي خيرَ الجزاء.

وأتوجَّه بالشكر موصولاً إلى أساتذتي الأفاضل، أعضاء لجنـــة المناقـــشة، الأستاذ الدكتور عودة أبو عودة، والدكتور سيف الدين الفقـــراء، والـــدكتور عـــادل بقاعين ، الذين تفضَّلوا بِقَبول مناقشة هذه الدِّراسة، بعد تحمّلهم عناء قراءتها لتقـــويم اعوجاجها، وإصلاح مُفْسَدِها، وسدِّ ثُلُومها، فجزاهم الله عنّي خيراً.

والشكر والتقدير إلى الأخ الحبيب، والأب الحاني، أخي الدكتور أحمد هارون النوافلة، صاحب الأيادي البيضاء، والمعروف المتواصل، أسأل الله أن يـــديم عليـــه خيره وكرمه.

ويطيب لي كذلك أن أشكر العم العزيز، والقدوة الطيبـــة، عطوفـــة الأســـتاذ عبدالكريم فلاح الرواجفة، الذي عرفت فيه طيب المعشر، وابتسامة المحب، وأخلاق المؤمن، وهدوء النفس، وطول التأمل.

تيسير هارون علي النَّوافلة

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
179	**1.4** ما حُمِلَ على باب النعت...................................
191	**2.4** ما حُمِلَ على باب العطف................................
195	**3.4** ما حُمِلَ على باب التوكيد................................
196	**الخاتمة**..
200	**المراجع**..
219	**الملاحق**..

قائمة الملاحق

الملخص

التَّراكيب المحمولة على أبواب النَّحو العربيّ بين التَّقعيد والاستعمال اللغويّ

تيسير هارون علي النَّوافلة

جامعة مؤتة، 2013

هدفت هذه الدِّراسة إلى رصد التراكيب التي حملها النحويون على أبواب النحو العربي، دون أن تتضمَّن العلامات الجوهرية الخاصَّة بكلِّ باب نحوي حُمِلت عليه، إذ جاء حملهم إيَّاها استناداً إلى علامات شكلية انطبقت عليها، مثل وجود الفتحة، انطلاقاً من إقرارهم بأنَّها علم المفعولية، ممَّا دفعهم ذلك إلى التقدير والتأويل في بنية هذه التراكيب المحمولة، لتسويغ الحركة الإعرابية من جهة، وتحقيق عناصر الإسناد من جهة أخرى، وقد سارت هذه الدراسة في ركاب المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.

وقد جاءت في تمهيدٍ شكَّل إطاراً نظريّاً لموضوعها، وقفت فيه عند التعريف بالتقعيد وقضية الاستعمال اللغوي، وبيان الفرق بينهما، ثمَّ توضيح المقصود بالتراكيب المحمولة على أبواب النَّحو العربي، والأسباب التي دفعت النَّحويين إلى حملها عليها، ثمَّ بيان الفرق بين موضوع الدِّراسة ومادَّتها، وما سمَّاه النحاة بالحمل على المعنى، والحمل على اللفظ وغير ذلك، ثمَّ بيَّنتُ علاقة هذه التراكيب المحمولة بالنظام اللغوي والذاكرة اللغوية، وخُتم التمهيد بتوضيحٍ للحركات الإعرابية ودلالاتها على المعاني النَّحويَّة؛ لِمَا للحركة الإعرابية من أثر رئيس في قضية حمل التراكيب على الباب النحوي.

وانقسمت الدِّراسة على أربعة فصول، جاء الفصل الأول متضمِّناً الحديث عن التراكيب التي حملها النحويون على باب المفاعيل، المفعول به والمفعول المطلق والمفعول معه والمفعول لأجله، والمفعول فيه، وخُصِّص الفصل الثاني لدراسة الأساليب اللغوية المحمولة على باب المفعول به، وهي المنادى والتعجُّب والاختصاص، والإغراء والتحذير، وأسلوب الاشتغال، أمَّا الفصل الثالث فجاء للكشف عن التركيب التي حملها النحويون على باب المشبَّه بالمفعول في اللفظ، في بابي الحال والتَّمييز، وتناولت الدِّراسة في الفصل الرابع ما حُمل من التراكيب على باب المعربات بالتَّبعية، وضمَّ هذا الفصل ما حُمِلَ على باب النعت والعطف والتوكيد، ثمَّ خُتِمت الدِّراسة بخاتمة سجَّلتُ فيها أبرز نتائجها.

Abstract

The Attached Structures to Arabic Syntax Abwab Altqaid and the Linguistic Usage

Tayseer Haroun Ali Alnawafleh
Mu'tah University, 2013

This study aims to gather the structures that were attached by Grammarians to Arabic syntax Abwab without including the core marks, that are specific to each Bab of grammar which was attached to. The attachment of these structures depends on the morphological marks that were applicable on them, for example, the availability of Alfatha depends on considering it as a mark of Almafouleyah. This led Grammarians to interpret these attached structures to justify the syntactic Harakah on one hand, and to achieve Alisnad on the other hand. To achieve its aim, the study follows the analytical and descriptive approaches.

The study begins with a preface that forms a theoretical framework for its subject. The preface includes a definition of Altqaid (the establishment and the approval of rules by Grammarians) and the issue of linguistic usage, and then clarifying the difference between them. It also explains the meaning of the structures that are attached to Arabic syntax Abwab and the reasons that led Grammarians to attach these structures. The difference between the subject of the study and its content, that was called by Grammarians as the attachment according to the meaning and the attachment according to the pronunciation, is also revealed. The preface further discusses the relationship between these attached structures and the linguistic system and linguistic memory. Because of the impact of the syntactic Harakah on the issue of the attached structures to the syntactic Bab, the preface has been concluded by examining the syntactic Harakat and its indication to the syntactic meaning.

The study is divided into four chapters. Chapter One discusses the structures that Grammarians attached to Almafail Bab (Object, Almafoul Almutlak, Almafoul Maahu, Almafoul Leajlehe, and Almafoul Feeh or the adverbs). Chapter Two examines the structures that are attached to Object Bab which includes the vocative, exclamation, Alekhtesas, Alegraa and Altahthir, and Alishtegal. The attached structures to Bab Almushabbah of Object concerning the pronunciation, that are available in Babay Alhal and Altamyiz, is clarified in Chapter Three. The importance of Chapter Four lies on its examination of the attached structures to Bab Almurab Beltabaeyah, in addition, the Bab of assertion, adjective, and Alatef is discussed in this chapter. The Conclusion shows the result of this study.

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم المرسلين نبيِّنا محمد ــ صلَّى الله عليه وسلم ــ وعلى أصحابه الطيِّبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

حرص النحاة أثناء اشتغالهم في عملية التقعيد اللغوي على أن تضمَّ حدودُهم النحوية تراكيبَ اللغة وأنماطها، ولكن الاستعمال اللغوي واجههم بتراكيب لم تتمكَّن حدودهم بدلالاتها الجوهرية المقيّدة أن تشملها، ولهذا جاءت هذه الدراسة تتبنَّى نظرة مغايرة في النظر إلى التراكيب الواقعة ضمن أبواب النحو العربي، تمثَّلت بتتبّع العلامات الجوهرية والعلامات الشكلية التي ينطلق منها كلٌّ باب نحوي، وهذه العلامات تمثِّل أحكاماً وضوابط نحوية قرَّرها النحاة القدماء لتراكيب هذه الأبواب، التي حمل كلٌّ منها علامة جوهرية خاصة به، يُفترض أن تتمثَّلها تراكيبه النحوية الواقعة تحته، ولكن اللغة بحكم أنَّها غير مُلزمة بالقواعدية في جميع أحوالها، فإنَّها تُبقي مساحة متاحة تسمح لأبنائها بممارسة أداءاتهم بعيداً عن حدود تلك القواعد وضوابطها، ومن هنا فإنَّ القواعد التي سنَّها النَّحويون فيما بعد، لم تكن شاملة لكل ما صدر عن أبناء اللغة من أداءات وتراكيب.

لذا، تكمن أهميّة هذه الدراسة في كشفها عن تلك التراكيب التي حملها النحاة على أبواب النحو، دون أن تتضمَّن العلامات الجوهرية الخاصة بكل باب حُملت عليه، ولكنَّها جاءت تحمل بعض العلامات التي لا تتجاوز أن تكون شكلية في الغالب، غير أنَّها كانت مسوِّغاً دفع النُّحاة إلى حملها عليها، زيادة على أنَّهم وجدوا في تلك التراكيب قرباً من جوانب معينة، تصلح لانضمامها إلى أحد الأبواب النحوية، فأخذوا يحملون تلك التراكيب على أبوابها، استناداً إلى علامات شكلية غير جوهرية، ومن هذه العلامات ظهور حركة الفتحة على نهاية أنماطها المنصوبة، لارتباطها عند النحاة بالمفعولية، وأنَّها علمٌ عليها، إذ ذهبوا إلى تسويغ وجودها من طريق تقدير العامل، وهم بذلك التقدير يحقِّقون هدفين، هما: تسويغ الحركة الإعرابية، وتحقيق عناصر الإسناد، وهذه التقديرات التي تكلَّفها النحويون في بنية تلك التراكيب المحمولة، لا تتحقَّق في عملية التواصل التي تهدف إليها اللغة، ولا

تمس العملية اللغوية، وإنَّما هي جانب من جوانب التفكير النحوي، الذي سيطرت نظرية العامل على معظم تفسيراته، ولذلك نجد أن تركيزهم على جانب مستوى التحليل اللغوي، جاء بعيداً عن الدلالات الجوهرية ومستوى التركيب اللغوي.

ولقد اخترت هذا الموضوع بناءً على عَرْض يحيى عبابنة عدداً من الموضوعات، كلُّها يستحقُّ البحث والدِّراسة، ولكنَّ موضوع التراكيب المحمولة على أبواب النحو لاقى في نفسي هوىً دفعني إلى قبوله دفعاً؛ لأسباب عدّة، يعود أولها إلى أنَّ فكرته جديدة وجادّة، إذ لم يُدرس من قبل في دراسة مستقلة ومتكاملة في حدود ما اطَّلعت عليه، سوى ما كان مبثوثاً في مؤلَّفات المشرف على الرسالة يحيى عبابنة خاصة في كتابه: (في النحو العربي المقارن)، زيادة على ما تطرَّقت إليه آمنة الزعبي في بحثها المنشور: (التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية)، الذي هدفت منه إلى دراسة التراكيب التي تنتمي إلى الذاكرة اللغوية، وأنَّها لا تتبع النظام اللغوي أو الكفاية اللغوية، وثاني هذه الأسباب يعود إلى الرغبة في توسيع دائرة التفكير النحوي، لإعادة النظر مرَّات أخرى في تراكيب اللغة، وتتبّع الأسس التي قامت عليها العملية التقعيدية عند النحاة، بعد أن بانت سعة الفجوة الحاصلة بين تلك العملية وقضية الاستعمال اللغوي، وسعياً إلى تعليل قواعد النحو تعليلاً يقبله العقل، حتّى لا يكون الأمر في الدِّراسة اللغوية قاصراً على حفظ تلك القواعد والأحكام استظهاراً آليّاً لا يمازج الفكر، ولا يعود على اللغة بفائدة جديدة.

وفي سبيل الخروج بنتائج معقولة، فقد قمت بجمع مادَّة الدِّراسة من مصادر نحوية مختلفة، معتمداً في ذلك على مصدرين رئيسين، هما: الكتاب لسيبويه، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السُّيوطيّ، بالإضافة إلى كتب أخرى، من أبرزها، المقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السَّراج، زيادة على كتب الشروح المختلفة، وكتب القراءات، والتفسير، وكتب معاني القرآن، بالإضافة إلى دراسات معاصرة متنوعة.

وفي تحقيق الشواهد الشعرية وتخريجها فقد استعنت بكتب الشواهد الشعرية، مثل: شرح الشواهد الكبرى للعيني، وخزانة الأدب للبغدادي، والدرر اللوامع

للشنقيطي، ورجعت إلى طائفة من دواوين الشعراء، الذين ورد لهم شواهد في ثنايا الدراسة.

وأمَّا منهج الدراسة، فكان وصفيّاً تحليلياً، وهو منهج يصف الظاهرة اللغوية، ثمَّ يعمد إلى تفسيرها وتحليلها في المواضع التي تحتاج إلى ذلك، وقد ركَّزت فيها على دراسة مستوى التركيب اللغوي، مع الاستفادة من مستويات التحليل اللغوي.

وقد انقسمت الدراسة على تمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، أمَّا التمهيد فشكَّل إطاراً نظريّاً لموضوعها، استُهلَّ بعنوان يوضِّح قضيّتي التقعيد والاستعمال اللغوي، وبيان الفرق بينهما، ثمَّ وقفت بعد ذلك على التعريف بالتراكيب المحمولة على أبواب النَّحو العربي، والأسباب التي دفعت النّحاة إلى حملها، ثمَّ تطرَّقت للحديث عن الفرق بين موضوع الدِّراسة ومادَّتها، وما سُمِّي عند النحاة بالحمل على المعنى، والحمل على اللفظ وغير ذلك، وبيَّنتُ في عنوان آخر علاقة هذه التراكيب المحمولة بالنظام اللغوي والذاكرة اللغوية، وخُتم التمهيد بتوضيحٍ للحركات الإعرابية ودلالاتها على المعاني النَّحويَّة؛ لِمَا للحركة الإعرابية من دور رئيس في قضية حمل التراكيب على الباب النحوي.

أمَّا الفصول فجاء الأول منها متضمِّناً الحديث عن التراكيب التي حملها النحويون على باب المفاعيل، بدأتُه بالمفعول به وما حُمِل على بابه من التراكيب التي جرت مجرى المثل، ثمَّ المفعول المطلق الذي قُسِّمتْ تراكيبه المحمولة على بابه إلى أقسام حسب نوع المصدر الذي تنتمي إليه، وهذه الأقسام حملت العناوين الآتية: المصدر المحذوف فعله، والمصدر النَّائب عن فعله، والمصادر المضافة، والمصادر المثنَّاة، ونيابة أسماء الأعيان عن المصدر، ثمَّ وقفت بعد ذلك على التراكيب المحمولة على باب المفعول معه، والتراكيب المحمولة على باب المفعول لأجله، وخُتِمَ الفصل بدراسة التراكيب المحمولة على باب المفعول فيه(الظرف)، وجرى تقسيم تراكيبه المحمولة إلى أقسام، حملت العناوين الفرعية الآتية، ما ينوب عن ظرف الزمان من المصادر، وما ينوب عن ظرف الزمان من أسماء الأعيان،

وأنماط سُمعت منصوبة على الظرفية الزمانية توسعاً، وأَتْبَعْتُ ذلك حديثاً عن التراكيب التي حُمِلتْ على ظرف المكان.

وخُصِّص الفصل الثاني لدراسة ما حُمل على باب المفعول به، وهي المنادى والمُتَعجَّب منه، والاسم المنصوب على الاختصاص، والمنصوب على الإغراء والتحذير، وأسلوب الاشتغال.

أمَّا الفصل الثالث فجاء للكشف عن التركيب التي حملها النحويون على باب المشبَّه بالمفعول في اللفظ، في بابي الحال والتَّمييز، ففي باب الحال وجدت الدراسة أن تدرس تراكيبه المحمولة وفق الأقسام الآتية: الحال الجامدة المؤولة بمشتق، وورود الحال مصدراً، ومجيء الحال معرفة.

وتناولت الدِّراسة في الفصل الرابع ما حُمل من التراكيب على باب المعربات بالتَّبعية، وضمَّ هذا الفصل ما حُمِلَ على باب النعت والعطف والتوكيد. وأمَّا الخاتمة فقد ضمَّنْتُها أهمَّ النَّتائج التي توصلت إليها الدِّراسة.

وقد ذُيِّلت الدِّراسة بفهارس فنية ضمَّت فهرساً للآيات القرآنية الكريمة، وفهرساً للأحاديث النبوية الشريفة، وفهرسًا لأمثال العرب، وآخر للأشعار.

وقد يتساءل القارئ هذه الدراسة عن سبب غياب باب العلاقات الإسنادية منها، ولماذا لم يُفردْ لها فصل خاص لدراسة التراكيب المحمولة على بابها؟ وأجيب عن ذلك بسببين:

أولهما: إنَّ فكرة الإسناد كانت واضحة ومكتملة في أذهان النحاة، وقد تشدَّدوا فيها وفي مسألة توافرها في التركيب الجملي، لذا فإن فكرة وجود تراكيب فاقدة للعناصر الإسنادية سواء من الناحيتين اللفظية أو التقديرية، أمرٌ لا تقبله طبيعة اللغة القائمة على تحقيق الفائدة التواصلية.

ثانيهما: إنَّ فكرة الإسناد أو مسألة تحقيق عناصر الإسناد في التراكيب التي قَبِلَتْ التأويل في بنيتها، قد بُحِثَت في أغلب فصول الدراسة، وبخاصَّة فيما وقع تحت أبواب مكمِّلات العملية الإسنادية، إذ شكَّل تحقيق عنصري الإسناد سبباً في حمل العديد من التراكيب على باب المفعول به، فيما جرى مجرى المثل، والمنادى والاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشتغال، أي إنَّ مسألة حمل التراكيب على

أبواب مكمِّلات العملية الإسنادية، كانت أكثر توافقاً من مسألة حملها على باب العلاقات الإسنادية، إذ كان للعملية الإسنادية، ومسألة تحقيق عنصريها، سببٌ دافعٌ للنحاة لحمل العديد من التراكيب على باب المكملات للعملية الإسنادية، أكثر من أن تكون سبباً دافعاً لهم في حملها على باب العلاقات الإسنادية.

كما أنَّنا لم نُفْرِد فصلاً آخر لدراسة ما حُمِل على حروف المعاني، لأن دراستها تعدُّ مسألة سياقية، إذ تتحدَّد دلالة هذه الحروف وفق سياقتها التركيبية، وكثير منها ليس له أثر تركيبي يُستَدلُّ عن طريقه على علامة جوهرية يمكن تتبعها واستثمارها في قضية حمل التراكيب؛ لذا استُثْنِيت من هذه الدِّراسة.

وبعدُ فإنَّني آمل أن تكون هذه الدراسة قد حقَّقت الأهداف المرجوَّة منها، وأن أكون قد أصبتُ بعض التوفيق فيما قصدتُ إليه، وإلا فحسبي أنَّني أحاول، وعلى الله سبحانه قصدُ السبيل. وأدعوه جلَّ جلاله أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبَّله منّي، وأن يعفو عن الزلل والخطأ.

التمهيد:

التقعيد والاستعمال اللغوي:

ظهرت قواعد اللغة إلى الوجود بعد جهود واضحة قام بها النحويون وعلماء اللغة، تمثَّلت بدايةً بجمعهم المادة اللغوية من بيئاتها الاستعمالية المختلفة، إذ تمكَّنوا من جمع حشدٍ هائلٍ من الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة، من الأشعار والأمثال والأقوال المنثورة، زيادة على ما وجدوه في آي القرآن الكريم، ونصوص الحديث النبوي الشريف، ممّا يخدم فكرهم ويدعمه في صوغ القواعد.

ثمَّ نظروا في المادَّة المجموعة وفتَّشوا فيها عن النظائر والأشباه، وتبيّنت لهم مواضع الخلاف، واتَّضحت أمامهم العلاقة بين التراكيب والمعاني المنبثقة منها، فصاغوا ما استقرءوه في قواعد وأقيسة، ولمَّا كانت المادة التي جمعوها –بداهة- تمتنع عن الاطّراد، أو لا تلتزم شكلاً تركيبيّاً ثابتاً-كما يُعْرَف- أو لا تسير على وتيرة واحدة؛ جعلوا القواعد أو القياس أو الباب في الغالب على الأكثر استعمالاً، متَّفقين عليه، ومُخْتَلِفين في تسمية ما عداه، وفي القياس عليه(1).

ومن جانب آخر فإنَّ النحاة قد بنوا أحكامهم، وأسَّسوا قواعدهم باستقراء ناقص لكلام العرب، فضلاً على أنَّهم اعتمدوا مستوى لغويّاً معيَّناً في التَّقعيد، الأمر الذي أدَّى إلى ظهور تراكيب نحوية خارجة عمَّا أجمعوا عليه من القواعد النحوية، فوضعوها تحت مسمَّيات عدة، كالضرورة الشعرية والشذوذ النحوي، والنَّادر والخارج على القاعدة، والعدول، واللهجة، وغيرها ممّا يرمي في هذا الاتجاه، وفي المقابل ظهرت تراكيب أخرى لم تستوعبها الحدود النحوية التي ضبطها النّحاة ضبطاً صارماً، والأمر في ذلك عائد إلى استقرائهم الناقص للمادة اللغوية، إذ جاءت هذه التراكيب فاقدة دلالتها الجوهرية للحد النحوي المقعَّد، وحملت علامات أخرى غير جوهرية، كانت مسوِّغاً شكلياً دفع النحاة إلى حملها على أبوابها، حتى إنَّهم حملوا تراكيب لا ترتبط ببعض الأبواب النحوية برابطٍ واضح، ممَّا اضطرَّهم إلى

---

(1) انظر: عبد العزيز، محمد حسن، (1995م)، القياس في اللغة العربية، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ص25.

اللجوء إلى التأويل والتقدير والتكلُّف في التفسيرات، وتقديم المسوِّغات النحوية، لرأب ما ضعف من قواعدهم العامة، أو محاولة منهم إرجاع ما تفلَّت منها من تراكيب وأنماط إلى أبوابها النحوية الأصلية.

وهذا يُظهر لنا الفرق الواضح بين العملية التقعيدية بما فيها من أحكام وضوابط، والواقع الاستعمالي المتاح الذي يمكِّن أبناء اللغة من أداء تراكيب اللغة وفق ما يشاؤون، استناداً إلى طواعية اللغة ومرونتها، التي سنَّها المُقعِّد في ظروفٍ من الاستقراء الناقص للمادة اللغوية، إذ نتج عن ذلك قواعد قاصرة عن استيعاب جميع الأداءات اللغوية الصادرة عن أبناء اللغة، ففقدت بذلك كثير من الأداءات اللغوية مكانها من القياس والتَّقعيد اللغويَّيْن.

ولعلَّ ما جرى بين الفرزدق وابن أبي إسحاق الحضرمي النحوي، يمثِّل لنا شاهداً حيَّاً على الفرق بين مسألة التقعيد والاستعمال اللغوي، ذلك أنَّ الفرزدق مرَّ بعبد الله بن أبي إسحاق، فأنشده هذه القصيدة: عَزَفْتَ بِأعْشَاشٍ ومَا كِدْتَ تَعْزِفُ... حتَّى انتهى إلى هذا البيت:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ المَالِ إلا مُسْحَتَاً أوْ مُجَلّفُ[1]

فقال عبد الله للفرزدق: عَلامَ رفعتَ؟ فقال الفرزدق: على ما يسوؤك وينوؤك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوَّلوا[2]. فهذا الموقف يبيِّن الفجوة بين التقعيد الذي تظهر

(1) الفرزدق، همَّام بن غالب (ت: 144هـ)، (1987م)، ديوانه، ط1، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص386. وجاءت رواية الديوان: "... إلا مسحتاً أو مُجرَّفُ" وهي لا تُخِل بموطن الشاهد.

(2) الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (ت: 207هـ)، (د. ت)، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت، لبنان: 2/182-183. والأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بين محمد، (ت: 577هـ)، (1998م)، نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ص28، وعمر، أحمد مختار، (1988م)، البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير، ط6، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص: 92.

فيه الصناعة واضحةً مقصودةً، والاستعمال اللغوي الذي يمثِّل انعكاساً على ناطق اللغة، دون إدراكه للقواعد التي تتحكَّم بأداءاته.

وما مضى يقودنا إلى أن نفرِّق بين نوعين من المعرفة اللغوية، نوعٍ يتعلَّق بصاحب اللغة الأنموذج الذي نسميه (ابن اللغة)، وآخر بالعالم اللغوي الذي يقوم بجمع المادة اللغوية وتصنيفها، فالأول وهو (ابن اللغة) لا تكون معرفته باللغة معرفة واعية؛ فهو يصدر الأداءات اللغوية وفق معايير الصواب، وبما يمليه عليه الواقع الاستعمالي، لأنه يعرف لغته بهذا المعيار، ولكن ليس من الضروري أن يكون قادراً على وصف هذه المعرفة وصفاً علميَّاً مباشراً، لذا يمكن وصف هذه المعرفة اللغوية غير الواعية بأنَّها القدرة على اتِّخاذ أحكام صحيحة تجاه ما يسمع من الناحية النحوية، أو المعجمية أو الفونولوجية، وما إلى ذلك، وفقاً لقوانين لغته التي تعدُّ معياراً ذهنيَّاً سليقيَّاً لديه[1]، فابن اللغة لديه مقدرة ضمنية تسمح له بالتمييز بين الجمل من حيث الصحة اللغوية وعدمها، وهذا جزء مهم من معرفته الضمنية، أي إنَّ لديه حدسٌ لغويٌ نابع من ملكته اللسانية، فيحكم بواسطته على جملة ما إذا كانت من جمل لغته الأصولية أم لا، وحكمه هذا ناجم عن معرفته اللاشعورية بقواعد ملكته اللسانية[2].

أمَّا الآخر وهو العالم اللغوي، فمعرفته باللغة معرفة واعية، أي إنَّه يجمع المادَّة اللغوية من أبناء المجموعة اللغوية بطريقة واعية، إذ يقوم بعد ذلك بتصنيفها وتحليلها؛ لمعرفته بالعلاقات بين مفرداتها معرفة واعية، ثمَّ ينتهي بعد ذلك إلى مرحلة التقعيد اللغوي، ذلك التقعيد الذي لم يستوعب جميع العينات اللغوية المستعملة فعلاً، الأمر الذي أدَّى إلى فقدان كثير من الأنماط اللغوية حقَّها في القياس والتقعيد.

---

(1) عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، (2005)، علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، ص20.

(2) زكريَّا، ميشال، (1986م)، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنَّشر، بيروت، لبنان، ص48، وينظر كذلك: زكريَّا، ميشال، (1983م)، الألسنية في علم اللغة الحديث (المبادئ والأعلام)، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنَّشر، بيروت، لبنان، ص157.

أي إنَّ هناك فرقاً بين ما يعتاده ابن اللغة من نظم اللغة التي تعدُّ حجة يُقاس عليها، وما يفعله علماء النَّحو من وضع القواعد والقوانين، فالأول يحدث دون قصد أو تعمُّد، أمَّا الثاني فَنِيَّةُ العَمْدِ فيه واضحة مقصودة، والأول يتعوده الشعور حتى يصبح عادة من عاداته كالمشي والطعام، والآخر مقاييس محدَّدة موضوعة للاكتساب والفهم، والأول – كذلك – انعكاس الاستعمال على ناطق اللغة، والثاني آراء الدَّارسين المقنَّنة لمن يستعمل اللغة[1].

لذا فإنَّ من أخطاء الدراسات اللغوية التقليدية، أنَّها ركَّزت على المعرفة اللغوية الواعية، ومن هنا ظهر فيها الاتجاه المعياري، إذ إنَّها لم تركز على وصف الظاهرة اللغوية كما هي مختزنة بالفعل في أذهان المجموعة اللغوية، وكما هي مستخدمة لإنتاج أداءات لغوية في مواقف مختلفة، كما أنها لم تحدِّد مهمَّتها في وصف القوانين المختزنة بالفعل في أذهان المجموعة اللغوية، وكيف تقوم هذه القوانين بوظائفها في إنتاج الأداءات اللغوية؟[2].

فالاستعمال اللغوي الذي هو واقعٌ حيٌّ، يشهد لشريحة لغوية كانت أداءاتها تخضع -في الأصل- لأصول التقعيد اللغوي، إذ هي نفسها التي أخذَ عنها العالم اللغوي أصول قواعده، وهي ذاتها الناطقة بالأداءات التي خرجت على أحكام العملية التقعيدية، لأنَّ أبناء هذه الشريحة لا ينطقون أداءاتهم -في الغالب- وفق قواعد النحاة المقيدة، فمعرفتهم بتلك القواعد توصف بأنها معرفة غير واعية، مع أنَّهم يمتلكونها ضمنيًّا ويطبِّقونها في أداءاتهم، ومن هذا الجانب فإنه لا يمكن لقاعدة نحوية سنَّها نحويٌّ ما أن تقيِّد أداءات أبناء شريحة لغوية معيَّنة، وتفرض عليهم استعمالاتٍ يجب أن تتوافق وحدود قواعدهم، فابن اللغة في طبيعة الحال لا يتكلم وفق قواعد ضيِّقة، وإنَّما يأتي كلامُه وفق سليقته اللغوية، وبما يتيحه له الواقع الاستعمالي الواسع، إذ ربَّما يُفاجَأ بموقفٍ انفعاليٍّ ما، يُجبِرُه على نطق تركيب قد لا يتفق مع قواعد النحاة، ولكنه يستطيع الحكم عليه بمعايير الخطأ والصواب لديه. فهو لا يسعى -مثلاً- إلى

---

(1) عيد، محمد، (1979م)، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص31.

(2) عبابنة والزعبي، علم اللغة المعاصر، ص21.

تحقيق دلالة المفعولية، أو الفاعلية، أو التَّبعيَّة الحقيقية في تراكيبه، ولا تقيِّده قاعدة ما على النطق بالتمييز نكرة في كل حال، أو الإتيان بالمصدر مؤكِّداً للعامل أو مبيِّناً لنوعه في أداءاته اللغوية جميعها، وعليه، فهو ليس مسؤولاً عمَّا يخرمُ قواعد النحاة ويخرج عليها، ثمَّ يأتي اللغوي–بعد ذلك- لِيُقَعِّدَ اللغة وفق ما اطَّرد وشاع منها، ويجعله ملتزماً القاعدة ومؤيِّداً لها، ثمَّ يُلحق بها ما لم يطَّرد ويَكْثُرُ في الاستعمال، وينعتُهُ نعوتاً مختلفة، كقولهم: وهذا استعمالٌ شاذ لا يُقاسُ عليه، وهذا نادر في كلام العرب، وهي لغة خبيثة، وقبيح، أو ضعيف خبيث، وما إلى ذلك ومن الأوصاف.

ولكنَّ النحاة، يحرصون على اللغة واستعمالاتها، ولا يُمْكِنُهُم أن يردّوا شيئاً منها، لأنَّهم محكومون بالسَّير وفق ما تمليه عليهم هذه اللغة المتعدّدة التراكيب في سياقاتها الاستعمالية، لا وفق ما تتطلبه القواعد الضيّقة؛ ولهذا وُجِدَت في اللغة –كما أسلفنا- تراكيب ضُمَّت إلى أبوابٍ نحويةٍ لا تنتمي إليها انتماءً حقيقيّاً، لأنها مخالفة لقضايا جوهرية خاصة بهذه الأبواب، ولكن لمَّا رأى النحويون في هذا الباب أو ذلك قُرْباً ولو كان شكليّاً، حملوا هذه التراكيب عليها، مع أنَّ العديد منها يمثل خرقاً للقاعدة، وتمرّداً على النظام النحوي فيها.

وربَّما دلَّ ذلك على أنَّ النَّحو العربي لم يُقعَّد للعربية كما يتحدثها أصحابها غالباً، وإنَّما قُعِّد لعربية مخصوصة تتمثَّل في مستوى معين من الكلام، هو في الأغلب نص قرآني أو شعر أو أمثال، بمعنى أنه لم يُوسَّع درسُه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شؤون الحياة، وإنَّما قصره على دراسة اللغة الأدبية التي حُرِمت هي الأخرى من الاستقراء التام. كما أن قصر الدرس النحوي على هذا المستوى من اللغة، أفضى إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة، ممَّا أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة، ولم يكن مناص من أن يواجهوا أنماطاً وتراكيب - من هذا المستوى الأدبي – تخالف ما وضعوه من قواعد وضوابط، الأمر الذي ألجأهم إلى التكلُف في التأويل والتقدير[1]، أي إنَّهم وجدوا أنفسهم أمام

---

(1) الراجحي، عبده، (1986م)، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص48، 49.

تراكيب استعملها العرب الفصحاء، ونقلها الأئمة الثّقات، ومع ذلك عدُّوها أنماطاً لا يقاس عليها، ولم تسعفهم الضرورة غالباً في قبولها، فخطَّأها بعضهم، وردَّها بعضهم إلى القاعدة بتقديرات صناعية[1]، بهدف إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين هذه التراكيب المخالفة والقواعد نفسها، وبهدف إدراجها – آخر الأمر - في قوالب هذه القواعد[2]، معنى ذلك أنَّ النّحاة القدامى نظروا إلى اللغة من زاوية محدَّدة، وفكَّروا فيها "تفكير مَنْ يُخْضِع الصواب والخطأ في استعمالها لا لمقياس اجتماعي، بل لمجموعة من القواعد يفرضها عليها فرضاً، ويجعل كل ما لا تنطبق عليه هذه القواعد إما شاذاً أو خطأً ينبغي ألا يدخل في دائرة الاستعمال العام، ولو كان أشيع على الألسنة"[3]. وقد أشار يوهان فك إلى هذا الأمر بقوله: "ككلٍّ علمٍ قياسي لم يسلم النحو العربي دائماً من خطر الاستبداد بالحياة الواقعية، وإكراهها في وضع قواعده، وعلماء اللغة لم يتفقوا دائماً في وجهة نظرهم نحو الاستعمال اللغوي الصحيح"[4].

وقد ميّز تمّام حسَّان بين مرحلتين من مراحل الدراسات اللغوية القديمة، مرحلة كان البحث اللغوي فيها بحثاً وصفياً يتبع الاستقراء والملاحظة، ومرحلة تفشّت فيها المعيارية في هذا البحث، ويقدم تفسيراً لذلك يرتبط بطبيعة هذه المرحلة التي انتهى فيها الاستشهاد، ونفدت مادة الرواة[5]، فـ"وجدوا أنفسهم بموضع اضطروا فيه إلى أن يدوروا حول ما وضعه السلف من قواعد، فجعلوا كلامهم

---

(1) عبد العزيز، القياس في اللغة العربية، ص44.

(2) أبو المكارم، علي، (2006م)، أصول التفكير النحوي، ط1، دار غريب، القاهرة، مصر، ص232.

(3) حسَّان، تمَّام، (2001م)، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ص26.

(4) يوهان فك، (1980م)، العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، ط2، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص69.

(5) بكوش، فاطمة الهاشمي، (2004م)، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط الإنساني العربي، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص70.

عنها، لا عن مادة اللغة"[1]. لذلك قضت الحاجة إلى أن يُسيَّج حول العربية بسياجٍ من الأحكام والقواعد الصارمة[2]. وهذا الأمر دفعهم إلى السير باتِّجاه إحكام العملية النحوية ضمن قواعد ثابتة مغلقة الأقطاب لا يمكن خرقها أو اختراقها[3].

ولهذا فقد عرض للنحويين إشكال كبير حين انتقلوا من مرحلة تدوين اللغة وجمعها إلى مرحلة التقعيد، إذ استهوتهم القواعد التي وضعوها[4]، "فكانوا في مثل تلك الشواهد التي خرجت على قواعدهم، ولم تجد لها مكاناً في قوالبهم يتأولون ويخرجون القول في تكلّف وتعسُّف، فإذا لم يستطيعوا تأويلاً أو تخريجاً حكموا على الاستعمال بالشذوذ، ورأوا وجوب الانصراف عنه وإهماله"[5].

وقد يكون لعلماء العربية عذرُهم في تركيزهم على معيارية ثابتة في دراسة اللغة، لأنهم كانوا معنيين بتوجيه أبناء العربية نحو الاستعمال الصائب من قواعد اللغة، ومهتمين بتخليص اللغة من (الشوائب والشواذ) قصد المحافظة عليها وصيانتها من التحريف واللحن، لذا، فإنَّ المعيارية سمة من سمات النحو العربي، بل هي منهج سار عليه رجال النحو من أول يوم إلى هذه اللحظة [6].

التراكيب المحمولة على الأبواب النحوية:

ليس بين المعجمات اللغوية خلاف حول مدلول لفظة الحمل، إذ إنَّهـا متفقـةٌ على معانٍ عدّة، فلفظ الحمل في اللغة مشتق من: حَمَل الشَّيءَ يحمِلُه حمْلاً وحُمْلانـاً فهو مَحْمول وحَميل. والحِمْل: ما حُمِل والجمع أحمال، وحمله على الدَّابـة يَحْمِلـه

---

(1) حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص28.

(2) فريحة، أنيس، (د.ت)، نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ص23.

(3) انظر: الحباشنة، مأمون، (2007م)، العملية اللغوية بين النظام والذاكرة اللغوية، دراسة في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص5.

(4) بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص71.

(5) أنيس، إبراهيم، (1978م)، من أسرار اللغة، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ص9.

(6) بشر، كمال محمد، (1969م)، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص50.

حملاً، وحملتُ الشيءَ على ظهري أحْمِلُه حَمْلاً، وفي التنزيل العزيز **(مَنْ أَعْرَضَ عَنْه فإنَّه يَحْمِلُ يَوْمَ القِيَامَة وِزرا خَالدِيْنَ فيْه وَسَاءَ لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَة حِمْلاً)**"[1]. فـــ(الحاء والميم والــــلام) أصل واحد يدل على تقليل الشيء، وأسرع معاني هذا الجذر قفزاً إلى العقل هـــو أنَّ الحمل ما كان في بطنٍ أو على رأس شجرٍ. وقال بعض اللغويين: ما كـــان لازمـــاً للشيء فهو حَمْل، وما كان بائناً عنه فهو حِمْل[2]. ولربما بدا من تفريق العلماء بـــين لفظ (الحَمْل) بفتح الحاء، و(الحِمْل) بكسرها في المعنى، أنَّ الثاني يحمل في طيَّاتـــه ثقلاً زائداً وتعسُّفاً واضحاً على الشيء الذي يلتصق به.

وحَمَل الشيء على الشيء: ألحقه به في حكمه[3]، أما في المدار النحوي فــــ "هو إعطاء الكَلِم حكمَ ما ثبت لغيرها من الكَلِم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجـــد بينهما مشابهة من بعض الوجوه"[4].

---

(1) سورة طه، الآيتان: 100-101.

(2) ينظر: الأزهري، محمد بن أحمد، (ت: 370هـــ)، (1964م) تهذيب اللغة، تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النَّجار، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، مادة (حمل)، 90/5، والجوهري، إسماعيل بن حماد، (ت: 396هـــ)، (1979م)، الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، مادة (حمل)، 1676/4، وابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريّا، (ت: 295هـــ)، (1970م)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان، مادة (حمل)، 106/2. وابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت: 711هـــ)، (د.ت)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، مصر، مادة (حمل): 1000/4، والكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت: 1094هـــ)، (1976م)، "الكليات" معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 302/5.

(3) البستاني، بطرس، (1987م)، محيط المحيط، بيروت، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، مادة (حمل)، ص495.

(4) حسين، محمد الخضر، (1933)، القياس في اللغة العربية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، مصر، ص27.

وقضية (حمل التراكيب على الأبواب النحوية) لم يقل بها النحاة، ولم يضعوا لها مصطلحات تدلُّ عليها، ومعنى ذلك أنَّهم لم يلتفتوا إليها في مـصنَّفاتهم النحويـة على أنَّها ظاهرة لغوية، ولم يبيِّنوا - بصريح العبارة – أنَّ هذه التراكيب التي خالفت ضوابط حدودهم النحوية محمولة على هذا الباب أو ذاك، وكذلك لا يمكن عدّها مـن القضايا اللغوية التي التفت إليها المحدثون، وإنَّما حاولنا إثباتها بالعودة إلى الحـدود النحوية التي وضعها النحاة، متلمِّسين فيها العلامة الجوهرية والعلامة الشكلية، التي مهَّدت الطريق أمامهم إلى حمل العديد من التراكيب النحوية على الأبواب النحويـة، مطلقين عليها نحن مصطلح: (التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي)، أي إنَّنا عَمَدْنا إلى تتبُّع الحدود النحوية المقعَّدة، فوجدنا أن هذه الحـدود تتـضمَّن علامـات جوهرية وأخرى شكليِّة، يجب توافرها في التراكيب الواقعة تحتها، وبعـد اسـتقراء هذه التراكيب، وجدت الدراسة أنَّ ثمَّة تراكيب فُقِدَت فيها الدلالة الجوهرية، وحملت فقط علامات شكليِّة كانت مسوِّغاً دفع النحاة إلى ضمِّها إلى الباب النحوي، ومن هنا أطلقنا على هذه التراكيب هذا المصطلح، لأنَّها لم تنتمِ إلى البـاب النحـوي انتمـاءً حقيقياً.

وعلى ذلك فللأبواب النحوية حدودٌ اصطلح عليها النحويون ووضعوها بعد جمع المادة اللغوية واستقرائها، إذ أخذ هؤلاء النَّحاة بعرض جملة القواعد المتعلقة بها، أي إنَّ وضع الحد الاصطلاحي لها مستخلص من معاني العناصر التركيبية لمجموع القواعد الجملية لتلك الأبواب، وعندئذٍ تدلُّ معاني تلك العناصر التركيبية على علامة جوهرية تُميِّز تراكيب ذلك الباب وتوسم بها، لذا كانوا حريصين على أن تضم هذه الحدود والضوابط كثيراً من التراكيب والأنماط النحوية ضمن المادة اللغوية المتوافرة لديهم، وعندئذٍ شملت تلك الحدود تراكيب تحمل جوهر دلالتها وجُلَّ جوانبها، من حيث الدلالة الشكلية والدلالة الجوهرية، أي يصدق عليها جميع قرائن الحدِّ النحويِّ المقعَّد، فالمفعول به – مثلاً - يشير وفق العرف النحوي إلى مَنْ وقع عليه فعل الفاعل حقيقةً، على أنَّها علامة جوهرية لتراكيبه النحوية، أي إنَّ أبناء اللغة يقومون باستدعاء معنى المفعولية الحقيقية حال سماعهم لهذا المصطلح، إذ يُتَصوَّر معه وقوع فعل الفاعل حقيقة على المفعول به، كما في جملة: (أكلَ زيدٌ

تمراً)، فـ(تمراً) مفعول به حقيقة، إذ وقع عليه فعل الفاعل، وقَبِلَ تأثير الفعل، وحمل على آخره العلامة الشكلية للباب (وهي الفتحة)، علم المفعولية عند النحاة، وفي حال انتفاء علاقة المفعولية من ناحية دلالية في أيِّ تركيب، فإنَّه يُعدُّ محمولاً على باب المفعول به حملاً شكليّاً لا جوهرياً، بمعنى أنَّ النحاة ضحَّوا بالعلامة الجوهرية على حساب العلامة الشكلية.

ولو أخذنا أيضاً باب المفعول المطلق فسنجد علامته الجوهرية أن يكون مصدراً مؤكِّداً لعامله، أو مبيِّنا لنوعه أو لعدده، كما في قوله تعالى: **(** وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً **)**[1]، فلفظ (تكليماً) تمثَّلت فيه العلامات الجوهرية لباب المفعول المطلق، إذ ورد مصدراً قياسياً للفعل (كلَّم) وهذا المصدر جاء -كذلك- مؤكِّداً لعامله (كلَّمَ)، وفي حال فَقْدِ التركيب لواحدة من هذه العلامات الجوهرية، فإنَّه يعدُّ محمولاً على بابه؛ إذ لا ينتمي إليه انتماءً حقيقياً، بسبب فقده تلك العلامة، وكذلك الأمر في باب المفعول لأجله، الذي وجب - عند النحاة - أن يكون مصدراً مشيراً إلى علة حدوث الفعل، فالعلامة الجوهرية لتراكيبه هي مجيئها مصدراً مفيداً للتعليل، وكذلك باب المفعول فيه، الذي يجب أن تتضمن تراكيبه دلالة الظرفية التي قرَّرها النحاة بتضمُّن معنى(في) باطِّراد.

وبعد هذه الضوابط والعلامات الجوهرية التي قرَّرها النحاة للأبواب النحوية، حُمِلت عليها الكثير من التراكيب النحوية التي فقدت العلامة الجوهرية الخاصة بالباب النحوي الذي انتمت إليه، فمثلاً، حُملت تراكيب على باب المفعول به دون أن تحمل علامته الجوهرية، وهي دلالتها على علاقة المفعولية من ناحية دلالية، أو وقوع الفعل عليه، وكذلك حُملت تراكيب على باب المفعول المطلق، مع ابتعادها عن دلالة المصدرية المؤكِّدة للعامل، أو المبيِّنة لنوعه أو عدده، وكذلك الأمر في التراكيب التي حملها النحاة على باب المفعول فيه، إذ جاءت فاقدة لدلالتها على الظرفية، وهكذا، وهذه التراكيب لا تكون بالضرورة منتمية انتماءً حقيقيَّاً للباب النحوي، وإن وجدت ضمن مسائله وتفريعاته؛ لأنَّها جاءت تحمل علامات شكلية

(1) سورة النساء، الآية: 164.

فقط، كوجود الفتحة- مثلاً -؛ لذا، اعتقد النحاة أنها علامة جوهرية، فقاموا بضمها إلى الأبواب النحوية وحملها عليها، وهي – في الحقيقة - لا تحمل إلا علامة شكلية، ولا ترتبط بالحقيقة الجوهرية لذلك الباب، لذلك كان وجود العلامة الشكلية في تلك الأنماط التركيبية مسوِّغاً شكليّاً غير جوهري، دفع النحاة إلى حملها على أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها.

دوافع حمل مثل هذه التراكيب على الأبواب النحوية:

التراكيب المحمولة على الأبواب النحوية، تمثِّل استعمالات لغوية في بيئات لغوية معينة، لكنَّها لا تحتكم إلى القاعدة المعيارية التي سنَّها النحويون، إذ جاءت – كما أسلفنا – خارجة على الدلالة الجوهرية للحدود النحوية التي وضعها النحويون لكل باب نحوي، وهذه التراكيب مردّها في نظر النحاة أن تفرض نفسها على القاعدة النحوية، لأنها تمثِّل واقعاً استعماليَّاً جارياً في اللغة، فحينما لم يجد النحويُّون لهذه التراكيب مكاناً في قوالبهم التي وضعوها، قاموا بتطويع القاعدة حتَّى تستوعبَها وتشملها، وقد دفعهم إلى ذلك أمران اثنان، هما:

أولاً: تسويغ الحركة الإعرابية:

للإعراب علامات تدلُّ عليه، وهي الحركات[1]، والحركات في العربية ثلاث: الضمة، والكسرة، والفتحة، وقد نظر النحاة إليها على أنَّها دالَّة على المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وإضافة، فالضمة علم الإسناد، وتدلُّ على تحقّق النسبة بين المسند والمسند إليه، وتحقق الارتباط بينهما، والكسرة علم الإضافة، وتدلُّ على أنَّ ما لحقته مضاف إليه، أو تابع للمضاف إليه، وهو مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقراء المخفوضات في العربية، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين، أي الارتباط الذي يتمثَّل بنسبة لا تعبّر عن فكرة تامَّة وُجدَ الخفض[2].

(1) وهي العلامات الأصلية، أمَّا علامات الإعراب في المثنى وجمع المذكر السالم وغيرهما ففرعية عليها.

(2) انظر: المخزومي، مهدي، (1964م)، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ص67، 70 ، 76، 80.

أمَّا الفتحة فعلم المفعولية[1].

وعليه، فقد اندفع النحاة إلى حمل العديد من التراكيب النحوية على أبوابٍ بعينها؛ نظراً للتشابه في الحركة الإعرابية بين تلك التراكيب والأبواب، خاصة الفتحة، أي إنَّ وجودها وكثرة دورانها في آخر الأنماط المعربة كان لعلة، وهي أنها علم المفعول خاصَّة؛ لذا، كان لربطها بهذا الدور أثر كبير في حمل كثيرٍ من هذه التراكيب على الأبواب النحوية، دون أن تتضمن تلك التراكيب الدلالات الجوهرية الخاصة بكل باب نحوي حُمِلت عليه. وقد كثرت تلك التراكيب المحمولة بسبب الحركة الإعرابية في باب المفاعيل: (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه)، وما حُمل على باب المفعول به وهي: (المنادى، والتعجُّب، والاختصاص، والإغراء والتحذير، والاشتغال)، وفي بابي الحال والتمييز، المشبَّهين بالمفعول أيضاً.

فلو نظرنا –مثلاً- إلى الحد النحوي الذي صاغه النحاة لباب المفعول به وهو "الذي يقع عليه فعل الفاعل"[2]، فإنَّنا نفهم أن مقصودهم من ذلك وقوع فعل الفاعل حقيقةً على المفعول به، أي إنَّه يرتبط ارتباطاً جوهرياً بحالة المفعولية الحقيقية، كما في جملة (أكل زيدٌ تمراً) فـــ(تمراً) هنا مفعول به يحمل العلامة الجوهرية للمفعولية، وهي تصور وقوع فعل الأكل عليه.

---

(1) الصعيدي، عبد المتعال، (د.ت)، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ص64، وينظر: الجواري، أحمد عبد الستار، (1987م)، نحو المعاني، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ص43، والجواري، أحمد عبد الستار، (1984م)، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ص84. وقد رفض إبراهيم مصطفى أن تكون الفتحة علامة إعرابية، بل هي الحركة الخفيفة المستحبَّة عند العرب، ينظر: مصطفى، إبراهيم، (1959م)، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة والنَّشر، القاهرة، مصر، ص78.

(2) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـــ)، (د.ت)، المفصَّل، ط2، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ص34.

ومثل ذلك لا يتضح في العديد من التراكيب التي نجد فيها أسماءً منصوبةً حملها النحاة على باب المفعول به، لسبب أنَّها تحمل علامة النصب وهي (الفتحة)، ومثل ذلك (المنادى) كما في جملة (يا عبدَ الله)، الذي حمله النحويون على باب المفعول به، دون أن يرتبط بحالة المفعولية الحقيقية أو غير الحقيقية بأي علامة جوهرية، ولذا، لجأ النحويون إلى توظيف (الفتحة) التي هي علامة شكلية، مسوِّغاً لحمله على باب المفعول به، إذ يصبح المقصود هو تسويغ حركة النصب (الفتحة) في بعض الأداءات، كالمنادى المضاف، والشبيه بالمضاف(1)، زيادة على إقامة عنصري الإسناد، اللذين تقوم عليهما نمطيَّة الجملة.

ومثل ذلك قول العرب (من أنت زيداً) (2)إذ قرر النحاة أنَّ (زيداً) مفعول به لفعل محذوف تقديره (تذكر) ليصبح التركيب (مَنْ أنت تذكرُ زيداً)، ومثل هذه التراكيب قام النحاة بحملها على باب المفعول به بسبب الحركة الإعرابية (الفتحة)، دون ارتباطه بأي علامة جوهرية للمفعولية، وسيتضح الأمر أكثر فيما يتعلَّق بمثل هذه التراكيب في موضعه من الدراسة،- إن شاء الله تعالى-.

ثانياً: إقامة عناصر الإسناد:

شغلت قضية الإسناد وتحقيق عناصره (المسند والمسند إليه) التفكير النحوي لدى النحاة العرب منذ بداية التأليف النحوي؛ لما لهذه القضية من أهمية كبيرة في ضبط التراكيب النحوية وإحكامِها؛ إذ إن هذه التراكيب لا تحقق الإفادة، ولا تؤدي المعنى التام في سياقيها التركيبي والدلالي إلا بوجود عنصري الإسناد فيها (المسند والمسند إليه)، وفي حال غياب أحدهما لسبب ما يحدث خللٌ في الكلام، لذا يلجأ النحويون –عندئذٍ- إلى التقدير والتأويل، لإعادة العنصر المحذوف حتى يستقيم التركيب والمعنى معاً.

---

(1) انظر: عبابنة، يحيى، (د.ت)، في النحو العربي المقارن (دراسة تاريخيّة مقارنة بين نحو العربيّة واللغات السّاميّة)، دون ناشر، ص:261.

(2) السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرحمن، (ت: 911هـ)، (1992م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مَكْرم، مؤسسة الرسالة، الكويت، 20/3.

وقد اندفع النحاة إلى تسويغ الحركة الإعرابية بتأثير العلاقات الإسنادية، التي قرروا خلالها –كما قلنا– أنَّ الجملة لا تستقيم أبداً إلا بوجود عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه)، ففي المنادى -مثلاً- وجدوا أن تقدير الفعل الناصب لنوعين من أنواع المنادى يحقق لهم الهدفين معاً، وهما: المنادى المضاف، وشبه المضاف، فقدَّروا العامل المحذوف وجوباً، وهو (أدعو) أو(أنادي)، وقد أدى هذا إلى تسويغ الحركة الإعرابية من جهة، وإقامة العلاقات الإسنادية من جهة أخرى [(1)].

وعليه فإنَّ من أهداف تسويغ الحركة الإعرابية تحقيق عناصر الإسناد، وهذا الهدف جارٍ على عامة التراكيب النحوية، ففي جملة (الكلابَ على البقر) التي حُمِلت كذلك على باب المفعول به، ذهب النحاة إلى أن (الكلاب) مفعول به لفعل محذوف جوازاً، والتقدير عندهم (خَلِّ الكلاب على البقر) أو (أرسل الكلابَ على البقر)[(2)]. وبناءً على هذا التقدير، تمكّن النحاة من تسويغ الحركة الإعرابية وتحقيق عنصري الإسناد، المسند وهو الفعل (خَلّ)، والمسند إليه وهو الفاعل المتحقق في الفعل (خلِّ) أي: (خَلِّ أنت).

ومن هنا كان لتحقيق العلاقات الإسنادية في التراكيب النحوية الدافع المهم في مسألة حمل العديد من التراكيب على الأبواب النحوية، فهذه العناصر تعمل إلى جانب العلاقات النحوية على إحكام نظام التركيب النحوي، وقضية تحقيق عناصر الإسناد مرتبطة بقضية تسويغ الحركة الإعرابية، فكلاهما مرتبط بالآخر في مسألة حمل التراكيب على الباب النحوي.

ومن الجدير ذكره، أنَّ مسألة حمل التراكيب على الباب النحوي لم تقتصر في وجودها على هذين السَّببين فقط، بل نجد من التراكيب ما حُمِل على بابه لأسباب دلالية، ومعنى ذلك أنَّ النمط المحمول جاء مخالفاً للحدود النحوية من حيث بعض العناصر التي قد تُعّدُ شكلية أكثر منها جوهرية، كمجيئه -مثلاً- معرفة لا نكرة، وجامداً لا مشتقّاً، وهذا ما سيتبيَّن لنا عند دراسة التراكيب المحمولة على المشبَّه

---

(1) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص:261.

(2) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هــ)، (2004م)، الكتاب، ط4، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 255/1.

بالمفعول في اللفظ، في بابي الحال والتمييز، إذ ظهرت في تراكِيْبَيْهِما الدلالةُ الجوهريةُ، من حيث ورود النمط الواقع حالاً مبيِّناً لهيئة الفاعل أو المفعول به، ومجيء النمط الواقع تمييزاً مُزيلاً للإبهام والغموض عما قبله من ذات أو نسبة، مما كان سبباً دفع النحاة إلى ضَمِّ هذه التراكيب على بابَيْهما، على الرغم من مخالفة تراكيب كلٍّ منها للعناصر الشكلية السابقة.

بين التراكيب المحمولة على أبواب النحو والمحمولات الأخرى:

ما ذُكِرَ سابقاً يبيِّن لنا الفرق بين هذه التراكيب التي حملها النحويون على الأبواب النحوية والمحمولات الأخرى، كالحمل على المعنى، والحمل على اللفظ، والجوار،.. وغيرها، ففي هذه المحمولات، لاحظ العلماء أثناء دراستهم للظواهر اللغوية المختلفة، أنها قد تطرد حيناً، وتتجانس حيناً آخر، بمعنى أنَّه يمكن وضع قانون لظاهرة لغوية معينة، ولكن دون أن ينسحب على جميع مفردات هذه الظاهرة، إذ كثيراً ما تخرج صيغة أو نمط لغوي عن هذا القانون العام المستنبط، ولا يلتئم مع الأنماط الأخرى، فكان لا بدَّ - وهم يقننون، وينظمون قواعدها- من أن يستعينوا بإحدى الوسائل التي تمكنهم من لمِّ شتات هذه الفروع النافرة، وإرجاعها إلى حظيرة الأم في محاولة لخلق بناءٍ منسجمٍ من هذه الفروع، فكانت فكرة الحمل[(1)]، أي الحمل على المعنى، واللفظ، والجوار، وغيرها.

وهذه الفكرة وسيلة أو أداة تحاول أن تجذب ما خرج عن الظواهر اللغوية عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم، وما انعتق منها[(2)]. وفكرة الحمل هذه وردت في كتب النحو الأصول، إذ جاءت نتيجة لهذا الأسلوب، فقد اهتدوا إلى صور عدّة لتحقيق هذا الغرض، كالحمل على المعنى، والحمل على اللفظ والموضع، والحمل على الأصل والفرع، والحمل على التوهم، والحمل على الجوار، والحمل على التشابه والتماثل، والحمل على التقاص والتقارض[(3)].

---

(1) البجة، عبد الفتاح حسن، (1998م)، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء العربية القدامى والمحدثين، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، ص169.

(2) المرجع نفسه، ص176.

(3) المرجع نفسه، ص196.

والمحمولات السابقة في مقصدها ومجالاتها تختلف عن موضوع دراستنا (التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي)، فــ"الحمل على المعنى –مثلاً- قوامه المعنى فحسب، إذ يستعمل المتكلم تعبيراً معيناً، وفي ذهنه التفاتة إلى معنى آخر، فيُحْمَل تعبيره على المعنى القائم في الذهن لا على ملاحظة عناصر التركيب"[1]، فهو خفيٌّ راجع إلى مراد المتكلم[2].

وأهم مجالاته، التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع وغيرها، فالحمل على المعنى ليس ظاهرة تركيبية بقدر ما هو نمط من أنماط الاتساع في التعبير، ويقابله الحمل على اللفظ وهو الأكثر في اللغة[3].

ومن ذلك تذكير المؤنث، كما في قوله تعالى: **(**إِنَّ رَحْمَتَ اللّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ**)**[4]، فقد ذُكر أن تذكير (قريب) في الآية جاء حملاً على المعنى، لأنَّ الرحمة بمعنى الغفران والعفو، واختاره الزجاج، وقيل: بمعنى "المطر قاله الأخفش"[5].

كما تختلف مسألة حمل التراكيب على الباب النحوي عن مسألة الحمل على اللفظ، الذي اتخذ منه النحاة القدماء وسيلةً لتسويغ إلحاق لفظ بآخر، وهم يعنون باللفظ أمرين، الأول: الوضع الأصلي الدال على الكلمة من حيث التذكير والتأنيث، والجمع والتثنية والإفراد، ويُبنى على هذا أنَّه إذا لحقت كلمة بكلمة أخرى فإنَّه يتوجّب أن تعطى الكلمة الثانية حكم الكلمة الأولى الموضوع لها أصالة[6]، مثل ذلك

---

(1) بابعير، عبد الله، (1997م)، ظاهرة النيابة في العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، ص141.

(2) البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص321.

(3) المرجع نفسه، ص142.

(4) سورة الأعراف، الآية: 56.

(5) انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هــ)، (1998م)، التبيان في إعراب القرآن، ط1، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 445/1.

(6) البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص282.

قوله تعالى: **(خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ)** [1]، فقط أعطى كلمة (واحدة) حكم كلمة (نفس) فأوردها مؤنثة، لأنَّ النفس مؤنثة، علماً بأن النفس هاهنا مقصود بها آدم - **u** - وإنما أنّث حملاً على لفظ (النفس)[2].

أما الثاني: فهو الحركة الإعرابية الظاهرة أو المقدرة على الكلمة، وفي هذه الصورة تلحق الكلمة المحمولة بالكلمة المحمولة عليها، وتأخذ حركتها الإعرابية الظاهرة، كقول عُقَيبة بن هُبيرة الأسديّ: (الوافر)

مُعاويَ إِنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحديدِ[3]

إذ عطف كلمة (الحديد) مجروراً حملاً على لفظ (الجبال) المجرور بالباء الزائدة، وهذا في رواية من زعم أنها مجرورة فحملها على لفظ الجبال المجرورة بالباء[4].

كذلك تختلف هذه الدراسة عن مسألة الحمل على الموضع أو المحل الذي يقصد به النحاة تلك الحركة الإعرابية التي يستحقها اللفظ، أو الجملة أو التركيب من الموقع الإعرابي، خلافاً للحركة التي تظهر عليه[5]، ومثل ذلك ما يظهر في قول جرير في وصف عمر بن عبد العزيز:

فَمَا كَعْبُ بنُ قَامَةَ وابنُ سُعْدى بأجْوَدَ مِنْكَ يا عُمَرُ الجوادا[6]

---

(1) سورة النساء، الآية: 1.

(2) البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص282.

(3) انظر البيت في: سيبويه، الكتاب، 67/1، والبغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: 1093هـ)، (1997م)، خِزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب، ط4، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 260/2.

(4) وممن أخذوا بالرواية المنصوبة البغدادي، الخزانة، 260/2. والرواية عند سيبويه بالنصب:

مُعاويَ إِنَّما بَشَرٌ فأسْجِح فَلَسْنَا بالجِبَالِ ولا الحديدَا

(5) البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص299.

(6) الكلبي، جرير بن عطية، (ت: 114هـ)، (1986م)، ديوانه، دار بيروت، بيروت، لبنان، ص107؛ وانظر هذا البيت في: ابن الشّجرِيّ، هِبة الله بن علي الحسنيّ العلويّ،

فالملاحظ أن لفظ (عمر) مبني على الضم؛ لأنَّه علم منادى، والمنادى في محل نصب على أنه مفعول به بفعل مقدر بنحو (أدعو أو أنادي) فعند إعرابه يقال: منادى مبني على الضم في محل نصب؛ لأنَّ الأصل أن يكون منصوباً فموضعه النصب، ولذا فإن كلمة (الجواد) وهي صفة (لعمر) جاءت منصوبة بالنظر إلى محل الموصوف (عمر)(1).

والالتفات إلى المحل، والحمل عليه، طريقة سلكها النحاة واستعانوا بها لمعالجة الحالات التي يفترض فيها المطابقة، ولكنها تأتي خلاف ذلك فالتابع يلحق بالمتبوع، ويعطى حكمه الإعرابي من رفع ونصب وجر، ولكنهم لاحظوا أن التابع يغاير المتبوع في حركته الإعرابية كما مر في (عمر الجوادا)، فكان الحمل على الموضع خير وسيلة لتسويغ هذه المخالفات حتى لا تنخرم القواعد(2).

وعليه فإنَّ المسائل السابقة تُحاول إعادة الأنماط إلى القاعدة النحوية، اعتماداً على المعنى الذي تؤديه العناصر التركيبية وفقَ السياق التركيبي في غالب الأحيان، إذ جاءت مسألة الحمل على المعنى والحمل على اللفظ وغيرهما، على أنَّها وسائل أو أدوات حاول بها النحوي جَذْبَ ما خرج عن الظواهر اللغوية عن طريق إظهار علاقة أو اصطناع رابطة بين الظاهرة الأم، وما انعتق منها من الأداءات والتراكيب، وهذا الأمر يختلف عن مقصود دراستنا التي تعنى برصد التراكيب التي حملها النحويون على الباب النحوي دون احتوائها على علامات جوهرية خاصة بكلٍّ باب نحويّ حُمِلت عليه، وإنما جاء حملها استناداً إلى علامات شكلية كوجود الفتحة مثلاً، كانت مسوِّغاً شكلياً لا جوهرياً دفع النحاة إلى ضمِّ العديد من التراكيب إلى الأبواب النحوية، إذ لم يكن مقصود المحمولات السابقة تسويغ الحركة الإعرابية في التركيب، لغرض حمله على الباب النحوي، ولم يسعَ النحاة عن طريق تلك المسائل

(ت: 542هـ)، (1992م)، أمالي ابن الشجريّ، ط1، تحقيق: محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 2/40، 3/44.

(1) البجة، ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، ص299.

(2) المرجع نفسه، ص300.

إلى تحقيق عناصر الإسناد، التي كانت السبب الآخر في قضية حمل التراكيب على الباب النحوي.

أمَّا مسألة الحمل على الجوار فمدارها إعطاء الشيء حكم الشيء الذي يجاوره، لعلة المجاورة –أي إنَّه "إذا جاور الشيء الشيء دخل في كثيرٍ من أحكامه لأصل المجاورة"[(1)]، وبرز ذلك في المسألة المنقولة عن العلماء في المثال المشهور (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) قال سيبويه: "وقد حملهم قرب الجوار على أن جَرّوا: (هذا جُحْر ضبٍّ خربٍ) ونحوه"[(2)]، ففي المثال السابق خرج الاسم التابع "خَرِبٍ" في حركته الإعرابية عن متبوعه الحقيقي (جحرُ) وأخذ حركة الاسم الذي تبعه "ضبٍّ" بالمجاورة"[(3)].

وهذه القضية ترتبط بموضوع دراستنا من جانب أنَّ النحاة حملوا بعض التراكيب على باب المعربات بالتبعية وفقاً لمسألة الإتِّباع للمجاورة، دون أن يتحقَّق في الاسم التابع حقيقة التَّبعية، إذ عاد التابع إلى متبوعٍ آخر غير متبوعه الحقيقي، فأخذ حركته الإعرابية بحكم المجاورة، لا بحكم التَّبعية، وهذا ما تطرَّقنا إليه في الفصل الرابع من الدِّراسة، الموسوم بـــ(التراكيب المحمولة على باب المعربات بالتَّبعيّة).

التراكيب المحمولة على أبواب النحو بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية:

لمَّا كانت معظم التراكيب المحمولة على الأبواب النحوية تنطلق من الذاكرة اللغوية، وجدت لزاماً أن أتحدَّث عن هذه القضية، إذ وجدت الدراسة أن أغلب التراكيب التي حملها النحويون على الأبواب النحوية، هي تراكيب ثابتة استعملت في اللغة العربية الفصيحة في سياقات استعمالية معينة، استعمالاً لا يتخلّف فيها جميعاً،

---

(1) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 292هـــ)، (1954م)، المنصف شرح كتاب التَّصريح لأبي عثمان المازنيّ، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة بابي الحلبي، القاهرة، مصر: 2/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 67/1.

(3) قاسم، محمد صالح، (2007م)، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مجلد 2، عدد2، ص123.

ومن ثم فإن مجال الإبداع في توليد صيغ جديدة تؤدي الدلالة نفسها أو الغرض عينه غير موجود، ففي كل لغة عدد لا يمكن حصره من العبارات اللغوية الاستعمالية التي يتداولها أبناء اللغة في حياتهم الاجتماعية، وهذه العبارات لا تحتكم إلى عملية الإبداع اللغوي، فهي عبارات ثابتة الاستعمال تُستدعى من الذاكرة عند الحاجة إليها[1]؛ لأن الأداءات اللغوية التي يصدرها ابن اللغة قد تخضع لاختبارات أخرى غير قابلة للتقعيد، واستعمالها يقوم على الاستدعاء من الذاكرة اللغوية[2] التي تختزن الأنماط اللغوية جميعها، وليس بالضرورة أن تخضع هذه التراكيب للقوانين التحويلية أو الإبداعية. [3]

وقد وردت جُلّ هذه التراكيب المنطلقة من الذاكرة اللغوية، التي حُملت على الباب النحوي في باب المنصوبات، واحتشد أكثرها في باب المفاعيل التي اتخذت من الفتحة علامة لها، وعُدّت عند النحاة علماً على المفعول خاصة، غير أننا وجدنا خلال دراسة التراكيب المحمولة على باب المفاعيل أنها فقدت العلامة الجوهرية لمعنى المفعولية، لذا كانت الفتحة مُسوّغاً شكلياً دفع النحاة إلى حملها على المفعولية، لأن النحاة قرروا أنها علم المفعولية[4].

ولا بُدَّ -كذلك- من التعريف بمصطلح آخر احتواه العنوان الفرعي السابق، وتكرر كذلك في ثنايا الدراسة، وهو النظام اللغوي الذي يعنى به النظام اللغوي المجرد الذي يختزنه الإنسان في دماغه، ويمكِّنه من اختزان القواعد الكلية التي

---

(1) انظر: الزعبي، آمنة صالح، (2012م)، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 28، العدد الأول، ص134.

(2) فالذاكرة اللغوية هي النشاط الذهني الذي يستطيع فيه الفرد اختزال العديد من الأنماط اللغوية والأداءات المكتسبة دلالياً أو سلوكياً أو وظيفياً، ثم يُعاد ترتيبها ضمن أنشطة سياقية ذات تراكيب تحمل العشوائية تارة، والعبثية اللغوية تارة أخرى، انظر: الحباشنة، العملية اللغوية بين القاعدة والذاكرة، ص9.

(3) الحباشنة، العملية اللغوية بين القاعدة والذاكرة، ص13.

(4) الصعيدي، النحو الجديد، ص64. وينظر: الجواري، نحو المعاني، ص43.

تتشكّل الجمل والتراكيب على أساسها، فهي التي تمكّن أبناء اللغة –بعد اكتمال هذا النظام- من عملية إبداع تراكيب جديدة لم يسمعوا بها من قبل، استناداً إلى القواعد الموجودة في النظام[1]، وقد أطلق دي سوسير على هذا الجانب مصطلح (المَلَكَة)[2]، أي: القدرة.

أما التحويليون، فيطلقون عليها مصطلح الكفاية اللغوية، أو النظام العام المجرد (Competence)، ويمثل هذا الجانب الشرط المهم من عملية الاكتساب اللغوي، إذ تعتمد عملية اكتساب الفرد لغته أو أي لغة طبيعية على عنصرين مهمين[3]:

1. النظام اللغوي العام المجرد (الكفاية) (Competence).
2. الأداء اللغوي (Performance).

ومن المهم أن نشير هنا إلى أنَّ النظام اللغوي العام المجرد (الكفاية أو القدرة) يولد مع الإنسان، أي إنَّ الإنسان يولد وهو مزوّد به فطريّاً، ويكون بذلك مهيّأً لاستقبال الأداءات اللغوية التي يتعرض لها منذ بداية حياته، وهو بسماعه هذه الأداءات اللغوية لا يعمل على تخزينها في النظام العام المجرد، ولكنه يقوم بتخزين القواعد، وما أن يكون قادراً على استعمال جهازه النطقي بعد نموّه بالتوعية والتعلم، حتى يغدو قادراً على إنتاج عددٍ لا يمكن حصره من الأداءات اللغوية التي لم يسمع بها من قبل، كما يغدو قادراً على تصحيح العبارات المشوهة وإتمام العبارات الناقصة، وبتعبير آخر أن الفرد يتعرض للأداءات اللغوية، فيقوم بتخزين القواعد

---

(1) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص136.

(2) يعني بذلك: ملكة إنشاء اللغة، أو إبداعها، ينظر: دي سوسير، (1988م)، علم اللغة العام، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، الموصل، العراق، ص28.

(3) تشومسكي، (1985م)، جوانب من نظرية النحو، ترجمة مرتضى جواد باقر، منشورات جامعة البصرة، البصرة، العراق، ص28، وعبد التواب، رمضان، (1985م)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص91، البنا، إبراهيم صبري، (1989م)، تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقّاد فيه، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص66-67، عبابنة والزعبي، علم اللغة المعاصر، ص61.

التي تحكمها، ثم يستخدم هذه القواعد لإنشاء أداءات جديدة، ولكن هذا النظام لا يخزن الأداءات اللغوية التي يسمعها، فهو غير مسؤول عنها، بل يتمُّ تخزين بعض الأداءات في الذاكرة اللغوية، وهي ليست جزءاً من النظام اللغوي (Competence)، ولكنها جزء من العملية اللغوية نفسها(1)، ويقودنا كل ذلك إلى أن النظام اللغوي لا يرتبط بالذاكرة اللغوية، وإنما هو وعي مستقل للغة الناضجة القادرة على تخزين القواعد وإنتاج عدد كبير من الجمل ذات القيمة الدلالية والصحة اللغوية(2).

وعلى هذا يمكن القول: إن أغلب التراكيب التي حُملت على الأبواب النحوية هي جزء من العملية اللغوية التي تلجأ إلى الذاكرة اللغوية لاستدعائها لغايات التعبير والاستعمال في مواقف معينة، حتى صارت هذه التراكيب أشبه بالتراكيب الجاهزة أو العبارات السياقية، التي يستطيع المتلقي أن يُتمَّها إذا ما سمع بدايتها(3)، لذلك فإنَّ علماء العربية القدامى كانوا على وعي بعدم التصرف بها أو التغيير في بنيتها التركيبية، فقد علَّق السيوطي على التركيب (حمداً وشكراً) الذي حُمِل على باب المفعول المطلق بقوله: "فهذه الأمور، لمّا جرت مجرى المثل، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب"(4)، أي إنَّه تركيب ثابت الاستعمال ويستدعى من الذاكرة، ولا يخضع للنظام اللغوي أو القواعد التحويلية، وجاء ليؤدي قيمة أو دلالة انفعالية، وهذا ما سنتعرَّف عليه في مباحث الدراسة، بإذن المولى.

الإعراب والحركات الإعرابية:

لمَّا كانت الحركة الإعرابية سبباً رئيساً دفعت النحاة إلى حمل التراكيب على الأبواب النحوية؛ وجدتُ من تمام الفائدة أن يضمَّ تمهيدُ الدراسةِ حديثاً عن الإعراب والحركات الإعرابية، ثمَّ تعريفاً بالحركات الأصلية (الضمة والكسرة والفتحة) ودلالاتها على المعاني النَّحوية.

---

(1) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص137، وينظر: عبابنة والزعبي، علم اللغة المعاصر، ص60-63.

(2) الحباشنة، العملية اللغوية بين القاعدة والذاكرة، ص13.

(3) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص138.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 118/3.

أمَّا الإعراب فهو سمة أصيلة من خصائص العربية، بل من خصائص معظم اللغات السامية، وهذه السمة العظيمة احتفظت بها العربية في مستواها الفصيح حتى اليوم، في حين فقدتها أخواتها من اللغات السامية، وبقيت لها منه بقايا قليلة تدل عليـــه[1].وبعد ذلك يأتي مَنْ يتصدى لظاهرة الإعراب وينكر أصالتها في العربية ويشكك فيها، وقد برزت هذه القضية في القديم عند قطرب (محمد بن المستنير) المتوفى عام (206هـ)، وفي الحديث عند إبراهيم أنيس ومن سار على رأيه أمثال فؤاد حنّا ترزي[2].

أمَّا قطرب فيرى أن الإعراب ليس دالاً على المعاني والتفرقة بينها من فاعلية ومفعولية، ويرى كذلك أن الحركات ليست ناتجة عن عوامل، وأن الغاية منها وصل الكلام وتسهيل نطقه، ويرى أن الكلام لم يُعرب للدلالة على المعاني والتفرقة بينها، فهناك في اللغة أسماء تتفق في الإعراب وتختلف في المعاني، "وإنَّما أعربت العرب كلامها؛ لأنَّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو البيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنَّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان"[3].

---

(1) عبد اللطيف، محمد حماسة، (د. ت)، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، كليَّة دار العلوم، القاهرة، مصر، ص127، 134. وللفائدة ينظر: إسماعيل، نايل محمد، (2012م)، حركات الإعراب بين الوظيفية والجمال (دراسة وصفية تحليلية)، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد (20)، العدد الأول، ص279-312.

(2) انظر كتابه: ترزي، فؤاد حنَّا، (1969م)، في أصول اللغة والنحو، دار الكتب، بيروت، لبنان، ص187.

(3) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ)، (1959م)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، ص70-71.

وهو بذلك يرى أنَّ حركات الإعراب قد ابتدعت للتخلّص من التقاء الساكنين، وقال المخالفون رداً عليه "لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرّة ورفعة أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأنَّ القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته، فهو مخيّر في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم..." [1].

ويشير عبابنة إلى أنَّ قطرباً لم يكن من النحاة الذين تركوا لنا آثاراً نحوية يمكن الاعتماد عليها في تأصيل هذا الرأي الذي ذهب إليه، فما وصل إلينا من مؤلفاته كتب في اللغة، لا يمكن أن نتوقّع منها أن تُفرِد أبواباً نحوية متماسكة يمكن الحكم على رأيه هذا من خلالها[2].

أما إبراهيم أنيس، فيعدُّ من أبرز المحدثين الذين أخذوا برأي قطرب أو بأجزاء من رأيه، وصاغها في ثوب جديد في كتابه (من أسرار اللغة)، فهو يرى أن الحركة الإعرابية ليس لها مدلول، إذ "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض"[3].

ويمكننا الرد على رأي إبراهيم أنيس بما ردّه المخالفون لرأي قطرب السابق، "إذ لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه..."[4].

فهو يرى قبل ذلك، أن الإعراب قصة نسجها النحاة العرب، وصنعوها بإحكام في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، ثم فُرضت على الكُتّاب والخطباء والشعراء، حتى أصبح الإعرابُ يملك على النَّاسِ شعورَهم، وعدّوه مظهراً من مظاهر ثقافتهم ومهاراتهم الكلامية، وأصبح بذلك الميزان بين الفصيح وغيره، وهكذا أصبح النحاة رُقَباء على كل إنتاج أدبي، يتتبعون فيه سقطات المتكلمين في إبدال الحركات بعضها ببعض، حتى طغت هذه الظاهرة على جميع

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص71.

(2) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص25.

(3) أنيس، من أسرار اللغة، ص237.

(4) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص71.

الظواهر اللغوية الأخرى من نفي وإثبات وإنشاء وخبر وتعجب واستفهام، وغيرها من الظواهر اللغوية، وأنكروا في اللغة أصولاً وقواعد، رغبة منهم في اطراد الإعراب وانطباقه على كل أسلوب، أو انطباق كل أسلوب عليه[(1)].

ويبيِّن عبابنة أنَّ إبراهيم أنيس لم يتنكّر لظاهرة الإعراب تنكُّراً كيدياً ينوي معه أن يهاجم الإعراب مهاجمة إنكارية لأصالته[(2)]، ولكنّه ذهب إلى أنَّ ظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعاً...، بل كانت صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية، ولم تكن من معالم الكلام المرئي في أحاديث الناس ولهجات خطابهم[(3)].

وبعد ذلك فقد أعطى النحاة للحركات قيمة عظيمة في الإعراب، إذ تتمايز بها المعاني المختلفة[(4)]؛ إذ لما كانت الأسماء "تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافاً إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة؛ جُعِلت حركات الإعراب فيها تُنبئ عن هذه المعاني"[(5)].

وقد علل النحاة كون الحركات الأصلية أصولاً للإعراب بعلل مختلفة، فقد ذكر الرضي أن الحركات هي "الأصل في الإعراب لخفتها"[(6)]، وقد يكون قصد بقوله (لخفتها) الخفة في النطق. وذكر ابن يعيش سببين لكون الحركات أصولاً في الإعراب "أحدهما، أنَّها لمّا افتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها أقل وأخف، وبها نصل إلى الغرض، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل، ولذلك كثرت في بابها - أعنى الحركات- دون غيرها مما أُعرب به، وقُدّر

---

(1) أنيس، من أسرار اللغة، ص198-199.

(2) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص25.

(3) أنيس، من أسرار اللغة، ص203.

(4) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية، ص141.

(5) الزجاجي، الإيضاح، ص69.

(6) الرَّضيّ، محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت: 686هـ)، (2000م)، شرح الرضي على كافيَّة ابن الحاجب، ط1، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مَكْرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر: 26/1.

غيرها بها ولم تقدَّر هي به. والثاني، أنَّه لمَّا افتقرنا إلى علامات تدلُّ على المعاني وتفرُق بينها وكانت الكَلِمُ مركَّبةً من الحروف كالطِّراز في الثوب، ولذلك كانت الحركات هي الأصل، هذا هو القياس"[1]، فالذي جعل الحركات أكثر دوراناً في بابها حسب رأيه الخفة والقلة.

وبُعداً عن الإطالة نكتفي بما قدَّمنا حول قضية الإعراب والحركات الإعرابية، ونأتي بعد ذلك إلى التعريف والتوضيح بالعلامات الأصلية ودلالاتها على المعاني الإعرابية؛ لِمَا للحركة الإعرابية من دور رئيس في مسألة حمل التراكيب على الباب النحوي.

الضمة:

قرّر النحويون أن الضمة أثقل الحركات الإعرابية نطقاً؛ لأنَّها الحركة الخاصة بالرفع[2]، ولا تعد مسألة الثقل والخفة مسألة لغوية، بقدر ما هي مسألة اعتبارية عند النحاة، فعند سيبويه بدأ استعمالها غير مستقر، حيث استعمل أيضاً مصطلح (الرَّفعة) إذ كانت حركة إعرابية، يقول سيبويه: "وإنَّما حملهم على هذا أنَّهم أنزلوا الرَّفعة التي في قولك: زيدٌ، بمنزلة الرفعة في "راء" امرئ"[3]، وفي المقابل استعمل مصطلح الضمة دون غيره للتعبير عن حركة البناء على الضم[4].

(1) ابن يعيش، مُوفّق الدين النّحويّ (ت: 643هـ)، (د.ت)، شرح المفصّل، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 51/1.

(2) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، (1977م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق: 195/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 204/2.

(4) المرجع نفسه: 204/2؛ وينظر: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، (1994)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر: 184/1، وابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، (1996م)، الأصول في النّحو، ط3، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان: 49/1، وابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان: 120/3، وعبابنة،

والضمة علم الإسناد[1] دالة على أن الكلمة مسند إليه، أو تابع للمسند إليه، وهي تدل على تحقق النسبة بين المسند إليه والمسند، وتحقق الارتباط بينهما، وليس في العربية غير الضمة علماً على الإسناد، وهي غير الواو في الأسماء الخمسة وجمع المذكر السالم التي هي ضمة مطولة[2].

وتكون الضمة علامة رفع للمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم كان، وخبر إن، والتوابع الأربعة التي تتبع المرفوع، وتكون كذلك علامة رفع في الأفعال المضارعة.

الكسرة:

ليس هناك خلاف بين العلماء في أن الكسرة علامة للجر أو الإضافة، ولكن الاختلاف الواقع وهو خلاف ضئيل، في إطلاقهما على المعرب والمبني، وبسبب هذا الخلاف نجد سيبويه يسميها أحياناً (الجرّة) بقوله: "والجرّة بمنزلة الكسرة"[3].

ومع هذا فقد استعمل النحاة مصطلح الكسرة للدلالة على كسرة البناء أو الإعراب[4]، وقرر النحويون أن هذه الحركات إنّما هي أبعاض حروف المد واللين فالكسرة بعض الياء[5].

وتقوم الكسرة بأداء عدة وظائف إعرابية، فهي حركة الجر الأصلية للأسماء المجرورة بالإضافة أو الواقعة بعد حروف الجر، ما لم تكن ممنوعة من الصرف فـــ(علامة جرها الفتحة)، يقول سيبويه "والجر إنما يكون في كل اسمٍ مضافٍ إليه،

يحيى، (2006م)، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتـــى الزَّمخـــشري، ط1، جدارا للكتاب العالمي، وعالم الكتب الحديث، عمَّان، الأردن، ص58.

(1) مصطفى، إحياء النحو، ص53.

(2) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص70.

(3) سيبويه، الكتاب، 204/2.

(4) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـــ)، (د.ت)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمـــد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر: 19/1، 26/1-27، وابن جني، الخـــصائص، 293/2-294.

(5) المرجع نفسه: 28/1.

واعلم أنَّ المضاف إليه يَنْجَرُّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرفٍ، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"[1]وتكون الكسرة –كذلك- علامة جرٍّ ونصب معاً لجمع المؤنث السالم.

فالخفض علم الإضافة، والكسرة تدل على أن ما لحقته مضاف إليه، أو تابع إليه، وهو مبدأ لغوي صحيح مسند إلى استقراء المخفوضات في العربية، فحيث وجد الارتباط بين كلمتين، أي الارتباط الذي يتمثل بنسبة لا تعبر عن فكرة تامة، وجد الخفض، ويضيف مهدي المخزومي أما النحاة والبصريون منهم خاصة، فيرون أن الكسرة إنما هي أثر لأحد حروف الجر أينما كانت، سواءٌ أكانت في المجرور بحرف الجر أم في المضاف إليه، وذلك لأنهم آمنوا بفكرة العامل[2].

أما على المستوى النحوي، فقد ذكرنا سابقاً أنها تؤدي وظائف إعرابية عدة، فهي علم الإضافة، أي علامة على أن الاسم أضيف إليه غيره، سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة، كـــ"مطرُ السماءِ"، أو بأداة، كـــ"مطر من السماءِ"[3].

الفتحة:

ذكرنا سابقاً أنَّ الفتحة وأمر تسويغها عند النحويين، شكَّل دافعاً رئيساً في قضية حملهم للتراكيب على الأبواب النحوية، لذا، سنعطي هذه الحركة شيئاً من التوضيح، ليعطينا تصوراً عن بعض الأفكار المبثوثة في ثنايا الدِّراسة.

فقد ذهب أغلب النحويين إلى القول إنَّ الفتحة هي أخف الحركات الإعرابية، حيث استعمل مصطلح (الفتحة) منذ بداية الدرس النحوي العربي، فإذا كانت حركة إعرابية، تسمى (نصبة) عند النحاة القدامى[4]، وإذا كانت حركة بناء فهي الفتحة لا غير[5].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 419/1.

(2) المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص76.

(3) مصطفى، إحياء النحو، ص72.

(4) سيبويه، الكتاب، 204/2.

(5) المرجع نفسه: 204/2 المبرد، المقتضب، 80/4.

ويمكن التدليل على خفة (الفتحة) بأمرين: أحدهما –وهو استعمالي- كثرة دورانها وغلبتها على غيرها من الحركات، والقول بخفتها يتردد في كلام النحاة وجدلهم، حيث يستمدون منه السبب والعلة لكثير من أحكام التصريف والإعراب[1].

أما الآخر: فهو صوتي، فخفة الفتحة في النطق، وامتيازها في ذلك على أختيها، الضمة والكسرة أمر جلي، يؤيده البرهان من كل وجه، وذلك أن الفتحة القصيرة، أو الفتحة الطويلة –وهي الألف- لا تكلف الناطق إلا إرسال النفس حراً، وترك مسرى الهواء أثناء النطق بلا عناءٍ في تكييفه[2].

والفتحة تدل على طائفة من الأبواب النحوية الخاصة، منها المفعول به والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول فيه والحال والمستثنى والتمييز والتابع المنصوب.

والمقرر عند النحاة القدماء أن الفتحة علم المفعولية، قال المبرد: "اِعلم أنَّه لا ينتصب شيءٌ إلا أنَّه مفعولٌ أو مشبَّه بالمفعول في لفظٍ، أو معْنى"[3]، والمنصوبات عند ابن الحاجب ما اشتمل على علم المفعولية[4].

وذهب إبراهيم مصطفى إلى أنَّ الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فالضمة علم الإسناد، ودليل يُراد أن يُسند إليها ويُتحدث عنها، وأما الكسرة فإنَّها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، فهي – عنده- ليست علامة إعراب، ولا دالة على شيء ولكنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يريدون أن تشكَّل بها وتنتهي بها آخر كل كلمة كلما أمكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة[5].

وتابع مهدي المخزومي الرأي السابق لإبراهيم مصطفى في أن الضمة علم الإسناد، دالة على أن الكلمة مسند إليه، والكسرة علم الإضافة ترمز إلى كون الكلمة

---

(1) مصطفى، إحياء النحو، ص78-79.

(2) المرجع نفسه، ص79-81.

(3) المبرد، المقتضب، 299/4.

(4) رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب، 264/1

(5) مصطفى، إحياء النحو، ص50.

مضافاً إليه، وأن الفتحة ليست علماً على شيء خاص، ولكنها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، وهي – أي الفتحة- الحركة الخفيفة المستحبة التي يهرع إليها العربي ما وجد إلى الخفة سبيلاً"[1].

فهي حركة خفيفة سهلة، لا يجد الناطق فيها مشقَّة ولا جهداً، بل هي في الواقع أخف الحركات، ولذلك ذهب مصطفى إلى أنها ليست حركة إعراب، ولا علماً لمعنى من معانيه، وإنما يلجأ إليها حيث لا حاجة إلى ضم ولا إلى كسر، ولذلك كثر دورانها وغلب وجودها في آخر الأنماط المعربة على وجه الخصوص[2].

وبيَّن عبابنة أنَّه لا يمكن لنا الأخذ بقول إبراهيم مصطفى على إطلاقه، على الرغم مما فيه من الوجاهة والدقة العلمية، ولكنه بوسعنا أن نعدِّل عليه لنقول إنه إذا كانت الضمة علماً على الإسناد، والكسرة علماً على الإضافة، فإن الفتحة ليست علماً على المفعولية خالصة لها، فهي كذلك في أغلب الأحيان، وتكون الحركة المستحبة عند العرب في كثيرٍ من أنماطهم التي تبدو منصوبةً، وأخضعها النحويون لباب المفعول أو المشبه بالمفعول أو المحمول على المفعول به، أي إنَّها ستكون بذلك علامة المفعولية والخفة[3]، حيث أشار النحويون العرب إلى هذا الرأي وسبقوا إليه منذ أيام سيبويه، ويمثله رأي الخليل في كثيرٍ من المنصوبات كالمنادى المضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، فقد ذكر سيبويه عن الخليل أن العرب نصبوا المنادى المضاف نحو: يا عبدَ الله ويا أخانا، والنكرة حين قالوا يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام[4].

ومعنى طول الكلام هنا كما يوضحه عبابنة، هو أنَّ النَّصب لم يكن مرتبطاً بعامل من العوامل سوى الصعوبة المتحصلة عن هذا الطول، فحركوا بالفتحة طلباً للخفة، ويضيف عبابنة: "غير أنَّنا لا نشك الآن في أنَّ الفتحة علامة للمفعولية أيضاً، وهذا يعني أننا نخضع للعلامة الجوهرية، فإذا كانت حالة المفعولية واضحة في

(1) المخزومي، في النحو العربي، ص70، 76، 81.

(2) الجواري، نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، ص83.

(3) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص41.

(4) سيبويه، الكتاب، 182/2.

التركيب، فإننا لا نجد ما يمنع من أن تكون الفتحة –وهي علامة النصب- علامة للمفعولية، وأما إذا كانت المستند في هذا شكلياً، وعُدَّ النمط مفعولاً؛ لأنَّه ينتهي بالفتحة فقط، دون وجود ما يؤيد هذا الأمر دلالياً، فإنَّنا عند هذا نكون مع فكرة انتفاء دلالة الفتحة على المفعولية"[1].

يتبين ممَّا سبق أن الفتحة إذا دلت على حالة المفعولية الحقيقية بعلامة جوهرية، أي تصور وقوع الحدث على المفعول به فهي –لا شك- علامة للمفعولية، ففي جملة "ضرب زيدٌ عمراً" تبرز لنا حالة المفعولية الحقيقية بعلامة جوهرية، وهي وقوع الحدث (الضرب) على المفعول به (عمراً) الذي نتج عن قيام الفاعل بالفعل، أي دلَّ بنصب (عمراً) على أن الفعل واقع به، أما إذا كان وجود الفتحة شكلياً –أي كانت علامة شكلية فقط- ولم يبرر وجودها أمر جوهري، فنكون عندئذٍ مؤيدين لفكرة انتفاء دلالة الفتحة على المفعولية.

وقد أشرنا سابقاً أنَّ الفتحة كانت سبباً رئيساً في قضية حمل التراكيب على الأبواب النحوية، خاصَّة في أبواب المكملات للعملية الإسنادية، بسبب علميتها على المفعولية، وهذه المسألة تعدُّ من المرتكزات الأساسية لموضوع دراستنا.

---

(1) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص41.

الفصل الأول

التراكيب المحمولة أبواب المفاعيل

تمهيد:

لما كانت هذه الدراسة في غالب فصولها تُعْنَى بالتراكيب التي حُملت على أبواب المفاعيل والمشبّه بالمفعول في اللفظ، وهي في مجملها تمثِّل مكمِّلات للعملية الإسنادية، فإنَّنا سنضع مدخلاً يبيِّن قيمة هذه المكملات في اللغة.

فنذكر أنَّ النحاة ينظرون إلى المسند والمسند إليه على أنَّهما عماد الجملة، ولذلك أطلقوا عليهما مصطلح (العُمَد)، "لأنها اللوازم للجملة، والعمدة فيها، التي لا تخلو منها، وما عداه فضلة يستقيم الكلام دونهما"[(1)]، فالجملة لا تخلو منهما معاً لفظاً أو تقديراً. فحين يُحلَّلُ الكلام في كلِّ لغة يُرى أنَّه يمكن أن ينقسم إلى كتل يفيد كل منها معنى قد يكتفي به السامع ويطمئن إليه، وتشمل كل كتلة منها – في غالب الأحيان- على ما يُسمَّى بالمسند والمسند إليه وحدهما[(2)].

لذا، فإنَّ التقعيد يجب أن يراعي الحد الأدنى الذي تنعقد به الجملة ويكتمل المعنى، والجملة في العربية تَنْعَقِد من هذين العنصرَيْن الأساسِيَّيْن، وما سواهما في الجملة من المفاعيل، والمشبَّه بالمفعول، والتوابع، يسمَّى عند النحاة (فضلة)، وليس المقصود من قولهم: (فضلة) أنّه يُسْتغنى عنها في المعنى والتركيب معاً، ولكن مصطلح (فضلة) جاء للتفريق بين العنصر اللازم الذي تتكوَّن به الجملة وغيره، إذ ليس من الممكن مثلاً أن تتكون جملة من (مبتدأ و تمييز) أو من (فاعل و حال)، فالتمييز والحال وغيرهما من الوظائف النحوية المختلفة ليست من العناصر المكونة لدعامتي الجملة الأساسيتين، لذلك كان النحاة القدماء على وعي بهذه المسألة[(3)]، يقول الأشموني:" المراد بالفضلة ما يُستغنى عنه من حيث هو هو، وقد يجب ذكره

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 74/1.

(2) أنيس، من أسرار اللغة، ص277.

(3) عبد اللطيف، محمد حماسة، (1996م)، بناء الجملة العربية، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص29.

لعارض كونه سادّاً مسد عمدة كـــ(ضربي العبد مسيئاً)... "[1] ففي المثال الذي قدَّمه الأشموني: (ضربي العبد مسيئاً) لا يمكن حذف الحال (مسيئاً)؛ لأنَّ الباقي(ضربي العبد) لا يفضي إلى معنى يحسن السكوت عليه، فَجِيء بالحال لأنَّها الجزء المتمم للفائدة، ومن دونه يَفْسُد المعنى. وقوله: (من حيث هو هو) أي من حيث كونه فضلة (مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً)، لا من حيث توقُّف المعنى عليه[2].

فالعملية اللغوية لا تتم بتوافر عنصري الإسناد في التركيب، بل تحتاج إلى (محمول الكلام وموضوعه) من جهة نظرٍ تواصلية أو إبلاغية، فإذا كان هذا الأمر يسوِّغ صحة الجملة تركيبياً، فإنَّه لا يمكن أن يحقق التواصلية إذا كان المقصود من الكلام برمَّته هو الحديث عن الفضلة، فالفجوة واسعة ما بين صحَّة التركيب(من ناحية تركيبية بحته)، والتواصلية التي تقوم على توفير دلالة الكلام[3]. لذلك فإنه قد يُهْتَمُّ ببعض الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد، نحو قوله تعالى: **(**وما خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِيْنَ**)** [4]، فإذا حُذِفَ الحال (لاعبين) فإن الجملة ستختل في معناها على الرغم من اكتمال عنصريها الأساسيين، حتى في الأداء القرائي، فإنَّه لا يوقف بالقراءة على ما قبل كلمة (لاعبين) الواقعة حالاً؛ لما يحصل من فساد للمعنى.

وتشترك (المنصوبات)، كمُكمِّلات العملية الإسنادية، التي يُعبِّر كلٌّ منها عن وظيفة نحوية محدَّدة، في علامة إعرابية واحدة، هي الفتحة، التي عُدَّت عند النحاة علامة المفعولية، إذ يُصبح النصب -هنا- علامة للتفريق بين هذه الوظائف غير الإسنادية، وهذه الحركة (الفتحة) كانت سبباً رئيساً دفع النحاة - بسبب وجودها علامة شكلية - إلى حمل كثير من التراكيب على الأبواب النحوية.

---

(1) الأشمونيّ، علي بن محمد أبو الحسن، (ت: 900هــ)، (1955م)، شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، المسمَّى منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ط1، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيِّ، بيروت، لبنان: 242/1.

(2) عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص29.

(3) عبابنة، في النحو العربي المقارن، 218.

(4) سورة النِّساء، آية 16.

وقد عمد النحاةُ إلى ترتيب المفاعيل وفقاً لوعيهم لمفهوم التَّعديــة؛ إذ علـــى أساسه يتحدَّد ما يدخلُ في المفعولية أو ما يخرج منها، فابن بابشاذ يعدِّد المنصوبات، ثمَّ يقول:" فالخمسة الأولى هي الحقيقية، والستة التي بعدها مشبَّهةٌ بالمفعول الحقيقـــي، وإنَّما كانت الأولى حقيقة؛ لأنَّ في الفعل على كل منها دلالة قوية... فلما كانت هــذه الخمسة يدل عليها الفعل دلالة قوية كانت هي المفعولة الحقيقية، والستة التي بعــدها مشبَّهة بالمفعول"[1]. ويرتِّب الرضي المفاعيل على هذا الأســاس، فيُقـدِّم المفعــول المطلق، ثم المفعول به، ثم سائر المفاعيل، متعلِّلاً لترتيب كلٍّ منها بقربه أو بعده من الفعل.[2].

غير أنَّهم اختلفوا في تعدادها، فبينما يرى البصريون أنَّهــا خمــسة، يــرى الكوفيون – فيما ينسب إليهم – أن ما يستحق مصطلح (مفعــول) منهــا إنَّمــا هــو المفعول وحده، يقول أبو حيَّان:" وكون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد، هو المفعول به"[3].

والحقُّ أنَّها مسألة نظرية لا تتعدَّى حدود التحليل النحوي، الذي كــان يطــرأ للنحاة بين الفينة والأخرى في أثناء معالجتهم بعض الأبواب النحوية، وهو علـــى أيّ حال لا يشكل تعارضاً مع فكرة حمل التراكيب على الأبواب النحوية التي نطرحهــا في هذا الفصل من الدِّراسة.

والمتتبع آراء النحاة في ذلك، يجد أنهم قد توسَّعوا في البحث عن الأدلة التي تجعل هذا المفعول أو ذاك أصح المفاعيل، أو تحدِّد المفعول الحقيقـــي مـــن غيـــره، والحق أنَّ المفاعيل الخمسة قد أُطْلِقتْ عليها مصطلحاتها، وكل مصطلح منها يتركَّب

---

(1) ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد (ت: 469هــ)، (1974م)، شرح المقدمة النحوية، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر، ص:230.

(2) رضي الدين، شرح كافية ابن الحاجب: 292/1.

(3) الأندلسي، أبو حيان (ت: 745هــ)، (1998م)، ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، ط1، تحقيق رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر: 1353/3، السيوطي، همع الهوامع، 8/3.

من لفظتين: الأولى منها مُشْترَكة بين المفاعيل كلِّها، وهي لفظة (مفعول)، انطلاقاً من وجهة نظرهم التي تنصُّ على أن الفتحة هي علم المفعولية، فالعلامة التي اتَّخذتها هذه المفاعيل هي الفتحة[1]. لذا؛ جاءت هذه المصطلحات تنتمي إلى مجموعة واحدة، هي (المفاعيل)، وأمَّا اختلاف اللفظة الثانية، فإنَّما يدل على اختلاف المعنى النحوي أو الوظيفة النحوية لأي من هذه المفاعيل عن الآخر. [2]

وفي هذا الفصل ستركِّز الدراسة اهتمامها على تلك التراكيب التي حملها النحاة على أبواب المفاعيل: (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه)، إذ اِحتشد عدد كبير منها في هذه الأبواب، ممَّا شكَّل ظاهرة استرعت الاهتمام. ومن الجدير ذكره أنَّنا وجدنا خلال تتبعنا لتراكيب هذه الأبواب، أنَّ عدداً كبيراً منها لا يحمل المعنى الجوهري للباب النحوي الذي انتمت إليه، ولكنها حملت علامات شكلية سوَّغت للنحاة حملها عليها، إذ لمَّا كانت تنتهي بالفتحة، وكان النحاة قد قرَّروا أنَّها علم المفعولية، فقد دَعَتِ القاعدة إلى إدراجها في هذه الأبواب.

1.1 التراكيب المحمولة على باب المفعول به:

مصطلح المفعول به قديم، وقد ظهر منذ فجر الدراسة النحوية، وهو من أشهر المصطلحات وأقدمها،[3] وربما كان أبو الأسود الدؤلي أول من استعمله، فعلى رواية ابن سلام الجمحي، أنَّ أبا الأسود الدؤلي كان أول من أسس العربية وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضح قياسها، وأنه الذي وضع باب الفاعل والمفعول به[4].

---

(1) الجواري، نحو المعاني، ص43، والجواري، نحو التيسير، ص84.

(2) انظر: خضير، محمد أحمد، (2002م)، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر: ص37.

(3) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، ص105.

(4) الجمحي، محمد بن سلام (ت: 231هـ)، (1974م)، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر: 12/1.

أمَّا سيبويه فقد استعمل للدلالة على المفعول به، لفظين متقاربين جداً، أحدهما (المفعول) دون استخدام الرادفة (الجار والمجرور به)[1]، وقد كان استخدامه بهذا اللفظ في أحيان كثيرة والآخر (المفعول به)[2].

ثم استعمل النحاة[3] من بعده كلا المصطلحين، وربما استعمله النحوي الواحد في مكان واحد، للدلالة على المفعول به، معتمداً في ذلك –إلى حدٍ بعيد- على دلالة السياق، التي جعلتهم يتساهلون في استعمال مصطلح (مفعول) في أماكن كثيرة، حتى يسهل جريان اللفظ في الكلام استثقالاً لتكرار الرادفة (به)[4].

ويرى بعض المحدثين أنَّ مصطلح المفعول به كان أكثر شهرة وتداولاً عند النحويين بسبب سهولة لفظه عند العلماء والدارسين ، فضلاً على أنَّه يناسب المعنى الدلالي للمفعول به، أي إنَّ معناه الدلالي يدفع الباحث دفعاً إلى استخدامه[5]، فمعنى المفعول به ما فُعِل به فعل ما، وهذا الفعل مبني للمعلوم واقع عليه، أي إنَّه كل اسم تعدى إليه فِعلٌ[6]، ومن هنا جاء اشتقاق المصطلح، الذي يرتبط بدلالته على معنى المفعولية بالتعريفات والحدود التي عبَّر بها النحاة عن هذا الباب، إذ نجد أثناء تتبُّع جوانب تلك التعريفات، أنَّ النُّحاة ذكروا في تعبيراتهم عن المفعول به دلائلَ تحدِّدُ معنى المفعولية على أنَّها علامة جوهرية يجب أن تتحقق في تراكيب هذا الباب، فهذا سيبويه بيَّن خلال حديثه عن جملة (ضرب عبدُ الله زيداً)، أنَّ (زيداً) انتصب

---

(1) سيبويه، الكتاب، 23/1، 24.

(2) المرجع نفسه: 297/1، 391.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن، 137/1، 155، المبرد: المقتضب، 18/1، ابن السراج، الأصول في النحو، 202/1، 203، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت: 340 هـ)، (1984م)، الجمل في النحو، ط1، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت، لبنان، إربد، الأردن: 316/10، النحاس، إعراب القرآن، 157/1.

(4) خضير، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص22.

(5) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص107.

(6) الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1997م)، أسرار العربيّة، ط1، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ص85.

لأنَّه مفعول تعدَّى إليه فعلُ الفاعل[1]، ولم يبتعد الفراء كثيراً عن تعبير سيبويه، في دلالته على هذا المعنى، إذ استخدم كلمة (وقع) لِيدلِّل على معنى المفعولية، وبيَّن أنَّه شيءٌ يقعُ عليه الفعل[2]، وأمَّا أول من قابل مفهوم المفعول به بالمصطلح، فهو ابن السَّراج الذي يقول: " إنَّما قيل له مفعول به، لأنَّه لمَّا قال الضارب: ضَرَبَ، وقَتَلَ، قيل له: هذا الفعل بِمَنْ وَقَع؟ فقال: بزيدٍ أو بعمرو"[3]، ثمَّ يأتي بعد ذلك التعريف المحدَّد عند الزمخشري، الذي يقول: إنَّ المفعول به هو "الذي يقع عليه فعل الفاعل"[4].

وعليه يتبيَّن أنَّ العلامة الجوهرية لهذا الباب، والأساس الذي بُني عليه مفهومه التقعيدي، هي وقوع فعل الفاعل حقيقة على المفعول به، فاستعمال النحاة لبعض الألفاظ مثل: (وقع، وتعدَّى)، في حدِّهم لهذا الباب، هو في الحقيقة تحديد لضوابطه وعلاماته الجوهرية القياسية، فتعدِّي الفعل ووقوعه على الاسم المنصوب، يمثِّلان علاقة المفعولية الحقيقية، التي يجب أن تتحقَّق في أيّ تركيب يقع تحت باب المفعول به، وهذا ما تبيَّن بوضوح عند سيبويه الذي قرَّر علامةَ المفعولية الحقيقية، بعدِّه (زيداً) في جملة: (ضرب عبدُ الله زيداً)، مفعولاً به، لأن فعل الضرب من الفاعل (عبد الله) وقع عليه حقيقة، وتعدَّى إليه، واتَّضح –كذلك- عند ابن السرَّاج والزمخشري اللذين دَلَّا على علاقة المفعولية بوقوع الفعل على المفعول به، ثم سار عليه النحاة بعد ذلك.

ولكنَّ النحاة أثناء تقعيدهم لأحكام هذا الباب وضوابطه، وجدوا ضمن المادة اللغوية التي جمعوها لهذا الغرض، تراكيبَ لا تحمل العلامة الجوهرية التي نصُّوا عليها في حدِّهم لباب المفعول به، فما كان منهم إلا أن حملوها على بابه؛ لأنَّهم وجدوه أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها، ولكن دون أن تتضح في تلك التراكيب الدلالة الجوهرية لعلاقة المفعولية، وهي تصور ابن اللغة – تصوراً ذهنياً- وقوع

---

(1) سيبويه، الكتاب، 34/1.

(2) الفراء، معاني القرآن، 78/2.

(3) ابن السَّرَّاج، الأصول في النحو، 171/1

(4) الزمخشري، المفصَّل، ص34.

فعل الفاعل حقيقة على المفعول به، أي قبول تأثير الفعل، وإنَّما كان حملُهم إيَّاها على هذا الباب لأسباب تركيبية شكلية، كانت مسوَّغاً شكليّاً لا جوهريّاً دفعت النحاة إلى ضمِّها إليه، ومن هذه العلامات، ظهور حركة الفتحة على نهاية أنماطها المنصوبة، لارتباطها -عند النحاة- بالمفعولية، وأنَّها علمٌ عليها، لذا، ذهبوا إلى تسويغ وجودها عن طريق تقدير العامل، وهم بذلك يحقِّقون هدفين، هما: تسويغ الحركة الإعرابية، وتحقيق عناصر الإسناد، وهذا ما نعنيه بالتراكيب المحمولة على هذا الباب.

وهذا التصوُّر لمعنى المفعولية، هو ما دفع بعض الباحثين إلى أن يجعل معنى المفعولية يصدق على باب المفعول به دون سواه من المفاعيل، إذ ذهب النحاة في النصب –عموماً- إلى أنَّه علم المفعولية، ومعنى المفعولية هو التأثر بالفعل، والمفعول هو الذي ينتج عن قيام الفاعل بالفعل، وعليه، فإنَّه لو طُبِّق هذا المفعول على الأسماء المنصوبة لوجدناه يصدق على ما يُسمّى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غير[1].

ووفقَ ذلك فإنَّ التراكيب التي وقعت تحت باب المفعول به، تنقسم إلى قسمين: قسم جاء ملتزماً بالقاعدة القياسية المقعَّدة لهذا الباب، وهذه التراكيب دائرتُها مع الأفعال المتعدية، ونعني بها التراكيب التي جاء فيها المفعول به اسماً وقع عليه فعل الفاعل، وقَبِل تأثير الفعل، ويرتبط مع الفعل المتعدي برابطة التعدية، بمعنى أنَّه قد تحقَّقت في تراكيب هذا القسم علاقة المفعولية من ناحية دلالية(جوهرية)، وهنا يكون العامل[2] فيه ظاهراً سواء أكان الفعل أم المشتق أم غيرهما، وفيه تكون

---

(1) الجواري، نحو التيسير، ص84.

(2) اهتمَّ النحويون بهذا العامل وطرق تقديره، فذهب الكوفيون إلى أنَّ العامل في نصب المفعول الفعلُ والفاعلُ جميعاً، نحو: (ضربَ زيدٌ عمراً)، وحجتهم في ذلك أنَّه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل، لفظاً أو تقديراً، وأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد. انظر: الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1998م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، ط1، قدَّم له ووضع هوامشه فهارسه:

عناصر التركيب ظاهرة، ويمكن تحديدها من أول وهلة دون تقدير أو تأويل في غالب الأحيان، وعليه تجري نمطية الجملة.

أمَّا القسم الآخر، فيضم تراكيب لم تلتزم بحدود القاعدة القياسية المقعَّدة، إذ تمثِّلت فيما سُمع عن العرب من الأقوال التي جرت مجرى المثل، وقيلت في سياقات معينة، وجاء النصب فيها على حذف العامل (الفعل) على سبيل الوجوب، ويقع هذا النوع من الاستعمالات في الأمثال العربية وأشباهها، وتراكيب هذا القسم هي المعنيَّة في الدراسة، وتمثِّل ما حُمِل على باب المفعول به، دون أن تتضح فيها علاقة المفعولية من ناحية دلالية، ومن هذه التراكيب، قولهم(1): (الكِلابَ عَلَى البَقَرِ) أو

حسن حَمَد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، مسألة رقم 11: 82/1-84، والسيوطي، همع الهوامع، 7/3-8.

وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أنَّ العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية، وهذا الرأي ظاهر الفساد –بتعبير أبي البركات الأنباري- لأنَّه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يُسمّ فاعله، نحو "ضُرِبَ زيدٌ" لعدم معنى الفاعلية وأن يُنْتَصب الاسم في نحو: (مات زيدٌ) لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يُسَمَّ فاعله مع وجود معنى المفعولية، وارتفع الاسم في نحو: (مات زيد) مع عدم معنى الفاعلية، دلّ على فساد ما ذهب إليه. انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 82/1-84.

أمَّا البصريون فذهبوا إلى أنَّ الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً، وحجتهم في ذلك أنَّهم أجمعوا على أنَّ الفعل له تأثير في العمل، أمَّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنَّه اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، أي إنَّ الأصل في العمل للأفعال دون الأسماء. انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 82/1-84.

(1) يقول الزمخشري: "(الضباء على البقر)، ويروى: (الكلابَ على البقر)، ويروى: (الكراب على البقر) ... وفي ثلاثتها يجوز الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار الفعل: انظر: ويقال: (الكِراب على البقر) هذا من قولك: (كَرَبْتُ الأرض) إذا قلّبتها للزراعة، يضرب في تخلية المرء وصناعته، انظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد إبراهيم، (1987م)، مجمع الأمثال، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان: 22/3.

(الضّباءَ على البقر)[1]، ومنه قولهم[2]: (أَحَشَفاً وَسُوءَ كِيْلَةٍ)[3]، وقولهم[4]: (مَنْ أَنْتَ زَيْداً)[5].

ففي هذه التراكيب لجأ النحاة إلى حملها على باب المفعول به دون أن تتضمَّن علاقة المفعولية من ناحية جوهرية، وقد دفعهم إلى ذلك وجود الفتحة على أواخر الأنماط المنصوبة فيها، لأنَّ الفتحة علم المفعولية عندهم، بمعنى أنَّ النحاة ضحَّوا بالعلامة الجوهرية لباب المفعول به على حساب العلامة الشكلية، لذا، فقد ذهبوا إلى تسويغ وجودها عن طريق تقدير العامل، ففي تركيب (الكلابَ على البقر) الذي معناه: خلِّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرهم، واغتنم أنت طريق السلامة فاسلكها[6]، قرَّر النحويون أن هذا التركيب ممَّا أضمِرَ عامله وجوباً، أي إنَّ (الكلابَ)، مفعول به منصوب لفعل محذوف تقديره: (أرسل) أو (خَلِّ) أي: (أرسل الكِلابَ على البَقَرِ)، أو (خَلِّ الكِلابَ على البقر)[7]، وفي قولهم: (أَحَشَفاً وَسُوءَ

---

(1) سيبويه، الكتاب، 255/1، والميداني، مجمع الأمثال، 142/2، والسيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 292/1، والميداني، مجمع الأمثال، 9/1، 101، والسيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(3) وأصل المثل أنَّ رجلاً اشترى تمراً من عند آخر، فأتاه بتمر رديء، ثم أساء له الكيل مع ذلك، فقال له هذا المثل. اليوسي، نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود (ت: 1102هـ)، (1981م)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، منشورات معهد الأبحاث والدراسات والتعريب، الدار البيضاء، المغرب، ص194 .

(4) سيبويه، الكتاب، 292/1، السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(5) أصل هذا المثل أنَّ رجلاً غير معروف "بفضلٍ" تسمَّى بزيد، وكان زيدٌ مشهوراً بالفضل والشجاعة، فلما تسمَّى الرجلُ المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، وقيل له: من أنتَ زيداً؟ على جهة الإنكار عليه، كأنَّه قال: مَنْ أنت تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً؟ وفي قولهم: "مَنْ أنت؟"، تحقير للمخاطب، وقد يقال: لمن ليس اسمه زيداً: من أنت زيداً؟ على المثل الجاري: انظر: السيوطي، همع الهوامع، 20/2.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 27/3.

(7) سيبويه، الكتاب، 256/1، السيوطي، همع الهوامع، 21/3.

كيْلَهٍ)[1]، جعلوا (أَحَشَفاً) مفعولاً به لفعل محذوف قدَّروه بـــ(أتعطيني حشفاً)[2]، أي (أَتَبِيْعَنِي حَشَفاً وتسيء الكيلَ)، أمَّا في قولهم: (مَنْ أنت زيداً)، فقد جاء (زيداً) منصوباً بفعل محذوف، والتقدير عند النحاة: من أنت (تذكر) زيداً؟[3] فحركة الفتحة الظاهرة على (الكلابَ، أحَشَفاً، زيداً) المرتبطة عند النحاة بالمفعولية، دفعت النحاة إلى حمل هذه التراكيب على باب المفعول به، ولأنَّهم قرَّروا أن المنصوب لا بدَّ له من ناصب، فقد سعوا إلى تقدير ناصب لها، فذهبوا إلى أنَّه مُضْمَرٌ وجوباً، فقدَّروه بالفعل (أرسل) أو(خلِّ)، في تركيب: (الكلابَ على البقر)، وبالفعل (تبيعني أو تعطيني) في تركيب: (أحشفاً وسوءَ كيلهِ)، وبالفعل (تذكر) في تركيب: (مَنْ أنت زيداً)، ولا شكَّ أنَّ هذا التقدير يحقِّق للنحاة تفسيراً لوجود الفتحة، ولكنَّه-في الحقيقة- خارج عن حدود العملية اللغوية التي تحكمها قضيَّة التداولية وما فيها من رُخصٍ استعمالية متاحة، يراها ابن اللغة وفق معايير الصواب والخطأ أنَّها صحيحة، لأنَّها تُحقِّق له القيمة التواصلية مع أفراد مجموعته اللغوية، وحكمه على صحَّتها اللغوية متأتية ممَّا يمتلك من معرفة تلقائية بقواعد اللغة.

أي إنَّ هذه التقديرات التي جاءت لتفسير الحركة الإعرابية لا تمس العملية اللغوية، ومن الأجدى في تفسيرها أن نلجأ إلى رأي التركيبيين الذين يدعون إلى رفض التقديرات والتأويلات التي لا تخص العملية اللغوية، وهو ما نعتقد أن الذين قدَّروا التقديرات السابقة قد وقعوا فيه[4]، ولكن نستطيع أن نلتمس لهم العذر في ذلك، لأنهم معنيُّون بتسويغ الحركة الإعرابية، وهي الفتحة على أواخر الأنماط السابقة، التي تعدُّ سبباً رئيساً دفع النحاة إلى حملها على باب المفعول به، زيادة على أنَّ هذه

(1) وهو مثال لمن يظلم الناس من وجهين، ومعناه "تعطيني حشفاً وتسيء الكيل"، انظر: السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(2) المرجع نفسه: 20/3.

(3) المرجع نفسه: 20/3.

(4) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص143.

التقديرات تحقِّق عناصر الإسناد[1]، إلى جانب تسويغها للحركة الإعرابية.

وعليه، فإنَّ هذا التقدير في البنى التركيبية، لا يتحقَّق في عمليَّة التواصل التي تهدف إليها اللغة، ولا يُحقِّق غايتها، فالعلامة الجوهرية التي ينطلق منها مفهوم المفعول به، وهي وقوع الفعل عليه، غير متحقِّقة بين النمط اللغوي وأبناء الشريحة اللغوية الاستعمالية، إذ لا يمكن أن يحس المتكلِّم أو المتلقي بهذه العلامة الجوهرية، فلو سُئِلَ ابن اللغة الذي يعرفها معرفة تلقائية عن علاقة المفعولية ودلالة المفعول فيها، فإنَّه لن يعرف ما نقول، ولكنَّه عند النطق بجملة: (أكل زيدٌ تمراً)، وقيل له: ما المأكول؟ فإنَّه عندئذ سيعرف علامة المفعولية في (التَّمر)، وهو ما لا يمكن أن يعرفه في جملة: (الكلابَ على البقر)، أو (أحشفاً وسوءَ كيلهِ)، أو (مَنْ أنت زيداً)، وأمثالها.

وما قلناه عن التراكيب السابقة، ينطبق على تراكيب أخرى حملها النحويون على باب المفعول به، دون أن تتضح فيها دلالة المفعولية، ومن ذلك قولهم[2]: (كلَّ شَيءٍ وَلا شَتِيَمةَ حُرٍّ)[3]، إذ قدَّر النحاة لهذا النمط عاملاً محذوفاً حذفاً وجوبيَّاً سماعيَّاً، وهو: (ائتِ) كلَّ شيء ولا (ترتكب) شتيمةَ حُرٍّ[4]، ويشبه هذا التركيب ممَّا رُوِيَ عن العرب، تركيباً آخر، هو (وكلَّ شيء ولا هذا)، ومعناه: ائتِ كلَّ شيء ولا

---

(1) الجملة بعنصريها الأساسيين (الفعل والفاعل) وهما (المسند والمسند إليه) قد لا يحققان تمام الفائدة عند نقص المفعول به الذي عده العلماء (فضلة)، أي بنقصه لا يتحقق المعنى الذي يحسن السكوت عليه، فإذا قلنا: (ضربَ زيدٌ عمراً) فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان مخصصاً بوقوعه على (عمرو)، أي إنَّ الوقوع على (عمرو) كان قيداً في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، أي إنَّ المفعول به هنا يعدُّ تعبيراً عن الجهة، وأنَّ التعدية تخصيص لعلاقة الإسناد التي بين الضرب وبين ما أُسند إليه. انظر: حسان، تمام، (1979م)، اللغة العربية معناها ومبناها، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ص195.

(2) سيبويه، الكتاب، 281/1.

(3) ومعناه: ائتِ كلَّ شيء، ولا تأتِ هذا، أو أقرب كُلَّ شيء ولا تقرب هذا. السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 19/3.

تأتِ هذا، أو: اقربْ كلَّ شيء ولا تقرب هذا[1]، وفي هذين التركيبَيْن قدَّر النحاة العامل الناصب لكلا النمطين (كلَّ) و(شتيمةَ)، لتسويغ الفتحة الظاهرة على آخرهما، انطلاقاً من إقرارهم بأنَّها علم المفعولية، وهذا التقدير نهايتُهُ أن يردَّ مثل هذه الأداءات إلى باب نحوي يشملها، فوجد النحاة في باب المفعول به قرباً تركيبيًّا لا دلالياً، إذ لا تتضمَّن هذه الأداءات علاقة المفعولية من ناحية دلالية، بل اعتقد النحاة أنَّ وجود الفتحة يربط الأداء بباب المفعولية، والأمر ليس كذلك إلا من ناحية شكلية غير جوهرية، لهذا شكَّل وجود الفتحة دافعاً شكليّاً، أخذ بالنحاة على حملها على هذا الباب، فذهبوا بحكم تفكيرهم النحوي إلى تقدير العامل الناصب لتحقيق عنصري الإسناد من جهة، وتسويغ الفتحة من جهة أخرى، وهذا من سعيهم إلى تحقيق اتِّساق القاعدة وشموليتها.

وممَّا جاء محمولاً على باب المفعول به من هذه الأداءات التي جرت مجرى المثل، قولهم في الأمثال: (اللهم ضبُعاً وذِئْباً)[2]، إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل، فقدَّر النحاة ناصب الاسم (ضبعاً) بـــ(اللهم "اجمع فيها" ضَبُعاً وذِئْباً)[3]، وقولهم: (كِلَيْهما وتمراً)[4]، الذي أشار إليه سيبويه: وهذا مَثَلٌ قد كَثُرَ في كلامهم واسْتُعْمِل،

---

(1) سيبويه، الكتاب، 281/1، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(2) ذكر السيرافي أن المبرد ذكر أنَّه سمع أنَّ هذا دعاء له لا دعاء عليه؛ لأنَّ الضبُع والذئب إذا اجتمعا تقاتلا فَأَفْلَتَت الغنم، قال: وأما ما وضعه عليه سيبويه فإنَّه يريد ذئباً من ها هنا وضبعاً من ها هنا. سيبويه، الكتاب، 255/1 (الحاشية)، ومن ذلك قول القائل:

تفرقت غنمي يوماً فقلت لها   يا ربِّ سلِّط عليها الذئبَ والضَبُعا

قيل: إنَّهما إذا اجتمعا لم يُؤذيا، وشغل كل واحد منهما الآخر، وإذا تفرّقا آذيا. وقيل إن معناه في الدعاء عليها، قتل الذئب الأحياء عَيْثاً، وأكلت الضبُع الأموات، فلم يبــقَ منهـــا بقيـــة. سيبويه، الكتاب، 255/1 (الحاشية).

(3) سيبويه، الكتاب، 255/1.

(4) قال هذا عمرو بن حمران الجعدي، وكان في إبل لأهله يرعاها، فمرَّ به رجل قد أجهده الجوع والعطش، وبين يدي عمرو زبدٌ وقرصٌ وتمرٌ، فقال له الرجل: أطعمني من زبدك أو من قرصك، فقال له عمرو (كلاهما وتمراً) أي (كلاهما وأزيدك تمراً). البكري، أبو عبيدة،

وتُركَ ذِكْرُ الفعل؛ لما كان قبل ذلك من الكلام، كأنَّه قال: أعْطِني كِلَيْهما وتمراً، ومن العرب من يقول: (كِلاهما وتمراً)، كأنَّه قال: (كلاهما لي وزِدْني تمراً)[1]، ففي الأداءات السابقة أراد النحاة أن يسوِّغوا وجود الفتحة الظاهرة على أواخر الألفاظ المنصوبة فيها: (ضبُعاً)، و(ذِئْباً)، و(تمراً)، فقرَّروا أن الأنماط التركيبية السابقة، هي ممَّا أضمِرَ عامله وجوباً، وذهبوا إلى تقديره، ففي تركيب (اللهم ضبُعاً وذِئْباً)، قُدِّر العامل بـــ(اجمع أو اجعلْ)، أي: (اللهم "اجمع فيها" ضَبُعاً وذِئباً)، وقدَّروا العامل في تركيب: (كِلَيْهما وتمراً)، بـــ (أعطني، أو زِدْني)، وهذه التقديرات تحقِّق للنحاة سعيهم إلى تسويغ الحركة الإعرابية (وهي الفتحة)، وتحقِّق لهم عُنصري الإسناد في مثل هذه الأداءات، إذ شكَّل وجود الفتحة سبباً شكليّاً دفع النحاة إلى حمل هذه التراكيب على باب المفعول به، دون تحقُّق دلالة المفعولية فيها. فابن اللغة حينما نطق بهذه الأداءات، لم يكن يسعى إلى تحقيق دلالة المفعولية في تراكيبه المنطوقة كما سعى لذلك النحاة، لأنه يُخْرِج أداءاته وفق ما تقتضيه المواقف الاستعمالية، لا كما تفرضه عليه جبرية القاعدة.

فقضية الاستعمال اللغوي أو اللغة، أوسع من أن تُختزل ضمن قواعد نحوية ضيِّقة، كما أنَّ هذه الحركة (وهي الفتحة) الظاهرة على أواخر أنماطه، التي شغل النحاة أنفسهم بالبحث لها عن عامل أحدثها، تحت قاعدة أن المنصوب لا بدَّ له من ناصب؛ ليست دالة على قيمة المفعولية في هذه الأداءات، ووجودها لا يتعدَّى أن يكون علامة شكلية غير جوهرية، دفعت النحاة إلى ضم مثل هذه التراكيب إلى باب المفعولية، لأنَّ ظهورها –في الغالب-جاء لأداء قيمةٍ دلاليةٍ إفصاحية، تحملُ التركيب إلى تحقيق أغراضٍ تواصليَّة، تهدف اللغة إلى تحقيقها، إذ ليس من الممكن أن تؤدي حركة إعرابية أخرى كالضمة-مثلاً- هذه الدلالة، وتحقق التواصلية بين أبناء المجموعة اللغوية، كما تؤديها الفتحة، أي إنَّ الفتحة لا تحمل في هذه التراكيب دلالة المفعولية، بقدر ما أنَّها تحمل دلالات مقصودة.

(ت: 487هـ)، (1971م)، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، ط1، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، لبنان: 110/1. انظر: الميداني، مجمع الأمثال، 39/3.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 280/1، 281.

وعلى ذلك نستطيع أن نفسِّرَ خلو تراكيب أخرى من دلالتها على المفعولية، التي هي علامة جوهرية يجب أن تتحقَّق في جمل المفعول به، كما في قولهم: (أمرَ مبكياتك لا أمرَ مُضحِكاتك) فقدروا عامل النصب في (أمرَ) بالفعل المحذوف (اتِّبع) أي (اتبع أمرَ مبكياتك)[1]، وقولهم: (هذا ولا زَعَمَاتِك)[2]، فقدَّر النحاة ناصب الاسم (زعماتك) بـــ(أتوهم) أو (أزعم) أي: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أي إنَّ المخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله، قيل له هذا الكلام[3]. والملاحظ من التقديرات السابقة، التي أوجدها النحويون في البنية التركيبية لهذه الأداءات، أنَّهم يُحاولون بذلك إخضاع هذه الأداءات لباب المفعول به، استناداً إلى علامات شكلية، تمثَّلت بظهور الفتحة على أواخر أنماطها التي بدت منصوبة، كما في (أمرَ مبكياتك)، وهذا الإخضاع جاء بوسائل تقدير العامل، الذي حُذف من استعمال ابن اللغة لها، لأن السياق الاستعمالي اضطرَّه إلى ذلك، وافترض عليه النطق بها محذوفة العامل، إذ لو ظهر لخرج الأداء عن أغراضه الاستعمالية المقصودة.

ومثلُ هذه التراكيب جرت في الاستعمال اللغوي على هيئة خاصة لكثرة استعمالها، حتى جرت مجرى المثل، ولذلك يردُّ النحويون "علة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم وجودِ ضابطٍ يُعْرفُ به ثبوتٌ على وجوبِ الحذفِ إلا كثرةُ الاستعمالِ"[4]. ومثل هذا يعيدنا إلى قضية المعرفة غير الواعية بقواعد اللغة المقرَّرة، التي ظهرتْ ملامحُها في أداءات أبناء اللغة، وهذه الأداءات تختلف في بنيتها التركيبية عن تلك الأداءات التي وافقت القاعدة القياسية، فأخذ النحاة -بسبب هذا الاختلاف- يحملون تلك الأداءات المخالفة على باب قُعِّد وفق ما هو قياسي مطَّرد.

---

(1) سيبويه، الكتاب، 256/1.

(2) يقال هذا المثل إذا كان المخاطب يزعم زعمات كاذبة، فعندما يظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصدق صادر من غيره، قيل له: هذا ولا زعماتك، أي هذا الحق، ولا أتوهَّم زعماتك. انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 341/1.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 20/3.

(4) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 306/1.

وممَّا حُمِل على باب المفعول به قولهم: (مَرْحَباً وَأَهْلاً وَسَهْلاً)، فالمعنى: صادفت رَحْباً وسَعَةً، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً، أي: ليِّناً، وخفضاً لا حزناً، وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك، ودعاءً للمسافر، فإذا كان خبراً – وهو المراد - يكون محمولاً على المفعول به، وأما إذا كان دعاءً بتقدير: لقَّاك الله ذلك، أو كما قدَّره سيبويه: رَحُبَت بلادُك وأهلَتْ، فإنه يكون محمولاً على المفعول المطلق لا على المفعول به، ويكون بدلاً من التلفظ بفعله، يقول السيوطي:" وهذا الذي قدَّره سيبويه إنما هو إذا استعمل الدعاء، أمَّا إذا استُعْمل خبراً على تقدير: صادفت وأصبت فيكون مفعولاً به لا مصدراً"(1).

والظاهر أنَّ النَّحاة حملوا هذا النمط على باب المفعول به، استناداً إلى وجود الفتحة علامة النصب، مع أنَّ التركيب يخلو تماماً من دلالته على معنى المفعولية، وتقديرهم للعامل الناصب بـــ (صادفت رحْباً وسعةً) أمر لا يمس العملية اللغوية، وإنَّما هو جزءٌ من التفكير النحوي لدى النُّحاة، بسبب نظرية العامل التي تُوجب على النحوي أن يقدِّر عامل النصب للأنماط التي تبدو منصوبة، أو حتَّى مجرَّد انتهائها بحركة الفتحة، انطلاقاً من إقرارهم بعلميَّتها على المفعولية، ومثل هذه الأنماط لو عُرضت على ابن اللغة، الذي يعرف لغته معرفة تلقائية، وطلب منه تحديد علاقة المفعولية أو المفعول به في تركيب (مَرْحَباً وَأَهْلاً وَسَهْلاً)، فإنَّه لن يدرك ما نقول، على خلاف لو قيل له: من المضروب في جملة (ضرب عبدُ اللهِ زيداً)؟ فإنَّه سيجيبك بـــ (زيداً)، لأنَّ مفرداتُ الجملة تتضمَّنُ علاقة المفعولية، من ناحية الدلالة.
وأمَّا حملها على باب المفعول المطلق، فالظاهر أنَّها حُملت على بابه دون أن تكون مصدراً مؤكداً للفعل، إذ لم يكن غرضُها في التركيب توكيدَ العامل مثلاً، أو بيان نوعه أو عدده، بل جاءت لغرض الدعاء.

وهذا يشير إلى أنَّ ابن اللغة يصدر أداءاته اللغوية بما يمليه عليه الواقع الاستعمالي، وبما يضمن له تحقيق العمليَّة التواصلية بين أفراد شريحته اللغوية،

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 22/3، وينظر: الجامي، نور الدين، (1983م)، الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق: 322/1.

وهذه الأداءات تصدر وفق نظامٍ لغويٍّ ذهنيّ يمتلكه ابن اللغة نفسه، ويمكِّنُه هذا النظام من الحكم على منطوقاته وفق معيار الخطأ والصواب، لكنَّها لا تعبِّر عن معرفة واعية بقواعد اللغة، تلك المعرفة التي يمتلكها العالم النحوي، الذي جمع اللغة ثمَّ وضع القواعد وفق ما اطَّرد من الاستعمال في اللسان العربي، إذ إنَّها لم تستوعب العديد من الأداءات اللغوية التي عُدَّت عند النحاة مخالفة لحدود القاعدة القياسية، الأمر الذي دفعهم إلى إلحاقها بأقرب باب نحوي قد يشملها، حتَّى لو كان ذلك على حساب فقدانها علاماتها الجوهرية.

وَحَمَلَ النّحاة على هذا الباب -كذلك- نمطاً آخر، ربَّما أنَّه لم يجرِ مجرى المثل بقدر ما أنَّه يمثِّل تركيباً أخذ صفة الثبوت في استعمال العرب له، إذ جاء في بعض الشواهد منصوباً بالفتحة، ممَّا دفع النحاة إلى حمله على باب المفعول به، وهو قولهم: (عَذيْرَك)، ومعناه: أحضر عَاذِرَكَ، أو هاتِ عُذرَك، وهذا تقدير المعنى والعامل معاً[1]، فوجود الفتحة في هذا النمط سوَّغ للنحاة ضمَّه إلى باب المفعول به، دون أن تتحقَّق فيه علاقة المفعولية من وجهة دلالية، ولعلَّ استعمال هذا النمط منصوباً في أداء ابن اللغة له، جاء لتحقيق المعنى الانفعالي المراد منه، وهذا الغرض لم يكن ليؤديَه لو نُطِقَ بالرفع، لذا، لم يرد في الاستعمال إلا منصوباً، وعليه قول الشاعر عمرو بن مَعْدِيكْرِبَ الزبيدي:

أريد حياتَهُ، وَيُرِيْدُ قَتْلِي عَذِيْرَك مِنْ خليلكَ مِنْ مُرادِ[2]

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، (الحاشية): 276/1، والسيوطي، همع الهوامع، 21/3.

(2) الزبيدي، عمرو بن مَعْدِيكْرِبَ، (1985م) شعر عمرو بن مَعْدِيَكْرِبَ، ط2، جمعه وحقَّقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا، ص107. انظر الشاهد في: سيبويه، الكتاب، 276/1. والسيوطي، همع الهوامع، 21/3. وجاء برواية

أُرِيْدُ حِبَاءَه ويُرِيْدُ قَتْلِي عَذِيرَك مِنْ خَلِيلِك مِنْ مُرادِ

وهي رواية لا تخل بموطن الشاهد. وهو بالرواية نفسها في: النَّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، (1986م)، شرح أبيات سيبويه، ط1، تحقيق، زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ص99. وقد أورد النحاس أن التقدير هو: (أعذرني من خليلك من مراد)، وينظر: الشنتمري، الأعلم، أبو الحاج يوسف بن

وبناءً على ما سبق، فقد ظهر لنا أنَّ التقديرات السابقة التي تكلَّفها النحويون في البنية التركيبية لما مرَّ من تراكيب واستعمالات لغوية، ممَّا لا يمكن إخضاعها للعمليَّة اللغويَّة، بل هي جانب من جوانب التفكير النحوي، الذي يخضع لمستوى التحليل اللغوي، لا لمستوى التركيب اللغوي، وهذا التفكير دعت إليه نظرية العامل التي طالت معظم التفسيرات النحوية الخاضعة له؛ بسبب وجود الحركة الإعرابية (وهي الفتحة) على أواخر هذه الأنماط الاستعمالية، إذ تبيَّن لنا أن النحاة بذلوا جهداً كبيراً خلال تقديراتهم للبحث عن عامل النصب من أجل تحقيق نمطية الجملة وشمولية القاعدة، والبحث عن عناصر الإسناد فيها، وبعد ذلك عَمَدوا إلى حمل هذه التراكيب على باب المفعول به؛ لأنَّه-وفق تقديراتهم السابقة- أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها، وذلك استناداً إلى وجود الفتحة وانطلاقاً من إقرارهم بأنَّها علم المفعولية، وسعياً إلى تسويغ وجودها، وهذا الأمر هو السبب الذي دفعهم إلى حمل هذه التراكيب على باب المفعول به، والظاهر أنَّ هذا الحَمْل جاء استناداً إلى علامة شكلية، فوجود الفتحة على آخر الأنماط السابقة التي بدت منصوبة، ليس بالضرورة أن يدل على حالة المفعولية الحقيقية، التي يُتَصوَّر معها وقوع الفعل حقيقة على المفعول به، أي لا وجود للعلامة الجوهرية (دلالة المفعولية) التي تمكِّنُنا من تسويغ حمل هذه الأنماط على هذا الباب، ولهذا لجأ النحويون إلى توظيف العلامات الشكلية التي تسوِّغ لهم حمل هذه التراكيب على هذا الباب.

وإذا نظرنا إلى عمل النحوي، نجد أن من مهامِّه-التي فرضتها عليه القاعدة- ردَّ الأنماط والتراكيب الواردة في اللغة إلى أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها، ومن هنا فهو يلجأ إلى التقدير والتأويل في بنية هذه التراكيب، سعياً منه إلى تحقيق صحتها التركيبية، وإقامة العلاقات النحوية بينها؛ لأنَّ الأداء الكلامي يمثل استعمالاً

سليمان بن عيسى (ت: 476هـ)، (1992م)، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق، زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ص182.

آنيّاً للغةٍ ضمن سياقاتٍ محددة[1]، يمكن لها أن تكون واقعاً استعمالياً مفروضاً على القاعدة النحوية[2]، فالتراكيب السابقة التي جرت مجرى المثل من هذا الأداء الكلامي التي تُمثِّل استعمالات تداولية في ظروف معينة تتطلَّبها الموقف الكلامي، إذ جاءت تحمل في بنيتها طيّاً لمحذوفات قد تكون عُمَداً في الغالب(مسند ومسند إليه)، لذا يلجأ النحوي إلى تقديرها، لتحقيق نمطية الجملة، وشمولية القاعدة.

ويظهر لنا من هذا، أنَّ ابن اللغة الناطق بهذه الأنماط، قد لا يمتلك حال نطقها تلك الكفاية اللغوية التي تمكنه من قَوْلَبَتِها وِفقَ معرفة لغوية واعية بقواعد اللغة، لأنَّ معرفته بلغته معرفة غير واعية في الأصل، مع إنَّه يمتلكها بصورة تلقائية، وقد لا يعلم أن في تراكيبه المنطوقة محذوفاتٍ، لكن الموقف الانفعالي الذي عايشه ألجأه إلى نطقها بصورة تتلاءم وذلك الموقف، فظهرت الفتحة على أنماطه المنصوبة لأنها تحمل قيمة دلالية، وهي بالنسبة إليه حركة خفيفة مستحبة، فجاء النحوي بعد ذلك بحكم عمله في الصناعة النحوية، وامتلاكه وعي القاعدة، كعدِّه الفتحة علم المفعولية، وأن المنصوب لا بد له من عامل ينصبه، جاء لتطويع القاعدة التي تحكم باب المفعول به، حتى تستوعب هذه التراكيب وتُحمل عل بابه –باب المفعولية- مع فقدها علامته الجوهرية.

ومن جانب آخر فإنَّ هذه التراكيب التي جرت مجرى المثل، وحُمِلت على باب المفعول به، تعدُّ من التراكيب الثابتة، إذ إنَّها في مجملها محفوظة في الذاكرة اللغوية، وليست من طبيعة النظام اللغوي المجرَّد، أي إنَّها أنماطٌ غير قابلة للإبداع، بمعنى أنَّ النظام اللغوي لا يمكنه أن يبتدع أمثلة مَقِيْسة عليها، ولكن تُسْتدعى من الذاكرة اللغوية، وهذا هو السِّرُّ في أنَّها عُدَّت عند النحاة أنماطاً سماعيِّة، ويظهر ذلك - مثلا – في تركيب: (أحَشَفاً وسوءَ كِيْلةٍ)، الذي جاء في اللغة وفق عبارة ثابتة تُسْتدعى من المحفوظ اللغوي المختزن في الذاكرة اللغوية، إذ يقف حدُّ الإبداع عند استدعائها من هذا المحفوظ، إذ لا يمكن أن تُستعمل في المواقف المشابهه جميعاً،

---

(1) زكريا، ميشال، (1985م)، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ص154.

(2) الحباشنة، العملية اللغوية بين القاعدة والذاكرة، ص61.

معنوياً ومادِّيّاً، فإذا اشترى شخصٌ ما عنباً وباعه صاحبه إيَّاه غير ناضجٍ، وأساء له الكيل فوق ذلك، فإنَّه لا يقول مثلاً: (أحِصْرِماً وسوء كيلة)، بل يُعبِّر عن هذا الموقف بالعبارة الثابتة المنقولة عن العرب؛ لأنَّها – كما قلنا – تُستدعى من الذاكرة اللغوية، وكذلك الأمر في تركيب: (منْ أنت زيداً ؟) الذي يعدُّ تركيباً ثابتاً قيل في مناسبة ما ويُلْتزمُ فيه، إذ لا يقال مثلاً لرجلٍ تشبَّه بـــ(عمرو) وكان عمرٌو هذا معروفاً بالفضل أيضاً: (من أنت عمراً؟)، بل يُقال له هذه العبارة الإفصاحيَّة الانفعالية : (مَنْ أنت زيداً؟)؛ لأنها صارت مثلاً، فهي ممَّا يُسْتدعى من الذاكرة، وكذلك الأمر في: تركيب: (مرحباً وأهلاً وسهلاً)، الوارد في حالة النصب[1]، فالثبوت فيه يمنع من التصرف فيها بالتقديم والتأخير، كأن يقال: (مرحباً وأهلاً)[2].

---

(1) وقد يخرج استعمال (أهلاً وسهلاً) عن البعد الانفعالي، وهو من العبارات الثابتة، ولكنه يختلف من حيث تقعيد النحاة له، إذ يأتي (أهلٌ ومرحبٌ) بالرفع على تقدير: (هذا أهلٌ ومرحبٌ)، السيوطي، همع الهوامع، 22/3-23. وقد جاء استعمال هذا الأمر في الشعر، قال الشاعر:

إذا جئتُ بوَّاباً له قال مرحباً   ألا مرحبٌ واديكَ غيرُ مُضَيَّقِ

بنصب الأولى ورفع الثانية، أي: ألا هذا ومرحب، أو لك مرحبٌ، السيوطي، همع الهوامع، 23/3. والشاهد لأبي الأسود الدؤلي في: سيبويه، الكتاب، 296/1، والمبرد، المقتضب، 219/3، والنحاس، شرح أبيات سيبويه، ص96.

وكذلك قول الشاعر:

وبالسَّهْبِ ميمونُ النَّقيبةِ قولُهُ   لِمُلْتَمِسِ المعروفِ أهلٌ ومرحبُ.

وقدَّر سيبويه المحذوف: هذا أهلٌ ومرحبٌ. سيبويه، الكتاب، 296/1، وينظر: ابن السيرافي، (1979م)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان، ودمشق، سوريا: 184/1. والشاهد للشاعر طفيل الغنوي، الغنوي، طفيل (1977)، ديوانه، ط1، تحقيق حسن فلاح أبو غلي، دار صادر، لبنان، بيروت، ص54، وينظر الشاهد في: سيبويه، الكتاب، 296/1، والمبرد، المقتضب، 219/3، والنحاس، شرح أبيات سيبويه، ص96، السيوطي، همع الهوامع، 23/3.

(2) انظر: الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص144، 142، 147.

ومن المفيد أن نذكر أنَّ حمل النحاة لهذه التراكيب على باب المفعول به، بعد التقدير في بنيتها لرد المحذوف الباعث على النصب تحقيقاً للعناصر الإسنادية وتسويغاً للحركة الإعرابية، له أثرٌ بالغٌ في تغيير معنى التركيب الذي قصده المتكلم حين إطلاقه وتحويله بغية التواصل، فهذه التراكيب قيلت في ظروف (انفعالية، عاطفية) عايشها المتكلم، لذا، جاءت على صورة تؤدي المعنى المقصود، إذ لم يكن في تركيبها قصورٌ في أداء المعنى، بل قامت بأداء معنى يحسن السكوت عليه، وما كانت تؤديه لو نُطِقت كما قدرها النحاة، فالحالة الانفعالية التي يعيشها المتكلم ساقَتْه للنطق بها بأقل الكلمات، لذا، حدث في نطقه تلك التراكيب طيٌّ لتلك المحذوفات، التي أجهد النحويون أنفسَهم بالبحث عنها.

ففي تركيب (أحشفاً وسوءَ كيلة) الذي حمله النحويون على باب المفعول به، بعد تقديرهم لعامل نصب (أحشفاً) وتحقيقهم أركان الإسناد فيه بقولهم: (أتعطيني أو أتبيعني حشفاً وتسيء الكيل)، نجد أنَّ ذلك أفقد مقصود التركيب الذي جرى مجرى المثل، إذ تلفظ به المتكلم في حالة انفعالية استدعت ذلك، وبخاصة عندما أُعطي تمراً رديئاً وأسيء له الكيل فوق ذلك، ولهذا، فتقدير النحاة لا يؤدي الانفعال الوارد في المثل.

ومع ذلك فالنحاة لم يغفلوا دور المعنى، إذ كانوا متحرزين بعض الشيء عندما قرروا أنَّ الفعل الذي هو عامل النصب محذوف وجوباً، والمحذوف وجوباً لا يصح ظهوره، لأنَّه لو ظهر لتغير المعنى، فجملة (الكلابَ على البقر) لا يمكننا عدُّها من حيث الدلالة والتركيب مساوية لجملة (الكلابُ على البقر) ففي الجملة الأولى، يظهر معنى الإنشاء لا الإخبار، بما أدَّته من مشاعر الانفعال عن رؤية البقر أو التمثُّل بالمثل، في حين أن ابن اللغة في الجملة الثانية أراد منها الإخبار المجرد عما فيها من معنى.

ومن هنا نبّه النحاة على رواية الأمثال كما هي دون تغيير، سعياً منهم إلى المحافظة على سياقاتها التداولية، التي استعملت من أجلها، يقول المرزوقي: "المثلُ جملةٌ من القول مُقْتَضَبَةٌ من أصلها، أو مرسلةٌ بذاتها، فتَّتسِمُ بالقبول، وتشتهرُ بالتَّدَاولِ، فَتُنْقَلُ عمَّا وردت فيه إلى كلِّ ما يصح قَصْدُه بها، من غير تغييرٍ يلحَقُها

في لفظِها،.. فلذلكَ تُضْرَبُ وإنْ جُهِلتْ أسبابُها التي خَرجَتْ عَلَيْها"[1]، وعلى هذا لم يجوِّز النحاة ظهور العامل الباعث على النصب من فعل ونحوه في الأسماء الواردة بالنصب في المثل؛ "لأنَّه جرى مثلاً، والأمثال لا تُغيَّر، وظهور عامله ضربٌ من التغيير"[2].

وكذا الأمر في قولهم "مَنْ أنت زيداً" بنصب (زيداً) المحمول على المفعول به، بداعي وجود الفتحة التي هي علم المفعولية وفق نظرة النحاة، إذ لجأ النحويون إلى تحقيق نمطية الجملة بتوافر عنصري الإسناد فيها، فقدروا ذلك بـــ(مَنْ أنْتَ "تذكر" زيداً)، ولتحقيق هذه المطالب أفقدوا التركيب المعنى الذي يحمله للتعبير عن الموقف، فالفتحة الظاهرة على الاسم المنصوب (زيداً) ليست علماً على المفعولية الحقيقية بقدر ما أنها جاءت لتؤدي معنى الإنكار وتحقير المخاطب الذي تسمَّى بـــ(زيد) المشهور بالفضل والشجاعة وهو ليس أهلاً لذلك.

وأستطيع القول: إنَّ هذه التراكيب لو كانت تحمل علاقة المفعولية من ناحية جوهرية، لما وردت في الاستعمال اللغوي بالرفع مرة وبالنصب مرة أخرى، ولمَا جنح ابن اللغة إلى النطق بها على الحالين (الرفع والنصب) في حال كون التركيب ماثلاً في حال إسناد، ولا يتضمن تلك العلامة الجوهرية المتمثلة في تصوره الذهني من وقوع فعل الفاعل حقيقة على المفعول به (الاسم المنصوب)، كما في جملة (أكل زيدٌ الفاكهةَ)، التي يظهر فيها وقوع حدث (الأكل) على (الفاكهةَ)، إذ لا يُتصوَّر من ابن اللغة الذي يعرف لغته معرفة تلقائية، أن يسمع شخصاً آخر من أفراد شريحته يقول مثلاً: (أكلَ زيدُ فاكهةٌ)، ثمَّ لا يهرع لتصحيح هذا الخطأ الذي يرفضه حِسُّه اللغوي، وترفضه كذلك معايير الصواب والخطأ التي يمتلكها بصورة تلقائية،

ولهذا فقد ذكر سيبويه في معرض حديثه عن قولهم (مَنْ أنت زيداً) أن بعضهم يرفع هذا التركيب (مَنْ أنت زيدٌ) كأنه قال: (مَنْ أنت كلامُك أو ذكرك زيدٌ)

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1998م)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ط1، ضبطه وصحَّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 375/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 27/2.

ووصف الرفع بأنه قليل الاستعمال، لأن إعمالهم الفعل أحسن من أن يكون خبراً لمصدر ليس له، ولكنه يجوز على سعة الكلام، وصار كالمثل الجاري[1].

وقد أشار السيوطي إلى أن من العرب من يرفع المنصوب في هذه الأمثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر في نحو: كلاهما وتمراً، وكلُّ شَيء ولا شتيمةُ حرٍّ، ومن أنت زيدٌ، وكذا في باقي الأمثلة[2].

وبناءً على ما تقدَّم ذكره، يتبيَّن أنَّ هذه التراكيب التي حُمِلت على باب المفعول به تتجاذبُها - كذلك - قضيَّتان استعماليَّتان، هما:

القضية الأولى: التحويلات الأسلوبية وأثرها في تغيير الحركة الإعرابية[3]، التي أشرنا إليها سابقاً، وهو أنَّ هذه التراكيب حصل فيها تحول أسلوبيّ من حالة الرفع إلى النصب، وهو تحول في أسلوب المتكلم، فالمتكلم في قوله (من أنت زيدٌ) أراد أن يُحقِّر المخاطب وينكر عليه، فحوّل أسلوبه من الخبر إلى الإنشاء، فتحولت تبعاً لذلك بنية التركيب من (مَنْ أنتَ زيدٌ) إلى (من أنت زيداً)، ومثله قولهم (الكلابُ على البقر) فقد دخله الانفعال سواء عن رؤية البقر أو عند التمثّل بالمثل فتحول التركيب أسلوبياً إلى (الكلابَ على البقر)[4].

القضية الثانية: الصراع بين التراكيب النحوية[5]، فقد حصل صراع بين كل تركيبين من التراكيب السابقة، فحصل ذلك الصراع بين التركيب الوارد بالنصب

---

(1) سيبويه، الكتاب، 292/1.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 22/3.

(3) ينظر في هذه القضية ما كتبه الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة في بحثه المنشور:عبابنة، يحيى، (1993م)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، أبحاث اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، إربد، الأردن، المجلد 11، العدد1، من: ص9 -42.

(4) انظر: العجارمة، خالد، (2009م)، التحولات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء في النحو العربي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص23، 29.

(5) نعني بقضية الصراع بين التراكيب النحوية: وجود تركيبين كانا مستعملين في بيئات لغوية مختلفة، قد استُعملا جنباً إلى جنب، فاستطاع أحدهما أن يتغلَّب على الآخر لسبب ما، الأمر الذي أدَّى في النهاية إلى انحسار أحدهما وتنحِّيه عن ساحة الاستعمال اللغوي. ينظر:

(من أنت زيداً) والآخر الوارد بالرفع (مَنْ أنت زيدٌ) ثم حصل أن تغلب التركيب الأول الوارد بالنصب على التركيب الثاني الوارد بالرفع، ومرد ذلك الاستعمال، فورود التركيب بالنصب هو الأكثر في التداول الاستعمالي، حتى جرى هذا التركيب مجرى المثل.

ومثل ذلك يقال فيما حصل من صراع بين التركيبين: الأول (أحَشَفاً وَسُوءَ كِيْلَةٍ)، والثاني (حَشَفٌ وَسُوءُ كيلة) الوارد بالرفع وما حصل بين (الكلابَ على البقر) و(الكلابُ على البقر)، ثم ساد التركيب الأول منهما لكثرة استعماله، وبالطبع لخفة الفتحة التي يستحبُّها العربي في نطقه، ولكونها تحمل دلالات لا تحملها الضمة مثلاً في التعبير عن الانفعالات.

2.1 التراكيب المحمولة على باب المفعول المطلق:

المفعول المطلق في العربية مصطلح يطلق على المصدر المنصوب الذي يأتي لتوكيد الفعل أو بيان نوعه أو بيان عدده[1]، وهو ما يسمَّى في الدراسات النحوية العربية القديمة الحدث والحدثان، والفعل والمصدر، وسُمِّي مطلقاً؛ لصحّة إطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء، أو أيِّ حرف جرٍّ آخر، فهو مطلق القيود، معنى ذلك أنَّه غير مقيّد، بخلاف المفعولات الأخرى، فإنَّها مقيّدة بحروف الجر ونحوها، فالمفعول به مقيَّد بالباء، أي الذي فُعل به الفعل، والمفعول فيه مقيَّد بـــ (في)، أي الذي حدث فيه الفعل، والمفعول معه مقيّد بالمصاحبة عن طريق القيد (معه)، والمفعول له مقيّد بـــ(اللام) أي الذي فعل لأجله الفعل[2].

الكناعنة، عبد الله محمد، (2007م)، الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه، دار الكتاب الثَّقافي، إربد، الأردن، ص14.

(1) الكفوي، الكليات، 192/4، الأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، (2000م)، شـرح التَّصريح على التَّوضيح، ط1، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان: 490/1.

(2) السامرائي، فاضل صالح، (2000م)، معاني النَّحو، ط1، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، عمان، الأردن: 149/2، وينظر: الكفوي، الكليات، 192/4.

قال ابن عقيل: "وسمي مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه، غير مُقَيَّد بحرف جرٍ ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنَّه لا يقع عليه اسم المفعول إلاّ مقيّداً، كالمفعول به، والمفعول فيه والمفعول معه، والمفعول له"[1]، ولا يقع الفعل عليه وقوعه على المفعول به، بل هو صيغة يقع عليها عمل العامل، ولهذا، فإنَّ عناصر (وقوع الفعل عليه) عناصر تتعلق بالعامل؛ فهو صالح للإطلاق من أنواع الفعل المختلفة بغضِّ النظر عن التعدّي واللزوم أو النقص والتمام بخلاف المفاعيل الأخرى[2].

وقد جعل النحاة المفعول المطلق أقرب المفاعيل إلى المفعولية، بل جعله بعضهم من المفعول به كابن الطَّراوة والسهيلي، ويشرح السيوطي ذلك فيقول: "قال ابن الطراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير في (قعد قعوداً): فعل قعوداً، وقال السهيلي: كذلك إلاَّ أنَّه قال: انصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق، فإن قيل: قعد قعوداً فهو عنده بـــ(قعد) أخرى لا يجوز إظهارها[3].

ويعود جَعْل النحاة إيّاه من المفعول به، أو أقرب المفاعيل إلى المفعولية لأسباب ثلاثة[4]:

السبب الأول: فهمهم للتعدي، ويتضح ذلك عن طريق فهمين: أحدهما: التعدي إلى المفعول به، والآخر: التعدي إلى المنصوبات الأخرى التي يدل عليها الفعل بصيغته، أو بمعناه، ويسمى ذلك تعديّاً أيضاً، ويتضح ذلك عند السيرافي إذ يقول: "إن سيبويه يجعل المفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذي لا

---

(1) ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)، (2000م)، شرح ابن عقيل، ومعه كتاب: منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان: 505/1.

(2) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص233.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 98/3.

(4) خضير، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص32-34.

تدل صيغة الفعل عليه، والمفعول الذي تدل صيغة الفعل عليه اثنان: المصدر، وظروف الزمان"[1].

أما السبب الثاني، فنجده عند الرضي، إذ يعلل أهمية المفعول المطلق بالنسبة للجملة بأنه لولا وجوده بالفاعل لما كان فاعلاً[2]، يقول: "لأجل قيام هذا المفعول به[3] أي (بالفاعل) صار فاعلاً، لأنَّ ضاربيّة زيد في قولك: (ضَرَبَ زيدٌ ضَرْباً)؛ لأجل حصول هذا المصدر منه"[4].

وأما السبب الثالث، فربما يعود إلى المعنى اللغوي لكلمة (مفعول)، يقول المبرد: "إنَّ المصدر هو المفعول الصحيح، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضربت زيداً)، أنَّك لم تفعل زيداً، وإنما فعلت الضرب، فأوصلته إلى زيد، وأوقعته به، لأنَّك إنَّما أوقعت به فعلك"[5].

وعند السيوطي "المصدر هو المفعول حقيقة؛ لأنَّه هو الذي يحدثه الفاعل، وأما المفعول به فمحلّ الفعل"[6].

وما مضى من أقوال النحاة يعدُّ نظراتٍ تحليلية لا علاقة لها بمستويات التركيب اللغوي، وإنْ كانت تشير إلى تدبُّرٍ عميقٍ في تأويل النصِّ اللغوي، وتضفي على الفكر النحوي عند العلماء العرب بُعْداً يتَّسم بعمق التفكير في مستويات التحليل اللغوي، فهو لا يُقدِّم شيئاً في أمر مستويات التركيب اللغوي أو القواعد الموجودة في اللغة نفسها.

والحقيقة أنَّنا إذا أخذنا بدلالة المفعول به، وقارنّاها بدلالة المفعول المطلق، فإننا سنجد فارقاً كبيراً في معنى المفعولية، ولهذا، فقد رأينا أن مصطلح المفعول به قد استقر استعماليّاً منذ فجر الدراسات النحوية، في حين كان التعبير عن حالة

---

(1) ابن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، 1/269-270.

(2) والفاعل عندهم أهم جزء في الجملة: خضير، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص34.

(3) الإشارة إلى المفعول المطلق.

(4) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 1/293.

(5) المبرد، المقتضب، 2/121، 4/299.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 3/94.

المفعول المطلق في الدراسات النحوية العربية القديمة غير مستقر، فمصطلح المفعول المطلق حديث نسبيّاً، ومن المرجَّح أنَّه لم يستعمل قبل نهاية القرن الثالث الهجري إذ لم يرد في كتاب سيبويه أو المقتضب للمبرد، أو كتاب معاني القرآن للأخفش الأوسط[1]، والمرجح أن ابن السراج كان أوّل من استخدمه[2] ثم درج النحاة بعده على استعماله، ولاسيما عند الزجاجي[3].

وكان النحاة الأوائل يفضلون استعمال مصطلح المصدر على ما فيه من اختلاط الدلالتين: النحوية والصرفية مع نوع من تفصيل المصدر وتقييده بدلالات التركيب، ومثل ذلك ما نجده عند سيبويه، إذ يقول في أكثر من موضع: هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً وذلك قولك: له عليَّ ألف درهم عُرفاً... ومثل ذلك قول الأحوص:

أصْبَحْتُ أمْنَحُكَ الصُّدودَ وإنَّني قَسَماً إلَيك مع الصُّدودِ لأمْيَلُ[4]

وإنما صار توكيداً لنفسه؛ لأنَّه حين قال: له عليَّ، فقد أقرَّ واعترفَ، وحين قال: لأميلُ عُلِمَ أنه بعد حَلفٍ، ولكنه قال: عُرفاً وقَسَماً توكيداً، كما أنه إذا قال: سيرَ عليه فقد عُلِمَ أنه كان سَيْر، ثم قال: سَيْراً توكيداً[5].

وبعد هذا نجد أن النحاة قاموا بحمل تراكيب كثيرةٍ على باب المفعول المطلق؛ وذلك بسبب تعدد أشكاله وصوره وطواعية القواعد التي أثبتها النحويون له، الأمر الذي جعله واسعاً أكثر من سائر المفاعيل، فالنحاة عندما حدّوا للمفعول المطلق مصطلَحَه بقولهم: هو المصدر المنصوب الذي يُذكر بعد فعلٍ من لفظه تأكيداً لمعناهُ، أو بياناً لعدده، أو بياناً لنوعه، وجدوا أن ثمّة تراكيب لا تندرج تحت هذا الحد،

(1) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص98.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 159/1.

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، ص316.

(4) الأحوص، محمد بن سلام (ت: 101هـ)، (1411هـ-1990م)، شعر الأحوص الأنصاريَّ، ط2، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص: 209.

(5) سيبويه، الكتاب، 380/1.

فقاموا بحملها على بابه مع فقدها هذه الدلالات (تأكيد فعله، أو بيان نوعه، أو عدده) التي تعدُّ دلالات جوهرية لباب المفعول المطلق، يجبُ أن تكونَ غرضَ تراكيبه عامة، كما أنَّ النحاة لم يتمكَّنوا من تقدير عامل المفعول به له، أو غيره من التراكيب لأبعاد دلالية تركيبية، لأنَّ المفعول المطلق لا يقع عليه الفعل وقوعه على المفعول به، بل هو صيغة يقع عليها عمل العامل، ومع هذا فقد ضُمَّت إلى هذا الباب؛ لأنَّهم وجدوه أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها.

وهذه التراكيب المحمولة على هذا الباب تعدُّ مظهراً من مظاهر رد الاستعمال اللغوي إلى القاعدة النحوية، بسبب أنَّ النحاة ليس بوسعهم تجاهل أي استعمال لغوي، إذ يسعون غالباً إلى ردم الهوة الحاصلة بين القاعدة والاستعمال اللغوي، وتقليص الفجوة الواسعة بينهما، فوجود هذه التراكيب شكَّل واقعاً استعمالياً مفروضاً على اللغة، وهذا الأمر ألجأهم – كما قلنا- إلى الاستعانة بوسائل يتخذها النحوي عادة على أنَّها أدوات يقوّم بها اعوجاج أي استعمالٍ لغويٍّ يخالف القاعدة المقرَّرة؛ بغية إعادته وضمِّه إلى الباب النحوي الأقرب في دلالة التركيب إليه، متَّخذين من العناصر الشكلية مسوِّغا لذلك.

ولكثرة هذه التراكيب، فقد وجدت الدراسة تقسيمها إلى أقسام، حسب نوع المصدر الذي تنتمي إليه.

أولاً: المصدر المحذوف فعله:

وفق القواعد النحوية المقرَّرة عند النحاة، فإنَّ الأصل في المفعول المطلق أو (المصدر) أن يُذْكر عاملُه في تركيبه الجمليّ؛ حتَّى يؤدِّي الغرض من وجوده، وهو توكيد العامل، أو بيان نوعه أو عدده، كما في قولنا: (ضربتُ زيداً ضرْباً)، فالمصدر (ضرْباً) هنا جاء يحمل دلالات الباب الجوهرية المقرَّرة عند النحاة، إذ جاء مصدراً مؤكِّداً للعامل (ضَرَبَ)، ولكنَّ الاستعمال اللغوي الذي لا تقيّده قاعدة ما، يأتي بهذا المصدر في سياقات استعمالية محذوف العامل، وهذا الحذف يكون حذفاً وجوبيّاً، لأنَّ المفعول المطلق يُنْظر إليه استناداً إلى طاقة تعبيرية، ودلالة انفعالية يؤديها عن طريق تركيبه الجمليّ، لذا، فإنَّ حذف عامل المفعول المطلق يجعلنا نذهب إلى أنَّ بعض التراكيب حُمِلت على بابه دون أن تأتي ببعض مكونات المفهوم

أو حدِّه النَّحويّ، إذ إنَّها قد حقَّقت المصدرية كعلامة جوهرية لباب المفعول المطلق، لكنَّها في المقابل فقدت علامات أو دلالات جوهرية أخرى لهذا الباب، وهي توكيدها للعامل، أو بيان نوعه أو عدده، ومثل ذلك يطالعنا في قول الشاعر: (الطويل)

أذُلاً إذا شبَّ العِدَى نَارَ حَرْبِهم وَزَهْواً إذَا ما يَجْنَحُونَ إلى السِّلْمِ(1)

ففي هذا البيت حُذِف عامل المفعول المطلق وجوباً في(أذُلاً) و(زهواً)، إذ جاءا مصدرين، لكنَّهما فقدا دلالة جوهرية للمصدر في هذا الباب، وهي توكيدهما للعامل الذي قدَّر النحاة أنَّه محذوف وجوباً، والحذف هنا وقع لأداء غرض تعبيري وهو التوبيخ مقروناً بالاستفهام، فما دام أنَّ النَّحاة قالوا بوجوب حذف عامل المصدر في مثل هذه الأداءات، فإنَّها تعدُّ من التراكيب التي حُمِلت على باب المفعول المطلق، دون انتمائها إليه انتماءً جوهريّاً، لأنَّ هذا الباب يفترض في تراكيبه أن تكون ظاهرة العامل، لتحقيق توكيده، وممِّا حُمِل على هذا الباب -كذلك- قول الشاعر: (الطويل)

خُمُولاً وإهْمَالاً، وغيرُكَ مُولَعُ بِتَثْبِيْتِ أسْبابِ السِّيادةِ والَمجْدِ(2)

فقد حُذِف عامل المفعول المطلق في: (خُمُولاً) و(إهْمَالاً)، ممَّا أفقد المصدر إفادة توكيد عامله، لكنه خرج لأداء معنى التوبيخ. وقد حمل النحويون تراكيب أخرى حُذِفَ منها عامل المصدر، وجاءت لأداء أغراض تعبيرية أرادها ابن اللغة، ومن ذلك أداء معنى التوبيخ للمخاطب، كما في قول العجاج:

أَطَرَباً وأنــتَ قِنَّسْرِيُّ والدَّهرُ بالإنسانِ دوَّارِيُّ(3)

---

(1) قائله مجهول، ينظر الشاهد في: السيوطي، همع الهوامع، 122/3، والشنقيطيّ، أحمد بن الأمين (ت: 1331هــ)، (1999م)، الدّرر اللَّوامع على همع الهوامع، وضع حواشيه: محمّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميِّة، بيروت، لبنان: 417/1.

(2) قائله مجهول، ينظر الشاهد في: السيوطي، همع الهوامع، 122/3، والشنقيطي، الدّرر اللوامع، 417/1.

(3) ابن العجاج، رؤبة، (1979م)، ديوانه، ط1، تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان:480/1، وينظر الشاهد في: سيبويه، الكتاب، 338/1، السيوطي، همع الهوامع، 122/3، والشنقيطي، الدّرر اللوامع، 418/1.

إذ قدَّر الأعلم عامل المصدر (طَرَب) بالفعل (أَتَطْرَبُ)، أي: أَتطْرَبُ طَرَبَاً؟ والمعنى: أَتَطْرَبُ وأنْتَ شيخٌ؟[1] وهذا التقدير لا يخص العملية اللغوية، وإنَّما هو جانب من جوانب التفكير النحوي، الذي سيطرت نظرية العامل على معظم تفسيراته.

ومثل ذلك ممَّا حُمِل على باب المفعول المطلق لأداء معنى التوبيخ للنفس، قول عامر بن الطفيل: "**أَغُدَّةً كغُدَّةِ البعيرِ، وَمَوْتاً في بيت سَلُوليَّةٍ**"، فَنَصَبَ (غُدَّةً) حملاً على المفعول المطلق، إذ وُضِعَ المصدر موضع الفعل المحذوف وجوباً، كأنَّه أراد: (أَأُغدُّ غُدَّةً كغُدَّةِ البعيرِ، وَأَموْتُ مَوْتاً في بيت سَلُوليَّةٍ) [2]، وحمل النحويين لهذا التركيب جاء استناداً إلى علامات شكلية، كوجود الفتحة المرتبطة عندهم بالمفعولية، مع فقده بعض مكونات المفهوم. ومثل ذلك قول الشاعر: (البسيط)

أنَا جِدّاً جِدّاً، ولَهْوُكَ يَزْدَا ... دُ إذاً ما إلى اتِّفاقٍ سبيلُ[3]

فجاء المصدر(جِدّاً)، محذوف العامل وجوباً، وتقديره عند النحاة: (أَجِدُّ جِدًّا)، وحمل على آخره حركة الفتحة التي كانت مسوغاً شكليًّا دفع النحاة إلى حمله على باب المفعول المطلق.

وقد حُمِلت هذه التراكيب على باب المفعول المطلق، استناداً إلى علامات شكلية لا جوهرية، تمثَّلت بوجود الفتحة في أواخرها، كما أنَّ النحاة تلمَّسوا في هذا الباب قضية أخرى مهمَّة، تمثَّلت بوجود المصدر الذي بحثوا له عن عامل من لفظه، إذ يحقق هذا العامل عناصر الإسناد، إلى جانب تسويغ الحركة الإعرابية. ولمَّا كانت هذه التراكيب في مجملها تخضع لمواقف انفعالية تعبيرية؛ أمكن النظر إليها بعيداً عن معنى المفعولية المرتبطة بوجود الفتحة على أواخر تلك الأنماط، وبعيداً عن لزوم تحقيق أغراض التوكيد للعامل؛ استناداً إلى الدلالات الإفصاحية والانفعالية التي تؤدِّيها تلك التراكيب، وإذا طُبِّقت ضوابط المفعول المطلق التي وضعها النحاة على

---

(1) الشنقيطي، الدّرر اللوامع، 418/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 338/1.

(3) قائله مجهول: ينظر الشاهد في: السيوطي، همع الهوامع، 123/3، والشنقيطي، الدّرر اللوامع، 418/1.

تراكيب هذا الباب، فإنَّنا سنجد أنَّ كثيراً منها لا يخضع لتلك الضوابط؛ استناداً إلى طبيعة اللغة نفسها، واستدعاء المستعمل لها، إضافة إلى أنَّ ابن اللغة تعنيه قضية التواصلية مع أفراد مجموعته اللغوية، وأداءاته اللغوية لا تخرج وفق قواعد مُلزمة، وإنَّما تأتي وفق ما يمليه عليه واقعه الاستعماليّ المتاح، إذ لا يسعى دائماً إلى أن يأتيَ بعامل المصدر في كل تركيب يُطْلقه، لأنَّه لا يتكلَّم وفق قواعد نحوية، وهذا يكشف لنا طبيعة الأداء الذي خرج من معرفة غير واعية بقواعد اللغة، وإذا كان ذلك، فإنَّه ما من غرابة أن تطالعنا اللغة أحياناً بعناصر تركيبية محيِّرة، لا نجد لها تفسيراً سوى طبيعة اللغة التي تتيح لأبنائها مساحة واسعة من الاستعمال والتداول.

ثانياً: المصدر النائب عن فعله:

وهو ما عبَّر عنه النحاة بقولهم: المصدر الذي يكون بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً، كـ(سقياً) و(رَعْياً)، أو مهملاً، أي غير موضوع في لسان العرب، كـ(دَفْراً) بمعنى (نَتْناً) و(أُفَّةً) وهي وسخ الأذن، و(تُفَّةً) وهي وسخ الأظفار، فيقدَّر للثلاثة فعلٌ من معناها، وقد جعل بعض النحاة من ذلك (بهراً) بمعنى (غَلَبةً) في قول عمر ابن أبي ربيعة:

ثم قالوا تُحبُّها؟ قُلْتُ: بَهْـراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرَابِ[1]

أي: غلبني حبها غلبة[2].

(1) ابن أبي ربيعة، عمر، (د.ت)، ديوانه، دار القلم، بيروت، لبنان، ص30، وينظر الشاهد في: سيبويه، الكتاب، 311/1، المبرد، المقتضب، 220/3-223، السيوطي، همع الهوامع، 105/3، وقد استدل البصريون بهذا الاستعمال على أنَّ الأصل في الكلام هو المصدر؛ لأنَّ النمط (بهراً) لا فعل له، ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة 28: 221/1، وهذا الأمر يعدَّ قضيَّة جدلية، لا فائدة تُرجى من بحثها بحثاً لغويَّاً، وينظر الشاهد بالإضافة إلى ما سبق في: ابن جني، الخصائص، 281/2، والعكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1980م)، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: حسن الشاعر، عمان، الأردن، ص105، وابن يعيش، شرح المفصل، 121/1.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 106/3.

فهذا النوع من المصادر (دَفْراً، أُفَّةً، تفَّةً، بهراً) مِمَّا حُمل على باب المفعول المطلق مع فقده شروطه التي حددها النحاة، وهي كونه مصدراً مؤكداً لفعله أو مبيّناً لنوعه أو لعدده، فالمقرر عند النحاة أن هذه المصادر لا أفعالَ لها، ولا يؤخذ منها فعلٌ البتَّة، فقد وردت منصوبةً بأفعال غير مستعملة[1]، وهذا دليل على أنَّها فقدت شرطاً مهماً من شروط المفعول المطلق، وهو (المؤكد لفعله)، فإذا كانت دون أفعال مستعملة، فكيف تكون مؤكدة للفعل؟ لذلك يُقدَّر لهذه المصادر أفعال من معناها فالمصدر (دَفراً) معناه (نَتْناً) لقرب معناهما، فإذا سُئلت عنها مُثّل لها فعلٌ من معناها (نَتْناً)، لأنه مصدر لفعل معروف وهو (نَتَنَ، نَتْناً)[2]، وقدَّروا لـــ(بَهْرا) بمعنى (غَلَبَة) فعلاً من معناه وهو (غَلَبني)؛ لأنَّه مصدر لفعل غير مستعمل، وهذا التقدير ينسجم مع السياق الاستعمالي ودلالة النمط التركيبي، كما أنَّه يخدم النحويين في بحثهم عن اتساق نظرية العامل وقضية الإسناد، فـــ(بَهْراً) نمط لغوي تركيبي يحقق فائدة التواصل، ولذا كان لا بدّ من تحقُّق عناصر الإسناد فيه، إذ إنَّ تقدير العامل المحذوف وجوباً وهو(غلبني)، يحقق تسويغ الحركة الإعرابية وهي النصب، التي كانت السبب (الشكلي) الذي دفع النحاة إلى حمله على باب المفعول المطلق، ويحقق –كذلك- عناصر الإسناد؛ لأنَّ الفعل (غلب) مكوّن من الفعل (المسند) والفاعل (المسند إليه). والحقيقة أنَّ هذا التقدير لا يفضي إلى الدلالة الجوهرية للمفعول المطلق بأيِّ شكلٍ من الأشكال، كما أنَّه يفكِّك التراكيب اللغوية، ويقلِّل من إفصاحها ودلالتها على الانفعالية التي تنتاب المتكلِّم حين يصدر أداءاته اللغوية، لتفضي إلى دلالات جديدة.

وقد اتضح ممَّا تقدم أن هذا النوع من الأنماط التي حُمِلت على المفعول المطلق لم يُستعمل لها أفعال، بمعنى أنها لم ترد مصحوبة بعوامل لفظية، وهذه حقيقة أكدتها النصوص اللغوية، وأكدها النحويون أنفسُهم، إذ نُقل عن سيبويه أنه استدل على عدم مجيء الفعل العامل في المفعول المطلق بـــ "أنَّه سمع كثيراً من

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 121/1.

(2) المرجع نفسه: 120/1.

العرب مع كَثْرة تصرّفهم في كلامهم لاحتياجهم إلى الأوزان والقوافي وغير ذلك، ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم، فلو كان من الجائز لقضت العادة بجريانه في كلام واحد منهم، ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرئين لذلك. ولم ينقل فلم يسمع فلم يجر إظهاره"[1]. وهذا اعتراف صريح بواقعية اللغة التي لم تأت منسجمة في كثير من ظواهرها مع رؤية النحويين المتمثلة بقواعدهم المقررة، ومن ثم أصبحت هذه الرؤى مثار إفراز أحكام نحوية جديدة تمثَّل بعضها بتقدير العوامل حفاظاً على سلطة القاعدة النحوية. لذا دعا بعض الباحثين المحدثين إلى تحليل هذه الظواهر بعيداً عن فكرة العامل، بل اعتمادًا على التحليل الوصفي، إذ يقول عائد الحريزي:"لماذا نتخيل أن المصادر مبنية على أفعال، وأنها واقعة في سياق فعلي، وأنها معمولة للفعل أو غيره؟ لماذا نتصور هذا كله، ولا نركن إلى الواقع، ونجعلها طريقا من طرق التعبير التي تخلو من الأفعال"[2].

وهذه التراكيب التي حملها النحاة على المفعول المطلق، وجرت في الاستعمال على هذا النحو، هي من التراكيب الثابتة التي تُستدعى من الذاكرة اللغوية عند ابن اللغة في بعض السياقات الإفصاحية الانفعالية، ومن غير الضروري أن تخضع هذه التراكيب التي ثبُتت في الاستعمال لشرائط التفسير التي تكون جزءاً من القوانين التحويلية التي تتسلَّط على التراكيب الكلامية قبل أن تصبح واقعاً منطوقاً بالفعل، لذا فإنَّنا لا نجتهد في استعمالها، بل نخضعها لشرط واحد متمِّثل في استدعائها من الذاكرة[3].

---

(1) ابن الحاجب، أبو عمر عثمان (ت: 646هـ)، (د.ت)، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق: 227/1.

(2) الحريزي، عائد كريم علوان، (1975م)، فلسفة المنصوبات في النحو العربي، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر: 314.

(3) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص152.

وقد اختلف النحويون في بعض الألفاظ المستعملة التي حُملت على باب المفعول المطلق، التي تدور دلالتها في معنى الدُّعاء[1]، وانقسموا إزاء ذلك إلى قسمين، قسم يرى أنه لا يمكن القياس عليها، وهو رأي سيبويه، وقسم يرى إمكانية القياس عليها، وهو رأي الأخفش والمبرد، وأشار أبو حيان إلى أنَّه ينبغي أن يفصَّل في أمرها، فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس عليه، وما لا فعل له فلا يقاس عليه[2].

ومن هذه المصادر التي تنوب عن أفعالها، وحُذف عاملها وجوباً وحُملت على هذا الباب، ما أطلق عليه بعض العلماء: المصادر الدُّعائية، وحقيقتها أنَّها مجموعة من المصادر التي تستعمل استعمالاً إفصاحياً (انفعالياً)، وهي: عَجَباً، وحَمْداً، وشُكْراً لا كُفْراً[3]، وقد أورد ابن مالك أن استعمال هذه التراكيب يخضع لباب الإنشاء لا الخبر[4].

فهذه الألفاظ التي جاءت مصادر لا أفعال لها، تختلف عن تلك المصادر التي لها فعل من لفظها مثل (أحمدُ الله حمداً)، ولذلك فقد فرَّق النحاة بينها وبين تلك التي تشبهها والمحذوف عاملها حذفاً جوازياً، وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: "فإنَّما ينتصب هذا على إضمار الفعل، كأنك قلت: (أحمدُ اللهَ حَمْداً)، و(أشكرُ اللهَ شُكْراً)، وكأنك قلت: (أعجبُ عَجَباً)، وإنما اختُزِلَ الفعلُ ههنا، لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ

(1) ومن هذه الألفاظ المحمولة على باب المفعول المطلق: جَدْعاً، وعقْراً، وبُعداً، وسُحْقاً، وتَعْساً، جَوْعاً، نُوعاً، خيبةً، تبّاً، بؤساً، نَكْساً. انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم 28، 221/1، السيوطي، همع الهوامع، 106/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 106/3.

(3) سيبويه، الكتاب، 318/1-319، السيوطي، همع الهوامع، 318/1.

(4) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت: 761هـ)، (2000م)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان: 193/2.

بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء، كأن قولك: (حمداً) في موضع (أَحْمَدُ الله)، وقولك: (عَجَباً منه) في موضع أعْجَبُ منه"[1].

فسيبويه يقرر أن هذه المصادر تشبه مصادرَ أخرى حُذف عاملها ولكنها ليست مثلها، لأنها جاءت لغرض انفعالي وهو (الدعاء)، فـ(حَمْداً) في هذا المقام تختلف عن قولنا: (أحمدُ الله حمداً)، فـ(حمداً) الأولى مِّما لا يمكن أن يظهر عامله وهو يعني الحمدَ نفسه الذي هو صيغة الإنشاء للحمد أو الثناء[2]، وأما الثاني (أحمدُ اللهَ حمداً) فهو محض الخبر عن الحمد، لا الحمد نفسه[3].

ومثل هذه التراكيب يمثِّل أداءً لغويّاً يخضع للموقف الانفعالي، لذا، فإنَّ تقدير عوامل لها يُخْرِجُ التركيب عن أداء المعنى الإفصاحي، ومن هنا جاءت أفعالها مُخْتَزلة، فكانت بدلاً من اللفظ بالفعل، أمَّا النّحاة فكان سعيهم إلى تحقيق الاتِّساق العام لقواعدهم، قد افترض عليهم البحث عن أفعال لمثل هذه المصادر، حتَّى يكون انضمامها إلى باب المفعول المطلق متَّفقاً مع طبيعة القاعدة الأصلية، التي توجب ذكر العامل للمصدر، لذا، حُملت على باب المفعول المطلق دون أن تكون مؤكِّدةً للفعل، إذ لم يكن غرضها في التركيب توكيد العامل مثلاً أو بيان النوع أو العدد، إذ إنَّ هذا العامل لم يظهر أصلاً في البنية التركيبة، بل جاءت هذه المصادر لغرض إنشائي، وهو الدُّعاء.

وهذه التراكيب المحمولة جاءت على هذه الصورة في الاستعمال لأغراض انفعالية كالدعاء، والتعجب وغير ذلك، فهي مما لا يجوز التصرف بها بل يلتزم كما وردت عند العرب، يقول السيوطي: "فهذه الأمور، لمّا جَرَت مَجْرى المثل، ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب، أي لا يستعمل كُفراً إلا مع حمداً وشكراً، ولا يُقال أبداً (حمداً) وحده ولا (شكراً) كذلك، إلاَّ أن يظهر الفعل على الجواز، ولا يلزمه

---

(1) سيبويه، الكتاب، 319/1.

(2) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص153.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 117/3.

الإضمار إلا مع: لا (كُفراً)[1]، ومن تلك التراكيب المحمولة على هذا الباب أيضاً قول العرب: أفعل ذلك وكرامةً مسرّةً ونُعْمَةَ عينٍ، وحُبّاً ونَعامَ عينٍ[2].

ثالثاً: المصادر المضافة:

وهو مصطلح قديم استعمل عند سيبويه، أُطلق على نوع من المصادر التي تكون مضافة إلى كلمة بعدها، اسماً كان أم ضميراً، قال سيبويه: "هذا باب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المُفْرَدة المدْعُوِّ بها، وإنَّما أُضيفت ليكونَ المضافُ فيها بمنزلته في اللام إذا قلت: سَقْياً لك، لتبيَّن من تَعْنِي. وذلك: وَيْلَكَ وويْحَك، وويْسَكَ، وَوَيْبَك، ولا يجوز: سَقْيَكَ، إنما تُجْرى ذا كما أَجرت العربُ"[3].

فـ(وَيْلَك، وَوَيْحَك ووَيْسَك، ووَيْبَك) من الأنماط التي حملها النحويون على باب المفعول المطلق دون أن تتحقق فيها دلائل الباب، فورودها في الاستعمال هكذا جعلها تؤدِّي معاني إفصاحية، تُحقِّق القيمة التواصلية للغة، ولهذا لا نجد فيها تحقيقاً لعلامات الباب الجوهرية، بأن تكون مؤكدَّة لعامل أو مبينةً لنوعه، ومن ثمَّ فقدت الدلالة العامة لباب المفعول المطلق، وقد أشار سيبويه إلى أنَّها من الأنماط التي لا يجوز التصرف بها، وإنما ينطق بها كما أجرتها العرب، أي إنَّها تجري وفق عبارات سياقية قالبّية ثابتة، وأنَّها تمثِّل أداءً لغويّاً جرى على طريقة استعمالية لا تخضع لأحكام نحوية مطلقة.

ومن المصادر المضافة التي حُملت على باب المفعول المطلق (سبحان الله، معاذ الله، وريحانه)، أي تنزيهاً لله عزَّ وجلَّ عن السوء وأُبَرِّئُ اللهَ من السوء براءةً[4]، وهذه الأنماط المحمولة لا تتضح فيها دلالة المصدرية فـ(سبحان الله) ليست مصدراً لـ(سبَّح)، بل سَبَّح مشتق منه كاشتقاق: (حاشيت) من (حاشى)، و(لَوْلَيْتُ) من (لَوْلا)، و(صَهْصَهْت، وأَفَّفْتُ، وسَوّفت، وبأباتُ ولبيَّتُ) من: (صه، وأفٍّ، وسوف، وبأبأ، ولبيك) كما لا يمكن أن يكون (سبحان) مصدراً لـ(سَبَحَ)

(1) السيوطي، همع الهوامع، 3/118-119.

(2) سيبويه، الكتاب، 1/318-319.

(3) المرجع نفسه: 1/318.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (سبح): 3/1914.

المخفف[1]؛ لأن اللغة تُهْمل هذا الفعل للتعبير عن هذه الدلالة، كما أهملت (كَلَمَ) للدلالة على فعل الكلام[2].

وقد أورد نشوان الحميري عن الفراء أنه منصوب على المصدر، كأنك قلت سبَّحتُ الله تسبيحاً، فجعلت (سبحان) موضع التسبيح، كما تقول: كفّرتُ عن يميني تكفيراً، ثم تجعل في موضع التكفير (كفراناً)، أي إنَّ الأصل في (سبحان) من وجهة النظر هذه هو (التسبيح) ثم نُقل إلى سبحان[3].

إنَّ مثل هذه التراكيب والأداءات اللغوية يمثل استعمالاً جرى على اللسان العربي، فهي بمثابة بقايا لظواهر لغوية، واجهها النحاة بالتأويل لغرض إخضاعها للقاعدة النحوية، وإن كانت تلك التراكيب تُخالف العلامات الحقيقية، والدلالات الجوهرية للأبواب النحوية التي حُمِلت عليها، إذ فقدت هذه الأنماط أمراً مهمّاً نصَّ عليه حدُّ المفعول المطلق، وهو أن تكون مؤكدة للعامل، وهذا ممَّا لا يتوافر فيها كذلك، كما أنَّ المعطيات السياقية التي يتشكَّل منها معنى هذه التراكيب، يجعل من مسألة إخضاعها لباب المفعول المطلق أمراً لا يحقِّق أهداف العملية اللغوية، بقدر ما يحقِّق مرتكزات التفكير النحوي عند اللغويين.

وأشير هنا إلى أن هذه التراكيب التي حُملت على باب المفعول المطلق جاءت وفق استعمال ثابت على هيئة واحدة فهي من التراكيب الثابتة التي تلزم صورة لا تتغير ولا تستجيب لدواعي الإبداع التي تنطلق من النظام اللغوي العام المجرد (Competence) فمن المقرَّر عند النحويين أن هذا التركيب (سبحان الله)، يلزم

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 3/114-115، انظر: ابن منظور، لسان العرب، (سبح): 3/1914.

(2) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص156.

(3) الحميري، نشوان، (1999م)، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا، (سبحان): 5/295.

الإضافة ولا يتصرَّف[1] ولئن أُفرد (في الشعر)، فإن هذا الإفراد ليس معياراً عاماً في الاستعمال[2]، كما في قول الأعشى:

أقولُ لمَّا جاءني فَخْرُه سَبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخرِ[3]

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف بحاله[4].

ويترافق هذا التركيب (سبحان الله) مع تركيب آخر (يحمل مصدراً مضافاً) يعد كذلك من التراكيب التي حملت على باب المفعول المطلق وهو (ريحان الله) ولا يستعمل هذا الأخير منفرداً، بل ينبغي أن يكون تابعاً لـــ(سبحان الله) فنقول: سبحان الله وريحانه! ومعناه: استرزاق الله[5]، فالتركيب على هذا ثابت محفوظ في الذاكرة اللغوية، يُستدعى في مواقف مخصوصة ولا يمكن التصرف فيه، وهي حقيقة مُدركة في التفكير النحوي العربي[6]، فقد ذكر سيبويه هذا في باب سمّاه (هذا بابٌ أيضاً من

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 115/3.

(2) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص156.

(3) الأعشى، ميمون بن قيس، (1987م)، ديوان الأعشى الكبير، نشره: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص93، وحسين، محمد محمد، (1950م)، شرح ديوان الأعشى، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ص143، والشاهد في ديوان الأعشى، برواية:

أقولُ لَمَّا جاءني فَجْرُهُ سَبحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاجرِ

وهي رواية لا تخلُّ بموطن الشاهد، وينظر الشاهد في: الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ)، (1985م)، المسائل البصريَّات، ط1، تحقيق ودراسة: محمد الشّاطر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ص410، وابن سِيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل (ت: 458هـ)، (د.ت)، المخصّص، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 187/15، و163/17. ابن عصفور، عليّ بن مؤمن (ت: 669هـ)، (1982م)، شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، العراق، ص174/1. وابن منظور، لسان العرب، (سبح): 1914/3.

(4) سيبويه، الكتاب، 324/1؛ السيوطي، همع الهوامع، 116/3.

(5) المرجع نفسه، 116/3.

(6) انظر: الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص157.

المصادر بإضمار الفعل المتروك إظهاره)، فقال:"ولكنها وضعت مَوْضِعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرُّف ما ذكرنا من المصادر، وتصرُّفُها أنها تقع في موضع الجرِّ والرَّفع، وتدخلها الألف واللام، وذلك قولك: سُبحان اللهِ ومعاذَ اللهِ وريحانه وعَمْرَك اللهَ إلا فعلت، وقِعْدِك اللهَ إلاَّ فعلت"[1]. كما لا يجوز: (ريحانَ الله وسبحانَه)، ولا يجوز: (ريحان الله) وحده، فالمسموع هو المعتمد، لأنَّ هذا من العبارات الثابتة التي لا يجوز التصرّف فيها بتقديم أو تأخير، أو إفراد، وغيره.

رابعاً: المصادر المثناة:

ورد في الاستعمال اللغوي عند العرب أنماط رأى النحاة أنَّها منصوبة جاءت على بناء المثنى، ومضافة إلى الضمير، نحو: لبيك، وسعديك، وحذاريك، وحَنَانَيْك، ودواليك، وهذاذيك، وحِجازيك، يقول سيبويه: "هذا باب مَن يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: حَنَانَيْك، كأنه قال: تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ، كأنه يسترحمه ليرحمه، ولكنهم حذفوا الفعلَ؛ لأنَّه صار بدلاً منه، ولا يكون هذا مثنًّى إلا في حال الإضافة... ومثل ذلك: لَبَّيْكَ وسَعْدَيك... ومثل ذلك حَذَارَيْك، كأنه قال: ليكن منك حَذَرٌ بعد حَذَرٍ، كما أنه أراد بقوله لَبَّيْك وسَعْدَيك: إجابة بعد إجابة... كأنَّه قال: كُلَّما أجبتُك في أمرٍ فأنا في الأمر الآخر مجيبٌ، وكأنَّ هذه التثنية أشدُّ توكيداً"[2].

ولما جاءت هذه الأنماط على هذه الصورة في الاستعمال آثر النحاة في تقعيدهم للغة أن تنتمي إلى باب نحوي بعينه، فكان ذلك الباب هو المفعول المطلق؛ لأنَّه – في رأيهم- أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها، استناداً إلى ظهور الفتحة في آخرها، إذ رأوا أنَّها علامة نصب، وفي الحقيقة، لا يبدو في هذه الحركة أيّ أثرٍ على النصب، أو سيادة الحركة الإعرابية، غير أنَّه رأيٌ من النحاة يحاولون به تفسير المعنى النحوي لهذه الأنماط، دون أن تتوافر فيه أدنى علامة جوهرية تؤيد رأيهم. كما أنَّهم في حملهم لهذه الأنماط على هذا الباب جانبوا الحد الاصطلاحي

(1) سيبويه، الكتاب، 322/1.

(2) المرجع نفسه: 348/1-350.

للمفعول المطلق وهو أن يكون مصدراً مؤكداً للعامل، أو مبيّناً للنوع، أو العدد؛ فهذه الأنماط لا تتضح فيها دلالة المصدرية، ولم تأتِ مؤكدة للعامل كذلك، أو مبينة للنوع أو العدد كما نصوا على ذلك في تقعيدهم لهذا الباب.

أما تقدير سيبويه لــ(حَنَايِيْكَ) بــ(تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ) ولــ(حذاريك) بــ (حذرٌ بعد حَذَرٍ)، فتقدير يعتمد على ما يقتضيه السياق في الغالب، لا على ما يوحيه ظاهر التركيب، زيادة على أنَّه معنى عام لا يُمْكِنُه إثبات دلالة المصدرية في هذه الأنماط من التراكيب، التي لا يمكن لها أن تتصرَّف ودلالة النصب فيها، لذلك فإنَّ سيبويه أخبر في حديثه عن معنى لبيك وسعديك أنَّه لا يمكن أن تقدِّر ونقول أُلِبُّكَ لَبّاً، وأُسْعِدك سَعْداً، كما في سَقْياً وحَمْداً اللذين تستطيع تقديرهما بــ(سقاك الله سَقْياً) و(أحمدُ الله حَمْداً)، فلما لم يكن ذلك ممكناً فيه اُلْتُمِس له شيء من غير لفظه[1].

كذلك فإنَّ التثنية التي ذكرها النحويون لها، مِمَّا لا يمكن أن نجده متحققاً فيها، فهذه المصادر وإن كانت بصورة المثنى لا يراد منها التثنية، وإنما يراد بها التكثير، وهذا ما ذكر السيرافي من أن التثنية في هذا الباب الغرض منها التكثير، وأنه شيء يعود مرة بعد أخرى، ولا يُراد بها اثنان فقط من المعنى الذي يُذكر، والدليل على ذلك أنَّك تقول: ادخلوا الأول فالأول، فإنَّما غرضك أن يدخل الكل، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنَّه شيء بعد شيء، ثم قال: ولا نحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم أنه شيء يعود بعد الأول ويكثر، لذلك يُكْتفى بذلك اللفظ، وهذا المثنى كله غير متصرف، أي إنَّه لا يكون إلاَّ مصدراً منصوباً أو اسماً في موضع حال، وإنَّما لم يتمكن لأنَّه دخله بالتثنية لفظاً معنى التكثير، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر[2].

ومن تلك الأنماط[3] التي جعلت مصادر مثناة وحُملت على المفعول المطلق ووردت في الاستعمال العربي قولهم: (هذاذيك)، أي بمعنى: (تهدُّ هذاذيك)،

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 353/1.

(2) المرجع نفسه: (الحاشية): 352/1.

(3) المرجع نفسه: 349/1-352، الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1363/3، السيوطي، همع الهوامع، 111/3.

و(حجازيكَ)، أي: (تحجز حجازيك) بمعنى: تمنع، و(حواليك)، أي: (إطاقة بعد إطاقة) و(دواليك) على تقدير: (تداولنا دواليك)[1] وعليه قول الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس:

إذا شُقَّ بُردٌ شُقَّ بالبردِ مثله دَوَاليْكَ حتى كُلُّنا غيرُ لابِسِ[2]

وهذه الأنماط غير متصرفة، ويلزم فيها الإضافة والتثنية، وإن أفرد منها شيء كان متصرفاً[3]، فهي ليست قابلة للتصرف على هدي قواعد النظام اللغوي، بل بعضها قابل للاستدعاء والتوظيف عبر استثمار طاقات الذاكرة اللغوية كـ(لبيك) وذلك ثبتت على صورة التثنية[4].

خامساً: نيابة أسماء الأعيان عن المصدر:

ذكرنا آنفاً أن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدراً، وهو أحد شروطه المهمة ومن قواعده الأساسية، ولكن وُجِدَ أنَّ العرب في استعمالهم اللغوي قد أنابوا عن المصدر أسماءَ أعيانٍ في تراكيب جاءت في بعض المواقف الانفعاليّة، كالدُّعاء للمخاطب، أو الدعاء عليه، ثم قام النحاة بحمل هذه التراكيب على باب المفعول المطلق، مع فقدها لأهم شروطه وهو (المصدرية)، ومن ذلك ما ورد عن العرب من قولهم: (تُرْباً وجَنْدَلاً)، وهو من معنى: تَرِبَتْ يداه، أي لا أصابت خيراً، والترب: التراب، والجندل: الحجارة[5]، ومعناه ألزمك الله أو أطعمك ترباً، أي: (تراباً) وجندلاً أي: (صخراً)[6]، ولغاية حمله على باب المفعول المطلق تأول النحاة

---

(1) كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة، السيوطي، همع الهوامع، 111/3.

(2) سحيم، عبد بني الحسحاس، (1950م)، ديوان سحيم، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ص16، والشاهد في: سيبويه، الكتاب، 350/1، والسيوطي، همع الهوامع، 110/3.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 111/3.

(4) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص159.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 128/3.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 122/1.

هذا التركيب تسويغاً للحركة الإعرابية (الفتحة) التي هي مسوِّغ شكلي دفعهم إلى حمل هذا التركيب على المفعول المطلق مع فقده لشرط المصدرية، زيادة على أنَّه لم يأتِ توكيداً للعامل مثلاً أو لبيان النوع اللذين يعدّان الأساس في باب المفعول المطلق، وإنَّما جاء للدعاء على المخاطب.

وهذا التركيب من العبارات المسموعة عن العرب التي لا يجوز القياس عليها أو التصرف بها وبمكوِّناتها، فكأنه فعلٌ لغويٌّ يخصُّ اللغة والذاكرة اللغوية، ومسألة حمله على باب المفعول المطلق أمر يخص التفكير النحوي لدى النحاة دون أن يعنى به أبناء اللغة الذين تلفظوا به وفق طباعهم وتأثرهم بالمواقف الانفعالية، وهذا الأمر كذلك لا يخص القوانين التحويلية للغة، التي تعطي أبناءها مساحة من الحرية في تعدُّد الاستعمالات اللغوية للنمط، حتى إنَّها قيّدت المستعملين بالمصادر في الغالب، لذا فإن الذاكرة اللغوية حفظت شيئاً من المخزون الذي لا يمكن إلغاؤه أو تطويره، وهو ما أوّله النحاة على أنه من باب المفعول المطلق، زيادة على أن اللغة التزمت معه التركيب وتمام العبارة، فلا يقال إلا تُرْباً وجَنْدلاً، فلا تسمح اللغة بقول: تُرْباً منفرداً، أو جندلاً منفرداً، كما لا تسمح بإعادة الترتيب، أي: جندلاً وتُرْباً[1].

ومن تلك التراكيب المحمولة على المفعول المطلق أيضاً ما جاء اسم العين في لفظه خارجاً عن المصدرية، كقولهم: "فاهاً لفيك"، أي فا الداهية، ويستعمل هذا في معنى الدعاء كذلك، أي: دهاهُ الله، وقيل: ضمير (فاها) للخيبة[2]، بمعنى الخيبة لك[3] وعليه قول أبي سدرة الأسدي:

فقلت له فاهاً لِفِيْكَ فإنَّها قلوصٌ امرئٍ قَارِيْك ما أنتَ حاذِرُهُ[4]

وإنَّما يعنون به فم الداهية، فالضمير يعود إلى الداهية ونصب (فاها) وفقاً لرأي ابن يعيش كنصب (ترباً وجندلاً)[5].

---

(1) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص161-162.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 129/3.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 122/1.

(4) المرجع نفسه:122/1.

(5) المرجع نفسه:122/1.

ومِّما حمله النحاة على المفعول المطلق قول العرب: (أأعورَ وذا ناب) [(1)] وفي هذا التركيب ناب اسم العين (أعور) عن المصدر، أي إنَّه خرج من الدلالة على المصدرية إلى الدلالة على اسم عين، ومع ذلك حمله النحويون على المفعول المطلق مع فقده هذه الدلالة، زيادة على أنه لم يأتِ توكيداً لعامل ليصح لهم ذلك الحمل، لكن الأمر جاء تسويغاً للفتحة التي هي علم المفعولية، أي استناداً إلى قرائن شكلية لا غير، لا من طريق المعنى النحوي المحض.

وأصله أن بني عامر اقتتلوا وبني أسد، فلما قابلوهم، جعلوا في مقدمتهم جملاً أعور مشوّه الخلق، ذا ناب، وهو السِّنُّ، فقال بعض الأسديين هذا القول منكرين عليهم ذلك، وقد أورد سيبويه قصة هذا المثل، فقد قاله رجل من بني أسد يوم جَبَلَة وقد استقبله بعير أعور، فتطيّر منه، فقال: يا بني أسد، أعورَ وذا ناب، فهو لم يُرِدْ أن يسترشدهم ليخبروه عن عورِهِ وصِحَّتِهِ، ولكنه نبَّهَهم، كأنَّه قال: أتستقبلون أعورَ وذا ناب، فالاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً... أراد أن يُثبتَ لهم الأعور ليحذروه، ولا يقاس هذا النوع بإجماع النحاة[(2)].

3.1 التراكيب المحمولة على باب المفعول معه:

جاء في اللسان: "و(مَعَ) بتحريك العين: كلمةٌ تضمُّ الشيءَ إلى الشيء، وهي اسمٌ معناه الصُّحْبَةُ، وأصلها معاً[(3)]، وعند الشريف الجرجاني: "هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظاً نحو: (استوى الماءُ والخشبةَ)[(4)]، أي إنَّ المفعول معه: اسم فضلة مسبوق بواو بمعنى (مع) تالية لجملة ذات فِعل، أو اسمٍ فيه معنى

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 343/1، والسيوطي، همع الهوامع، 129/3.

(2) سيبويه، الكتاب، 343/1، وابن منظور، لسان العرب، (عور): 3165/4، والسيوطي، همع الهوامع، 129/3.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (معع): 4234/6.

(4) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 816هـ)، (2003م)، التعريفات، ط2، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص222.

الفعل وحروفه، مذكور لبيان ما فعل الفعل بمقارنته، نحو: دع الظالمَ والأيامَ، وأنا سائر وساحلَ البحر[1].

وفي الكتاب بحث سيبويه المفعول معه تحت عنوان وصفي، وهو: (هذا باب ما يظهرُ فيه الفعلُ وينتصب فيه الاسم)"، ثم عمد إلى وصفه وتعليله، فقال: "لأنَّه مفعولٌ معه ومفعولٌ به، كما انتصب نَفْسَه في قولك: امرأً ونفسَه، وذلك قولك: ما صَنَعْتَ وأباك، ولو تُرِكَت النَّاقةُ وفَصيلَها لَرَضِعَها، إنَّما أردت: ما صنعتَ مع أَبِيْك، ولو تُرِكَتْ النَّاقةُ مع فَصيْلِها. فالفصيلُ مفعول معه، والأبُ كذلك، والواوُ لم تغيِّر المعنى، ولكنَّها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها"[2].

ثم استعملَ هذا المصطلح مَنْ جاء بعد سيبويه من النحاة، إذ استعمله ابن السراج[3] ومن بعده استعمله الزجاجي[4]، وأبو علي الفارسي[5] وابن جنيّ[6].

وقد اختلف النحويون في ناصب المفعول معه، فذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب على الخلاف وذلك نحو قولهم: (اسْتَوَى الماءُ والخَشَبَةَ) و(جاءَ البردُ والطَّيالسةَ) [7]، وسبب ذلك أنَّه لما كان معنى التشريك مستبعداً، ومعنى المصاحبة

---

(1) الدَّقر، عبد الغني، (1982م)، معجم النحو، ط2، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، لبنان، ص364.

(2) سيبويه، الكتاب، 297/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 253/1.

(4) الزجاجي، الجمل في النحو، ص316.

(5) الفارسي، أبو علي الحسن (ت: 377هـ)، (1991م)، الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، ط1، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا: 289/4.

(6) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1972م)، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الكويت، ص60.

(7) واحتجوا بأن قالوا: "... وذلك لأنَّه إذا قال: "استوى الماءُ والخَشَبَةَ" لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: "استوى الماءُ واستوت الخشبة"؛ لأنَّ (الخشبة) لم تكن مُعْوَجَّةً فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيدٌ وعمرٌو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف، انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 228/1.

هو المقصود، فقد لجأ المتكلم إلى المخالفة في الحركة الإعرابية من الضم إلى الفتح؛ لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية بارزة واضحة الدلالة في الإشارة إلى المعنى المراد(1)، أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى أنَّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو(2). وهنا اعتمد البصريون فكرة العامل، ليصلوا إلى ما يصبون إليه من تحقيق قواعدهم، لذا جعلوا الواو وساطة لتقوية الفعل حتى تتم عملية النصب للاسم الواقع بعدها، وكل هذا هدفه تسويغ الحركة الإعرابية (الفتحة)، لكونها علمَ المفعولية عندهم، ولتحقيق عناصر الإسناد في الجملة.

ولعلَّ القضية الأهم في مسألة حمل النحاة للتراكيب على باب المفعول معه، تتمثل في معنى الواو، فنحاة البصرة عندما وضعوا مصطلح المفعول معه، نظروا إلى معناه وتقدير عامله، فالواو عندهم في جملة: (استوى الماءُ والخشبةَ)، بمعنى

---

(1) رضوان، عبد الرحيم، (1984م)، في النحو العربي بحث في دراسة الجملة في ضوء منهاج النظر اللغوي الحديث، عمَّان، الأردن، ص107-108، وينظر: عيسى، فارس، (1993م)، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلة (8)، العدد (6)، ص192. وأبو جناح، صاحب، (1984م)، الإعراب على الخلاف في الجملة العربية، مجلة المورد، العدد الثالث، المجلد 3، ص82.

(2) واحتجوا بأنَّ الفعل وإن كان في الأصل غير مُتعَدٍّ إلاَّ أنَّه قَوِيَ بالواو فتعدّى إلى الاسم فنصبه كما عُدِّيَ بالهمزة في نحو: (أخرجتُ زيداً)، وكما عُدِّي بالتَّضعيف، نحو: (خَرّجْتُ المتاعَ)، إلاَّ أنَّ الواو لا تعمل؛ لأنَّ الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع، فلما وضعت موضع (مع) خُلِعَت عنها دلالة العطف، وأخلصت للجميع، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 229/1. ويقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ المفعول معه لا يكون إلاَّ بعد فعل لازم، أو منته في التَّعدي، نحو قولك: ما صنعتَ وأباك، وما زلت أسيرُ والنيلَ، ولو تُركت الناقةُ وفصيلًها لرضعها، وإنَّما افتقرت إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت مثل حروف الجر عن مباشرتها الأسماءَ ونصبها إيّاها... ولما كانت الواو تشبه (مع) في معناها وأخْصَر في لفظها أقاموا مقامها، ثم انتقل عمل الفعل منها لعدم صلاحيتها للنصب إلى ما بعدها كما كان في الاستثناء". ابن يعيش، شرح المفصل، 49/2.

(مع) وتحمل معنى المصاحبة[1]، لذلك أطلقوا عليه مصطلح المفعول معه، أي إنَّ معنى هذا المصطلح ينطبق تماماً على معنى التركيب اللغوي الذي أطلقوه عليه، فقولنا: جاء البردُ والطَّيالسةَ، تقديره عند البصريين جاء البرد مع الطيالسة، فهو إذن مساير لمعنى الواو التي بمعنى المصاحبة، فعندما تقول: (استوى الماء والخشبةَ)، فهذا يعني أنَّهما تصاحبا، بمعنى أن الماء استمر في الارتفاع حتى وازى الخشبة وصاحبها[2]، وهذا المعنى هو الذي دفعَ أبا إسحق الزّجاج البصري إلى القول: بأنَّه منصوب بتقدير فعلٍ، وهذا التقدير: (ولابسَ الخشبة)، وهو الذي دفع –كذلك- أبا الحسن الأخفش إلى القول: بأنَّه انتصب انتصابَ (مع) في نحو: (جئت مَعَه) أي على الظرفية[3].

وعلى ذلك فمسألة حمل النحاة لبعض التراكيب على باب المفعول معه، تنحصر في معنى الواو، الذي تنازعه بابا العطف والمعيّة، أي بنصب ما بعد الواو في الجملة التي تظهر فيها دلالة تلك الواو على المصاحبة ويتقدمها فعل أو شبه فعل، أو بنصبه ورفعه (وربما جره) في تلك الجمل التي تفيد فيها الواو معنى المشاركة، وتعطف ما بعدها على ما قبلها، ولا يحتوي تركيبها على فعل.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ واوَ المعيّة التي تكون بمعنى (مع)، أصلها عند النحويين جميعاً واو العطف، غير أنَّها خُلِّصت لمعنى المعيّة لغرض دلالي، كما أنَّ لواو المعيّة شروطاً في باب المفعول معه، أهمها ورود هذه الواو مع الأفعال التي تحتمل معنى المعيّة، فالفعل المتعدي ربّما بدا في أغلب سياقاته غير محتملٍ لمعنى المعيّة؛ لأنَّه يلتبس في حالة النصب بباب المفعول به، وأما في حالة الرفع، فإنَّ الواو لا تحتمل المعيّة؛ لأنَّ العطف أقوى من المعيّة، كما أنَّ معنى الجمع والاشتراك يغني عن المعيّة ويحقق الغرض التواصلي للغة، وأمَّا في حال توافر قرينة دلالية أخرى، فإنَّ مسألة حمل الواو على معنى المعيّة تصبح مقبولةً دلالياً وقواعديّاً

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، (معع): 4234/6

(2) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص113.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 228/1-229.

أيضاً[1]، ذلك أنَّ المفعول معه يقع بعد واو لا تفيد العطف أو المشاركة، أي لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها فيكون مشاركاً في العلامة الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً، كما هي الحال في عطف النسق، بل إن الواو تفيد المصاحبة فقط؛ أي إنَّ الحدث الذي صدر عن الاسم السابق لها وقع في معيّة اسم آخر بعدها، وفي حضوره دون أن يقع من هذا مشاركة للأول في العلاقة الإسناديّة التي تلبَّس بها أو صدرت عنه[2].

فالنحاة يَعْنُون بالمصاحبة أو بالتنصيص على المعيّة، مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها في وقت واحد، سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا، فقولك: (جئت ومحمداً)، معناه أنَّكما جئتما في وقت واحد، أما واو العطف فتقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه الزمان أم لم يقترن، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف، أي إنَّه قد يقع بعد الواو ما لا يصح اشتراكه في الحكم مع ما قبلها نحو (سِرْتُ والجدارَ) و(مشيتُ والطريقَ)، فهذه معيّة لا عطف؛ لأنَّه لا يصح أن يشترك الجدار والاسم السابق في السير، ولا الطريق مع ما قبله في المشي[3].

وهذا ما أشار إليه الرضي في شرح الكافية بقوله: "ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فـ(زيد) في (سرتُ وزيداً) مشارك للمتكلِّم في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معاً، وفي قولك: (سرتُ أنا وزيد) بالعطف يشاركه في السير، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد"[4].

لذلك يقوم العنصر الدلالي للمفردات المختارة في بناء الجملة بالعمل على اختيار وجه معين من أوجه العلاقات النحوية، وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدي إلى اختيار البنية العميقة الممكنة للتركيب وفقاً لقوانين المفردات، وهذا ما نجده في جملة مثل: (مات زيدٌ وطلوعَ الشمسِ)، إذ يمتنع أن

---

(1) انظر: عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص351.

(2) أبو جناح، صاحب، (1998م)، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص58-59.

(3) السامرائي، معاني النحو، 237/2.

(4) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 33/2.

تكون الواو للعطف "من جهة المعنى لأن العطف يقتضي التَّشريك في المعنى، وطلوع الشمس لا يقوم به الموت"(1)، أي إنَّ المجال الدلالي لكلٍّ من (مات) و(طلوع الشمس) لا يمكن أن يتجاوبا في هذا النوع من العلاقة النحوية، فطلوع الشمس لا يقوم به الموت ولا يتصف به، لذلك يلزم أن تكون (الواو) للمصاحبة، وتكون (طلوعَ الشمس) مفعولاً معه(2)، وهذا الأمر ممَّا لم يتحقق في بعض التراكيب التي حملها النحاة على باب المفعول معه، إذ لا تحمل هذه التراكيب معنى المصاحبة، بمعنى أنَّ الواو فيها لا تحمل معنى المصاحبة أو المعيَّة، ومن ذلك قول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تِبْناً وماءً بارداً حَتَّى شَتَت هَمَّالَةً عَيْنَاهَا(3)

فالشاهد فيه (وماءً)، إذ أعربه ابن عقيل منصوباً على المعيّة، دون أن تحمل الواو معنى المصاحبة حقيقةً، إذ لا تتضح في الشاهد دلالة كافية مسوِّغة لحمله على هذا الباب، وإنَّما تبدَّى للنحاة أنَّ التركيب تظهر فيه علامات معيَّنة دفعتهم إلى ذلك، وأهمها الواو التي تسبق الاسم، إذ اعتقدَ النحاة أنَّها واو المعية وتحمل معنى المصاحبة، وكذلك ورود الاسم منصوباً بالفتحة، وهي علامة كانت مسوِّغاً شكليّاً ساعدت في حمله على بابه.

وبسبب تشابك هذا الباب مع المعطوف والمفعول به، ذهب بعض النحاة كالجرمي، والمازني، والمبرد، وأبي عبيدة، والأصمعي، واليزيدي وغيرهم من

---

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 345/1.

(2) انظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، (2000م)، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي- الدلالي)، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر، ص136.

(3) هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تتمّته؛ فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت: (عَلَفْتها تِبْناً وماءً بارداً)، وأن تمامه:

حَتَّى شَتَتْ هَمّالَةً عَيْنَاها

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدراً هكذا:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عنها وارداً

انظر: المبرد، المقتضب، 223/4، وابن عقيل: شرح ابن عقيل، 541/1، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 346/1، والأشموني، شرح الأشموني، 422/1، 226، السيوطي، همع الهوامع، 130/2،

العلماء إلى أن (ماءً) معطوف على قوله (تبناً) بعد التأويل في العامل؛ أي: لا يبقى معنى عَلَفتها: "(أطعمتها) وقدمت لها ما تأكله، بل يضمِّن معنى أعم منه؛ كأن يُراد به: (قمت لها) أو (أنلتها) أو (أعطيتها) ونحو ذلك[1].

وفي المقابل نجد ابن هشام يذهب مذهباً آخر خلاف الفريقين السابقين، وهو ما نرجّحه، حينما استشهد بهذا البيت على امتناع العطف لانتفاء المشاركة، وامتناع أن يكون مفعولاً معه، لانتفاء معنى المصاحبة والمعية في الواو، حيث إنَّ الماء لا يصاحب التبن في العلف، أو أنَّ الدَّابة لا تشرب الماء في أثناء تناولها العلف، فلا يتّحد الزمان، ومن ثمَّ فلا ينتصب على أنَّه المفعول معه، لأنَّ من شرط انتصاب الاسم على المعيّة، أن يكون مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه، لاشتراطهم أن تكون الواو السابقة عليه دالّة على المصاحبة[2]، وذهب في ذلك إلى وجوب إضمار فعل ناصب للاسم على أنَّه مفعول به، أي وَسَقَيْتُها ماءً، ويرد ذلك إلى قول الفارسي والفرّاء ومن تبعهما.

فابن عقيل بإعرابه (ماءً) مفعولاً معه، والنحاة الآخرون بإعرابهم إيّاه مفعولاً به، إنّما ذهبوا لذلك؛ تسويغاً للحركة الإعرابية (الفتحة)، التي هي - عندهم – علم المفعولية، لذا حمل ابن عقيل (ماءً) على باب المفعول معه، دون ارتباطه بالدلالة الجوهرية للباب ذاته، بسبب اعتقاده إفادة (الواو) معنى المصاحبة، وهي ليست كذلك، لانتفائها في دلالة التركيب، وحَمَله أبو عليّ الفارسيّ والفراء وابن هشام على باب المفعول به، تسويغاً للفتحة أيضاً، ولجأوا في سبيل تبرير ذلك إلى تقدير فعل لنصبه، أي (وسقيتها ماءً)، وبذلك يكون النحاة قد حققوا نمطية الجملة، بإثبات عنصريّ الإسناد وتسويغ الحركة الإعرابية، وهذا التقدير الذي نهجه النحاة لا يخضع للعملية اللغوية، وإنَّما هو من جوانب التفكير النحوي عند النحاة، الذي دعت إليه نظرية العامل، التي توجب أن الاسم المنصوب لا بُدَّ له من عامل.

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 217/2.

(2) المرجع نفسه: 217/2-218.

وإذا نظرنا إلى تعريف النحاة للمفعول معه الذي هو اسم منصوب يتلو واو المصاحبة (الواو التي بمعنى مع)، نجد أنَّ هذا التعريف شكليٌّ محضٌ، يرتكز بصورة أساسية على الحركة الإعرابية، ويرتكز كذلك على الدلالة غير الجوهرية في جانب مجيئه بعد واو المعية، أي لا يرتكز إلى المعنى، غير أنَّ النحاة العرب لم يغيّبوا الجوانب الأخرى التي شرحوا فيها المفعول معه من جهة الوظيفة والدلالة، حيث اهتموا اهتماماً واضحاً بوظيفته في التركيب، وأحواله في التداول من حيث القياس، وصحة إطلاقه من اللازم والمتعدي، وتشابكه مع المعطوف والمفعول به، وغيرها من المسائل الأخرى[1]، وما قمنا به سابقاً هو محاولة رصد التراكيب التي حملت على هذا الباب دون اقتنائها للعلامة الجوهرية الخاصة به، وهي دلالة الواو فيها على المصاحبة.

وقد وجد عبابنة خلال رصده للأمثلة التي تؤيِّدُ أصالة التركيب الذي يوظف المفعول معه لأداء معنى المعية على أنَّها علامة جوهرية؛ أنَّه –أي المفعول معه- ليس من الأساليب الشائعة كثيراً في استعمال اللغات الساميّة، دون أن يعني هذا أنها تخلو منه، وهذا يعني وجوده في النصوص القديمة، ويشير إلى أن قلّة استعماله في العربية نفسها يدلُّ إلى أنَّ اللغة لم تكن تعتمد عليه إلاَّ في مواضع قليلة يحتاج إليها المعنى المراد أداؤه، وهو أمرٌ تركيبيٌّ وظيفيّ، ولعلَّ هذا ما يفسِّر اختلاف النحاة العرب القدماء بخصوص موقع المفعول معه بين القياسية والسماعية، ويضيف أنَّ هذا الأمر قد نختلف فيه معهم بالنظر إلى أنَّه يعني نفي التقعيد عنه إذا كان سماعيّاً، وهؤلاء على ما في رأيهم من الوصفية، يغفلون أمر التطور التاريخي للأساليب التركيبية التي تُعَبِّرُ عن دلالة مخصوصة[2].

وقد وردت عند سيبويه شواهد جاءت منصوبة على المعيّة، مع أنَّ تداول العرب لها يشير إلى تغلُّب الرفع فيها، أي إنَّ الأكثر في مثل هذه الشواهد أن تكون بالرَّفع وفقاً لتداولها الاستعمالي، ويدلُّنا كثرة تداولها بالرفع إلى أن الواو في تركيبها

---

(1) انظر: عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص238.

(2) المرجع نفسه، ص238-239.

النحوي لم تحمل دلالة المصاحبة المفضية إلى نصب الاسم الواقع بعدها على المعيّة، ومن هذه الشواهد ما رواه سيبويه عن أبي الخطاب الأخفش أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم يُنشد بيتاً، العطف فيه أقوى من المعية، وهو قول الشاعر:

أَتوعِدُني بقومِك يا ابنَ حَجْلٍ   أُشاباتٍ يُـــخـــالُونَ الـــعِبَادَا

بما جمَّعتَ من حَضَنٍ وعَمْرٍو   وما حَضَنٌ وعَمْرٌو والجِيادَا[1]

فالشاهد في البيت الثاني مجيء (والجيادَا) منصوباً على المعيّة، حملاً على معنى الفعل، أي وملابستهما الجِيَادَا[2] دون أن تحمل الواو معنى المصاحبة، والظاهر أنَّها تحمل معنى العطف، وفقاً للمعطيات السياقية التي يتشكَّل منها تركيب البيت.

ولعلَّ من الأسباب التي دعت الشاعر إلى النصب على المعيّة، دون ارتباط الواو بدلالة المصاحبة، هو احتكامه إلى القافية الشعرية، ففي البيت الأول وردت كلمة (العبادَا) منصوبة، حتى لا تختل القافية، وحمل ما بعد واو العطف في (والجيادا) على المفعول معه؛ لتستقيم قافيته.

وهذا يعيدنا إلى التصوُّر المسبق عند النحاة عن واو المعية، وهو أنَّ أصلها واو المعيّة، وهي أنَّ أصلها واو العطف "لأن الواو في الأصل حرف عَطْفٍ"[3]، ولكنَّها خُلِّصت لمعنى جديد لغرض دلالي، أي إنَّ الواو مطوّرة عن واو العطف لغرضٍ طارئ عليها، وهو غرض إخلاصها للمعنى الجديد، رُبَّما فرضته عليه مسألة التداولية في سياقاتها الاستعمالية، ففي "حالة الرفع فالواو لا تحتمل المعيَّة؛ لأنَّ العطف أقوى من المعيّة، كما أن معنى الجمع والاشتراك يغني عن المعيّة، ويحقق الغرض التواصلي للغة"[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 304/1.

(2) المرجع نفسه: 304/1.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 229/1، السيوطي، همع الهوامع، 236/3.

(4) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص351.

كما أورد سيبويه شاهداً آخر مما حُمِل على باب المفعول معه، مع فَقْد الواو الدلالة على المصاحبة، ومع فَقْد التركيب لفعلٍ يسبقه، وهذا الشاهد هو قول أسامة ابن الحارث بن حبيب: (المتقارب)

فَمَا أنا والسَّيرَ في مَتْلَفٍ يُبَرِّحُ بالذَكَرِ الضَّابِطِ[(1)]

والشاهد فيه نصب (والسيرَ) في تركيب: (فما أنا والسَّيرَ) على المفعول معه دون أن تحمل الواو معنى المصاحبة، فضلاً على أنَّه لم يُسبق بفعل أو شبه فعل يتقدمه، ممِّا ألجأ النحاة إلى تقديره بـــ(ما كنتَ)، لاشتمال الكلام على معناه، وهذا امتداد لحرصهم على اكتمال عناصر الإسناد في الجملة.

والذي يدل على أنَّ النصب ليس له مُسوِّغ، وأنَّ الأجود في هذا التركيب الرفع، هو وصف سيبويه له بأنه قليل في كلام العرب، فقال: "وزعموا أن ناساً يقولون: كيفَ أنت وزيداً، وما أنت وزيداً، وهو قليل في كلام العرب"، لأنَّهم لم يحملوا الكلام على (ما) ولا على (كيف)، ولكنَّهم حملوه على الفعل كأنَّه قال: ما كنتَ وزيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريد، وتقدير الفعل (كنت، وتكون) لا يَنْقَضَانِ المعنى؛ لأنَّ صدر الكلام يتضمن ذلك، وإن كان لم يلفظ بها؛ لوقوعها ههنا كثيراً[(2)] وفي موضع آخر يصف الرفع في هذه التراكيب بأنَّه أجود وأكثر[(3)].

وأقول: بما أنَّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يحبّون أن تُشكّل بها أواخر أنماطهم التي تبدو منصوبة، فإن ورود الكثير مما حقه الرفع – في هذا الباب- بالنصب فهو من هذا القبيل، فربما جاءت التراكيب التي حملها النحويون على باب المفعول معه، على الرغم ممَّا اقتضته من معنى العطف، وفقدها دلالة الواو على المصاحبة، من باب استحباب العرب لحركة الفتحة، وهي مسألة تداولية، وهو ما أشار إليه السيوطي حين قال: "لأنَّ دخول معنى المفعول به هو

---

(1) العيني، بدر الدين محمود (ت: 855هـ)، (2005م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـــ(شرح الشواهد الكبرى)، ط2، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 324/2، وينظر: سيبويه، الكتاب، 303/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 303/1.

(3) المرجع نفسه: 309/1.

الذي سَوَّغ خروجه بما يقتضيه العطف –من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها- إلى النصب"[1].

ويطالعنا شاهدٌ أخر أورده سيبويه محمولاً على المفعول معه، وهو بيتٌ كان ينشده الراعي النميري:

أزْمانَ قومي والجماعةَ كالذي   مَنَعَ الرِّحالةَ أن تَمِيلَ مَمِيلا[2]

والشاهد فيه نصب (الجماعةَ) على أنَّها مفعول معه، مع أن الأكثر في التداول أن يُقال (والجماعةُ) بالرفع، لعدم اشتمال الواو على معنى المصاحبة، ولكنه حُمِل على باب المفعول معه، حملاً على معنى (كان)، فكأنَّه قال: أزْمانَ كان قومي مع الجماعة.

فالأصل في هذا التركيب الرفع (الجماعةُ) لكن الشاعر أظهر الفتحة؛ لأنَّها حركة خفيفة ومستحبّة، ممَّا جعل النحاة يحملونه على باب المفعول معه تسويغاً للفتحة؛ لأنَّها علم المفعولية، واعتقاداً منهم أن الواو في التركيب واو تحمل دلالة المصاحبة أو المعيّة، وهي في الحقيقة واو العطف، لأن التركيب لم يوظِّف المفعول معه لأداء معنى المعيّة، ومثل هذه الشواهد يمثِّل أداءات لغويّة يستخدمها ابن اللغة وفق نظامٍ ذهني يحكمها، وهذا النظام يساعده في قضيّة الحكم على التراكيب من حيث الصواب والخطأ، ولكن دون أن يدرك أنَّه يتحكَّم في كلامه، لأنَّ معرفته بهذا النظام غير واعية.

ونرى أنَّ النحاة القدماء قد اختلفوا بخصوص موقع المفعول معه بين القياس والسماع، ولعلَّ ورود الرفع والنصب فيما بعد الواو يعود إلى كون باب المفعول معه مقيساً، وفي المقابل ذكر السيوطي أن بعض النحويين يقتصر في مسائله على السماع، أي إنَّهم لا يُجيزون النصب على المعيَّة إلاَّ حيثُ لا يُراد بالواو معنى العطف المحض، لأن السماع إنَّما ورد به هناك، ويذكر السيوطي –كذلك- أن هناك

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 236/3.

(2) النميري، الراعي عبيد بن حصين، (1980م)، ديوانه، ط1، جمعه وحقَّقة راينهرت فايبر، نشر فرانتس شتايز بفيسبادن، بيروت، لبنان، ص234، والعيني، المقاصد النحوية، 430/1، 333/2، وينظر الشاهد في: سيبويه، الكتاب، 305/1 .

قوماً يقيسونه: -أي المفعول معه- في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض، نحو: (قام زيد وعمراً)، وحيث لا يُتصور معنى العطف أصلاً، نحو: انتظرتك وطلوع الشمس[1].

ثم ذكر السيوطي أيضاً، أنَّ المبرد والسيرافي قالا:"يُقاس فيما كان الثاني مؤثراً للأول، وكان الأول سبباً له، نحو: (جاء البرد والطَّيالسة)، فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة، وجئت وزيداً، أي: كنتُ السَّببَ في مجيئه"، والمختار عند السيوطي أن يُقاس على ما سُمِعَ ما في معناه، وإن لم يكن من لفظه فيقاس (وصل) على (جاء) و(وافق) على (استوى)[2].

وما ذُكر سابقاً من اختلاف النحويين في المفعول معه بين كونه قياسياً أو سماعياً محلٌّ نظر، إذ ينجم عنه نفي الأصالة والتقعيد عن هذا المفهوم النحويّ حين يكون سماعياً ، وبيَّن عبابنة أنَّ هؤلاء النحاة وعلى ما في رأيهم من الوصفية، فهم يغفلون أمر التطور التاريخي للأساليب التركيبية التي تُعبِّر عن دلالات مخصوصة[3].

ولعلاقة المحمول على الباب النحوي بقضية التداولية والاستعمال اللغوي، لا بُدَّ من الإشارة إلى أن ورود هذه التراكيب بالرفع تارة - وهو الأكثر في الكلام والأجود- وورودها بالنصب تارة أخرى، يحيلنا إلى قضية الصراع بين التراكيب النحوية، وأن هذا الصراع الذي حصل بينها في باب المفعول معه، ينحصر في معنى الواو، الذي تنازعه بابا العطف والمعيّة، أي بنصب ما بعد الواو في الجملة التي تظهر فيها دلالة تلك الواو على المصاحبة ويتقدمها فعل أو شبه فعل، أو بنصبه ورفعه (وربما جره) في تلك الجمل التي تفيد فيها الواو معنى المشاركة، وتعطف ما بعدها على ما قبلها، ولا يحتوي تركيبها على فعل، والظاهر لنا أنَّ مظاهر هذا

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 235/3-236.

(2) المرجع نفسه: 236/3-237.

(3) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص239.

الصراع تُثبت أن أحكام سيبويه في مسألة الرفع والنصب كانت تستند إلى التأويل، ودلالة السياق الاستعمالي(1).

4.1 التراكيب المحمولة على باب المفعول لأجله:

المفعول لأجله، هو علة الإقدام على الفعل، وهو جواب لِمَه(2) وهو مصدر قلبيّ ذُكِرَ علَّةً لِحَدَثٍ سابق، واتَّحد مع هذا الحدث في الزمان والفاعل(3)، أو هو اسمٌ يُذكرُ لبيان سببِ وقوع الفعل(4)، وقد عبَّر عنه النحاة بعدة اصطلاحات مستعملة، وهي: المفعول لأجله، والمفعول من أجله، والمفعول له، والموقوع له(5)، واستعمل سيبويه له مصطلحاً وصفياً، إذ قال: "ما انتصب من المصادر، لأنَّه عذرٌ لوقوع الفعل"(6).

ولقد تضافرت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول لأجله، وذلك أنَّ الباعث إنَّما هو الحدث، لا الذوات(7)، وفي اشتراطهم السابق يشترك المفعول لأجله مع المفعول المطلق في شروطه، ويفترق عنه في اشتراط التعليل في

---

(1) انظر: الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص68.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 52/2.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 186/2، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 43/2-45، والصَّبَّان، محمد بن عليّ الشَّافعيّ، (ت 1206هـ)، (د.ت)، حاشية الصَّبَّان على شرح الأشْمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، 179/2، وعيد، محمد، (1980م)، النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر، ص444.

(4) الدقر، معجم النحو، مرجع سابق ص359.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، 367/1-369، وابن السراج، الأصول في النحو، 206/1، النحاس، إعراب القرآن، 206/2، 222/2، ص58، وابن جني، الخصائص، 382/2، وابن هشام، أوضح المسالك، 43/2، وعبَّاس، حسن، (د.ت)، النحو الوافي، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر: 236/2.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب، 367/1.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 131/3.

أغلب الآراء؛ لأنَّ المفعول المطلق لا يكون كذلك، لأنَّ الفعل نفسه والشيء لا يكون عِلَّة لنفسه[1]، وعليه يمكن عدّ المفعول لأجله نوعاً رابعاً من أنواع المفعول المطلق القياسية، وهذا النوع هو المعلل لفعله، إضافة إلى الثلاثة التي أوردناها سابقاً، وهي أن يكون مؤكِّداً لفعله، أو مبيّناً نوعه أو عدده.

وقد اشترط النحويون له (على خلاف بينهم) شروطاً، وهي أن يكون مصدراً قلبياً مفيداً للتعليل، ومتحداً مع فعله في الوقت، ومتحداً معه في الفاعل، وفي حال فَقْد شرط أو أكثر منها فإنه يجب جَرّه بحرف من حروف الجر المفيدة للتعليل، فمثال ما استوفى الشروط، قوله تعالى: **(يَجْعَلُونَ أَصْابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ واللّهُ مُحِيطٌ بِالْكافِرِينَ)**[2]، المصدر (حَذَر)، فقد جاء مصدراً منصوباً، حيث ذكر عِلَّةً لجعل الأصابع في الأذان، وجاء مشاركاً للحدث في الزمن، فزمن جعل الأصابع هو زمن الحذر نفسه وجاء كذلك مشاركاً له في الفاعل، ففاعل الجعل والحذر واحد، وهم الكافرون.

فلما جاءت الشروط كلها مستوفاة وجب نصبه، بخلاف ذلك فإنَّه يُجرُّ بحرف التعليل، وذلك نحو قوله تعالى: **(وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ)**[3]، وذلك لفقد المصدريّة، ونحو: **(وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلاَدَكُم مِّنْ إمْلاَقٍ)**[4]، لفقد القلبية[5]، ونحو: أحْسَنْتُ إليك لإحسانِك، لأن الشيء لا يعلَّل بنفسه، ونحو: جئتُك اليوم للإكرام غداً، لعدم اتحاد الوقت[6].

---

(1) المرجع نفسه: 133/3.

(2) سورة البقرة، الآية: 19.

(3) سورة الرحمن، الآية: 10.

(4) سورة الأنعام، الآية: 15.

(5) إذ فسره النحاة بأنَّه من التعليل الذي لا يمكن أن يعدُّ من المفعول لأجله، ولا يصلح للنصب عليه، لفقد القلبية (أن يكون مصدراً قلبياً صالحاً لأداء معنى التعليل)، عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص240.

(6) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 521/1.

ومنه قول امرئ القيس:

فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَها   لَدَى السِّتْرِ إلا لبسةَ المتفَضِّلِ[1]

فوقت: نضِّ الثياب غير وقت النوم، ومع أن المصدر نوم جاء علة لخلع الثياب؛ فَجُرَّ بلام؛ لعدم اتّحاد الوقت[2]، ومما جاء فاقداً لشرط المشاركة في الفاعل قول أبي صخر الهذلي:

وإنّي لَتَعْرُوني لِذِكْرَاكِ هِزَّةٌ   كما انتفضَ العصفورُ بلَّلَهُ القَطْرُ[3]

ففاعل (تعروني) هو (هِزَّةٌ)، وفاعل (ذكرى) هو الشاعر، أي لذكري إياك فلما اختلف الفاعل؛ جُرَّ الاسم الدال على العلة[4].

وفي مسألة جر المفعول لأجله خلاف، حيث أورد السيوطي بأنه لا يتعين النصب عند استيفاء الشروط، بل يجوز معه الجر، وفي حال كونه مجرّداً من اللام والإضافة، فالنصب أكثر، ويقل الجر[5]، وروى الرضي في شرحه للكافية وجوب نصب المفعول لأجله في حال تنكيره، ولمشابهته للحال والتمييز في كونه للبيان بنكرة[6].

والملاحظ من الشواهد السابقة، أن العربية لم تمانع في تعليل الذوات خلافَ ما قرَّره النحاة، فاللغة وإن جنحت في شواهدها وتراكيبها، عن القواعد المقرّرة،

---

(1) امرؤ القيس، ابن حُجْر بن الحارث (ت: حوالي 565م)، (د.ت)، الدِّيوان، ط5، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص14، وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 226/2، والسيوطي، همع الهوامع، 132/3.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، 201/2، السيوطي، همع الهوامع، 132/2.

(3) ابن هشام، جمال الدين (ت: 761هـ)، (1961م)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، دون ناشر، ص179، والسيوطي، همع الهوامع، 132/3.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 132/3.

(5) المرجع نفسه: 134/3.

(6) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 31/2-32.

فإنها لا تعدم المحافظة على الدلالات الخاصة لتلك التراكيب وفق أبوابها النحوية، وهذا الأمر سار بالعربية إلى أن استعملت في مراحلها النهائية التي استقرت عليها اللامَ التعليلية لإظهار هذه الدلالة[1].

وهذا الاستقرار في الأنماط الاستعمالية دفع النحاة إلى حمل بعض التراكيب على باب المفعول لأجله مع فَقْدها للعلامة الجوهريّة الخاصة به وهي مجيء المفعول لأجله مصدراً قلبياً مفيداً للتعليل، ومن هذه التراكيب قول العرب: (أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ) بنصب (العبيدَ) على أنه مفعول لأجله، حيث ذكر سيبويه أن يونس بن حبيب روى أن قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عَبيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ يُجرونه مجرى المصدر[2]، فالنحاة حملوا هذا التركيب على باب المفعول لأجله مع فقد (العبيدَ) للعلامة الجوهرية لهذا الباب، فقد جاء مخالفاً لشرط مهم من شروطه، وهو المصدرية، فلا حظَّ لكلمة (العبيد) من المصدريّة، ولذلك تأوله الزجاجي بتقدير التَّملُّك، ليصير إلى معنى المصدر، ليسوِّغ حمله على باب المفعول لأجله، كأنَّه قال: أمَّا تَمَلُّكُ العبيد، أي: مهما تذكره من أجل تملُّك العبيد[3].

ويروي السيرافي أن المبرد لا يجيز النصب ولا يرى له وجهاً، وكان سيبويه يجيز النصب على ضعفه، إلاَّ أن يكون (العبيد) لغير أعيانهم ليلحق بالمصادر المبهمة، ويضيف أيضاً أن الزجاج يتأول في نصب العبيد تقدير المِلْك، والمِلْك مصدر، كأنَّه قال: أمَّا مِلك العبيد، كما تقول: أما ضَرْبُ زيدٍ فأنا ضَارِبُه[4].

فكل هذه التقديرات والتأويلات هدفها تسويغ (الفتحة)، التي هي علم المفعولية عند النحاة، مع علم النحاة أن التركيبَ فاقدٌ لأخصِّ علامات المفعول لأجله، وهي المصدرية.

---

(1) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص240.

(2) سيبويه، الكتاب، 389/1.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 131/3، ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 334/1، ابن هشام، أوضح المسالك، 197/2.

(4) سيبويه، الكتاب، 389/1 (الحاشية).

والقول بنصب (العبيدَ) على المفعول لأجله، لم يصمد من وجهة النظر التداولية، نظراً إلى ندرته الشديدة في اللسان العربي[1]، وهذا مِمَّا دفع سيبويه إلى وصف هذه الرواية المروية عن يونس بالقليل الخبيث، فقال: "زعمَ يونسُ أنَّ قوماً من العرب يقولون: أما العبيدَ فذو عبيدٍ، وأمَّا العبدَ فذو عَبْدٍ، يُجرونه مُجرى المصدر سواءً، وهو قليل خبيث، وذلك أنَّهم شبَّهوه بالمصدر كما شبَّهوا الجماءَ الغفيرَ بالمصدر"[2]، وقال: "فَخَبُثَ إذ أُجْرِيَ غير المصدر كالمصدر"[3].

وخلال استقراء النصوص نجد أن النحويين نظروا إلى موضوع المفعول لأجله نظرة تجمع بين الشكل والدلالة جمعاً صارماً، فهم يلتزمون بأداء الفتحة دلالة المفعولية كما يلتزمون بدلالة التعليل، وإن كان الكوفيون يهتمون بالدلالة على حساب الشكل أكثر من البصريين[4]، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، أي باب المفعول المطلق وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي، مِمَّا يعني أنَّهم ضمُّوه إلى باب المفعول المطلق، فإذا قلت: ضربتُ زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أدّبته تأديباً[5].

وكعادة سيبويه فهو لا يكتفي بذكر الرواية الواحدة للشاهد النحوي، بل نجده كثيراً ما يورد الروايات الأخرى حتى لا يهمل أي استعمالٍ لغوي مهما كان، وإن كان الاستعمال قليلاً، ولهذا نجده يذكرُ حول هذه المسألة روايةً مختلفة، فقد ذكر أن يونس زعم أن قول أبي عمرو في قول العرب: أمَّا العبيدُ فذو عبيدٍ، وأما العبدُ فذو عبدٍ، وأما عبدانِ فذو عبدين، هو مما يختار فيه الرفع في جميع اللغات[6].

فالشاهد جاء بالنصب تارة وبالرفع تارة أخرى وهذا يومئ إلى صراع حصل بين التركيبين، وهو في الحقيقة صراع استعمالي، مرويٌّ عن العرب، لذا جاء استعمالهم إيّاه بالنصب تارة وبالرفع تارة أخرى، غير أن سيبويه يورد أنماطاً يمكن

---

(1) الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص70.

(2) سيبويه، الكتاب، 389/1.

(3) المرجع نفسه: 389/1.

(4) عباينة، في النحو العربي المقارن، ص241.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 133/3.

(6) سيبويه، الكتاب، 387/1.

حملها على النصب، لأنها مفعول لأجله، لإفادتها التعليل، وقد حدث فيها صراع تركيبي في غير هذا النمط، بل إن الشواهد التي أوردها لا تحمل إلا استعمالاً واحداً[1]، وهو أمَّا العبيدَ فذو عبيدٍ[2].

وقد رأينا أنَّ جلّ تركيز سيبويه كان منصبّاً على أنَّ هذا الباب مِمَّا يكون الاسم فيه مرفوعاً أي: (فأمّا العبيدُ فذو عبيدٍ)، وهي الطريقة التي عالجت العربية فيها هذا التركيب وفقاً لمعاييرها المعروفة التي تسير عليها، ولكنَّ النصب (الذي زعمه يونس بن حبيب من البصريين المتقدمين) وحُمِلَ بعدَ ذلك على المفعول لأجله، ووفقاً لتعبير سيبويه ومن جاء بعده، هو تركيب ثابت ورد مستعملاً على هذه الصورة التي عُدّت لغة خبيثة أو بتعبير آخر لغة قليلة الاستعمال، لذا، فليس من المتوقع أن تجد مثل هذا الاستعمال حاملاً السياق الدلالي الذي ورد فيه في أيِّ مقامٍ آخر، فلا نتوقَّع أن نجد مثلاً: أما الجنودَ فذو جنودٍ[3].

ومما يمكن أن نعدّه محمولاً على باب المفعول لأجله، وإن جاء مصدراً ومفيداً للتعليل، شواهد جاء فيها المصدر المنصوب معرفاً بـــ(أل) الذي دفع العلماء إلى حمله على هذا الباب هو تسويغ حركة النصب وإن كان مخالفاً لشروط الباب بتعريفه، ومن هذه الشواهد قول الراجز:

لا أَقْعدُ الجبْنَ عن الهَيْجَاء وَلَو توالَتْ زُمَرُ الأعداءِ[4]

فالشاهد في هذا البيت مجيء كلمة (الجبن) مفعولاً لأجله، على الرغم من مجيئها مُعَرَّفة بـــ(أل)، وحكم نصبه في هذا الحال قليل؛ لأنه مقرون بـــ(أل)، والأكثر فيه أن يأتي مجروراً بحرفٍ دالٍ على التعليل.

وفي الحقيقة أنَّ هذا النمط: (الجبنَ) المحمول على المفعول لأجله وإن جاء معرَّفاً بـــ(أل)، إلا أنَّه يؤدي دلالة التعليل كعلامة جوهرية لهذا الباب، زيادة على

---

(1) الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص70.

(2) سيبويه، الكتاب، 389/1.

(3) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص164.

(4) البيت بلا نسبه في: ابن هشام، أوضح المسالك، 201/2، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، 522/1، والشنقيطيّ، الدّرر اللَّوامع على همع الهوامع، 422/1.

أنَّه مصدر أيضاً، معنى ذلك أنَّ اختراقَ القاعدة تعدّى على العنصر الشكلي فقط، وهو مجيئه معرفة لا نكرة، أمَّا العنصر الجوهري أو الدلالة الجوهرية بإفادته التعليل ووقوعه مصدراً فلم تتغيّر، بل ظلت موجودة على الرغم من تعريفه، كما أنَّ النحاة ملتزمون بأداء الفتحة في كلمة (الجبن) دلالة المفعولية زيادة على أنَّ كلمة (الجبنَ) نفسها مصدر دال على التعليل.

ومما حُمِل على باب المفعول لأجله، قول الشاعر:

فليتَ لي بهم قوماً إذا ركبوا شَنُّوا الإغارة فرساناً ورُكباناً[1]

والشاهد فيه كلمة (الإغارة) حيث أعربها النحاة مفعولاً لأجله مع اقترانه بـــ(أل)، وهذا الشاهد يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة وادعاؤه أن (أل) في (الإغارة) ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل، فلا يلتفت إليه[2].

والقضية –هنا- ليست محصورة في مجيء المفعول لأجله معرفة أو نكرة، وإنما القضية أنَّ (الإغارة) أعربت مفعولاً به، بتقدير (فرّقوا إغارتهم على عدوهم)، فالتركيب – هنا - لا يحمل العلامة الجوهرية الأخرى للمفعول لأجله وهي التعليل، وإنما يحمل علامة المفعول به، وهي تصور وقوع فعل الفاعل على المفعول به، ومع هذا فقد حمله النحويون على المفعول لأجله تسويغاً لحركة النصب على آخره.

5.1 التراكيب المحمولة على باب المفعول فيه (الظرف):

قسم النحويون المفعول فيه إلى ظرفي الزمان والمكان، ويقصدون به كل اسم من أسماء الزمان أو المكان يُراد فيه معنى (في)، وذلك نحو (صمتُ اليومَ، وقمت الليلةَ، وجلست مكانَك) والتقدير فيها جميعاً: (صمت في اليوم، وقمت في الليلة، وجلست في مكانك)وما أشبهه ذلك، وقد سُميّت ظروفاً؛ لأنَّه لما كان محلاً للأفعال،

---

(1) البيت لقُرَيْط بن أُنَيْف، أحد بني العنبر، وهو من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة، وهو بلا نسبه في: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 523/1، والبغدادي، خزانة الأدب، 253/6، والشنقيطي، الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، 423/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 524/1.

سُمِّي ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحل الأشياء فيها، ولهذا سمّى الكوفيون الظروف (محالّ)؛ لحلول الأفعال فيها[1].

فالظرف ما تضمَّن معنى (في) باطِّراد: من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عَرضَت دلالَتُه على أحدهما، أو جارٍ مَجْرَاه[2]، واحترز بقوله: (ضُمِّن معنى في) مِمَّا لم يتضمّن من أسماء الزمان أو المكان معنى (في)، كالتي جاءت عند النحاة مبتدأ أو خبراً، نحو: (يوم الجمعة يومٌ مبارك، والدَّارُ لزيدٍ) فإنَّه لا يسمَّى ظرفاً في هذه الحالة، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: (سرتُ في يوم الجمعة) و(جلستُ في الدار) وكذلك ما نُصب منهما مفعولاً به، نحو: "بنيتُ الدارَ، وشهدتُ يومَ الجمل" لأنَّ الظرف هو ما تضمّن معنى (في) باطراد، واسم الزمان يقبل النصب على الظرفية سواءً كان مبهماً، نحو: (سرتُ لحظةً وساعةً) أو مختصاً: إما بإضافة، نحو: (سرت يوم الجمعة)، أو بوصف، نحو: (سِرْتُ يوماً طويلاً) أو بعددٍ نحو: (سرت يومين)[3].

وأما ظرف المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان، أحدهما: المبهم[4] كالجهات الست نحو: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف، وألحقوا بهذه الجهات ألفاظاً أخرى منها: (عند، لدى، وسط، بين، إزاء، حذاء...)، ونحو ذلك كالمقادير، نحو: (غَلْوَة[5]، وميل، وفرسخ، وبَرِيد) نقول: (جلست فوقَ الدّار، وسرتُ غَلْوَةً) فتنصبها على الظرفية، والثاني: ما يصاغ من المصدر، نحو "مَجْلسَ زيدٍ،

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص105-106.

(2) ابن هشام، أوضح المسالك، 204/2، السيوطي، همع الهوامع، 136/3.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 526/1-527.

(4) الظرف المبهم: ما لا نهاية له ولا حدود محصورة. السيوطي، همع الهوامع، 150/3.

(5) الغَلْوَة: بفتح الغين المعجمة وسكون اللام، قَدْرُ رميةٍ بسهم، وسهمُ الغِلاء، مَمْدُودٌ: السهمُ الذي يقدَّر به مدى الأميال والفراسخ، والفرسخ التام خمسٌ وعشرون غَلْوَةً. ابن منظور، لسان العرب، مادة (غلا): 3291/5.

ومَقْعَدَهُ" فشرط نصبه – قياساً- أن يكون عامله من لفظه تعيّن جرُّه بـــ (في)، نحو: (جلست في مَرْمَى زيدٍ) فلا نقول: (جلست مَرْمى زيد" إلاَّ شذوذاً)[1].

أمّا ناصب المفعول فيه، فهو الفعل الواقع فيه ظاهراً، أما الظرف الواقع خبراً فقد اختلف النحاة في عامل نصبه، فذهب الكوفيون إلى أنَّ الظرف ينتصب على الخلاف إذ وقع خبراً للمبتدأ، نحو (زيد أمامك وعمروٌ وراءَك) واحتجوا لذلك بأنَّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، فقولنا: (زيدٌ قائم) كان (قائم) في المعنى هو (زيد) وقولنا (عمروٌ منطلق) كان (منطلق) في المعنى هو (عمرو)، فلما كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف ليفرقوا بينهما، أما البصريون فذهبوا إلى أنه ينتصب بفعل مقدَّر، والتقدير فيه: (زيدٌ استقرَّ أمامَك، وعمرو استقرَّ وراءَك)، واحتجوا بأن الأصل في الظرف في قولك: "(زيدٌ أمَامَك) أن يراد فيه معنى (في)، و(في) حرف جر، وحروف الجر لا بُدَّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنَّها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال[2]، وذهب بعضهم إلى أنَّه ينتصب بتقدير اسم فاعل، والتقدير: (زيدٌ مستقرٌّ أمَامَك) و(عمروٌ مستقرٌّ وراءَك)[3].

وهو تأويل يهدف إلى تعميم القاعدة بغض النظر عن هشاشة التأويل وبعده عن الدلالة الجوهرية، لأنهم قصدوا ههنا أنَّه بتقدير: زيدٌ استقرَّ في مكانٍ أمامك، وهذا تأويل بعيد.

وذهب ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) من الكوفيين إلى أنَّه ينتصب لأن الأصل في قولك: "أمامك زيدٌ" حَلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب، واكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل[4]، وربما لجأ ثعلب إلى هذا التفسير، ليقرر أنَّ هذا الظرف منصوب بحكم إفادته الظرفية المكانية أو الزمانية،

---

(1) حسن، النحو الوافي، 257/2.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 530/1.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 225/1.

(4) المرجع نفسه، 225/1.

وليس الإسناد والإضافة، ويكون بهذا خالف المبتدأ في الحكم الإعرابي فكان منصوباً لا مرفوعاً تمييزاً له عن الخبر الذي يطابق المبتدأ في إعرابه(1).

وقبل الحديث عن التراكيب التي حملها النحويون على باب المفعول فيه، حريٌّ بنا أن نشير إلى أن سعي النحاة إلى تقدير العامل جاء رغبة منهم في تسويغ الفتحة الظاهرة على أواخر الأنماط المنصوبة في باب الظرف، وهذا يُظهر لنا أنَّ نظرة النحويين إلى الظرف على أنَّه مفعول فيه تنسجم مع نظرتهم إلى الفتحة التي هي علم المفعولية عندهم، ولهذا، نجدهم يصنفون المعاني النحوية انطلاقاً من هذه الدلالة، فكلُّ منصوبٍ لا يخلو عندهم من أن يكون مفعولاً من المفاعيل، أو محمولاً على المفعول به، أو مشبّهاً بالمفعول في اللفظ، ومن هنا، فقد عدّوا النمط المبهم(2) من الأسماء الدالة على الزمان أو المكان من المفاعيل، فهو وعاء مكاني لوقوع الفعل، كما أن الاسم المنصوب الذي وقع الفعل فيه، هو ظرف مكان، ومفعول فيه، وما سوى ذلك فليس له علاقة بالمفعولية لا من قريب ولا من بعيد.

ولهذا يمكن القول: إنَّ مصطلح المفعول فيه مصطلح تركيبي لا يرتبط بمعنى المفعول ارتباطاً استدعائياً كما هو الحال في المفعول به، الذي يُتصور معه وقوع فعل الفاعل على المفعول، أمَّا الظرف فلا تتوافر فيه هذه السمة، إذ لا نرى فيه أكثر من المسوغ التركيبي الذي دفع النحاة لضمّه إلى المفاعيل، كما أنَّ الفتحة في آخره لا تتعدَّى أن تكون مسوغاً شكلياً غير جوهريٍّ، وعليه فهو مظهر من

---

(1) أبو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص46.

(2) أشرنا سابقاً إلى أن من شروط النصب على الظرفية أن يكون النمط مبهماً أي غير محاط بحدود، فلا يمكن تحديده، وأسماء المكان ليست مبهمة جميعها، ولكنَّ كثيراً منها محدَّدٌ بحدود يمكن تصورها على الأقل، وهذه الأسماء مما لا يمكن نصبه على المفعول فيه، وأما الجهات مثلاً، فغير محدّدة، مثل: أمام، خلف، فوق، تحت، قدّام... وأما الأسماء الدالة على الزمان، فتصلح برمتها للنصب على هذا المعنى التركيبي، لأنَّ الزمان نفسه غير محدد، انظر: السيوطي، همع الهوامع، 150/3، انظر: عبابنة، في النحو العربي المقارن، مرجع سابق (الهامش)، ص242.

مظاهر اللغة يعبّر به عن وعاء حدوث الفعل لأن الظرف هو الوعاء. وأفضل منه من هذه الجهة استعمال مصطلح الظرف (ظرف الزمان وظرف المكان)[1].

إذ عبّر عنه الخليل بن أحمد بهذا المصطلح أي الظرف[2] واستعمله سيبويه بقوله: "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء وتكون فيها"[3]، ثم استعمله الأخفش بقوله: "الظرف هو ما يكون فيه الشيء"[4]، واستعمله المبرد بقوله: "هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة..."[5]، ثم استعمله ابن السراج[6] والزجاجي[7] والنحاس[8] وأبو علي الفارسي[9] وغيرهم. وقد استعمل النحاة مصطلحات أخرى للدلالة على الظرف أو أحد نوعيه، كمصطلح (الأيام) الذي استعمله سيبويه من البصريين[10]، ومصطلح (الزمان) الذي استعمله الأخفش الأوسط[11] وغيرهما، ويسميه الكسائي من الكوفيين بــ(المحل) أو (المحالّ)[12].

ويتبيّن مما عُرض من مصطلحات أن الظرف هو ما يحسن أن نقدِّر فيه معنى (في) باطّراد، ولو بحثنا في الكتب النحوية عن معنى (في) لوجدنا أنَّها تحمل

---

(1) انظر: عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص242.

(2) ابن منظور، لسان العرب، مرجع سابق (ظرف): 2748/4.

(3) سيبويه، الكتاب، 403/1-404، وانظر: 216/1، 219/1.

(4) الأخفش، أبو الحسن، (1981م)، معاني القرآن، ط2، تحقيق: فايز فارس، الكويت، ص49.

(5) المبرد، المقتضب، 328/4.

(6) ابن السراج، الأصول في النحو، 190/1.

(7) الزجاجي، الجمل في النحو، ص316.

(8) النحاس، إعراب القرآن، 137/1، 156.

(9) الفارسي، الحجة للقراء السبعة، 213/6.

(10) سيبويه، الكتاب، 159/2.

(11) الأخفش، معاني القرآن، ص88.

(12) ابن منظور، لسان العرب، (ظرف): 2748/4.

معنى الوعاء والظرفية[1]، قال سيبويه: "وأما (في) فهي للوعاء، تقول هو في الجراب، وفي الكيس وهو في بطن أمّه"[2]، وقال المبرد: "وأما (في) فإنّما هي للوعاء"[3]، وقال ابن جني: "ومعنى (في) الوعاء والظرفية"[4]، وعليه فقد سَمّى البصريون معنى (في) الظرفية، قال ابن هشام[5]: "في: حرف جر له عشرة معانٍ، أحدها الظرفية، وهي إما مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى: (الم ! غُلِبَتِ الرُّومُ ! فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ ! فِي بِضْعِ سِنِينَ)[6].

ويتضح من عرض المصطلحات – كذلك- أن تسمية الظرف نتاج حتمي لمعنى الظرفية، فقد أدرك العلماء أن الزمان هو ما يكون فيه الفعل أو ما يقع الفعل فيه، وكذلك المكان، فهو وعاء لهما، كما أن الإبريق وعاء لما فيه، والإبريق ظرف، فهما إذن ظروف لما فيهما[7]، إذ لا تكفي صلاحية الاسم لأن يكون ظرفاً بأن يكون اسم زمان أو مكان، لأنه قد يكون كذلك ولا يكون ظرفاً، بل لا بُدَّ من تضمُّنه معنى (في) دون ذكره[8].

وبهذا يتضح لنا بجلاء العلامة الجوهرية التي يجب أن تُوسم بها تراكيب هذا الباب، وهي تضمنها دلالة الظرفية التي قرّرها النحاة بتضمّن معنى (في) باطِّراد، وهذا هو الأصل في ظرف الزمان الذي أقيم مكانه في بعض التراكيب ألفاظٌ فُقِدتْ فيها دلالة الظرف الجوهريّة، إذ إنَّها ليست ظروفاً في الأصل بل جاءت نائبة عنها،

---

(1) انظر: المخزومي، مهدي، (1958م)، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط2، مكتبة ومطبعة باب الحلبي، القاهرة، مصر، ص310.

(2) سيبويه، الكتاب، 226/4.

(3) المبرد، المقتضب، 139/4.

(4) ابن جني، اللمع في العربية، ص73.

(5) ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ)، (2009م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر: 168/1.

(6) سورة الروم، الآيات: 1-3.

(7) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص122.

(8) عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص124.

يقول ابن السراج: "واعلم أنَّ العرب قد أقامت أسماءً ليست بأزمنة مقام الأزمنة، اتساعاً واختصاراً"[1].

وقد اقتضت الدراسة تقسيم هذه التراكيب المحمولة إلى أقسام، جاءت علـــى النحو الآتي:

ما ينوب عن الظرف من المصادر:

وفي هذه الحال يكون الظرف في الأصل اسمَ زمان مضافاً إلى اسم بعده، ثم يُحذف اسم الزمان الحامل للدلالة الظرفية، وذلك تماشياً مع الاستعمال اللغوي، ليحُلَّ محلّه المضاف إليه (المصدر) منتصباً على الظرفية دون أن يحمل أي قيمة للظرفية، وتكثر هذه النيابة في ظرف الزمان، وشرط هذا المصدر إفهام وقتٍ أو مقدار، فالأول نحو قولك: (جئتك مقدمَ الحاجِّ، وخفوق النَّجم، وخلافة فلان، وصلاة العصر)، أي وقت مقدم الحاج، وحين خفوق النَّجم، وزمن خلافة فلان، ووقت صلاة العصر، يقول سيبويه: "هذا باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: متى سِيرَ عليه؟ فيقول: مقدمَ الحاجِّ، وخُفُوق النجم، وخلافةَ فلانٍ، وصلاةَ العصرِ، فإنَّما هو: زمن مقدم الحاجِّ، وحينَ خُفُوق النّجم، ولكنه على سعة الكلام والاختصار"[2]، أما الثاني (بيان المقدار)، قولك: انتظرتك حلب ناقةٍ، أو نحْرَ جزورين[3]، أي زمن حلب ناقةٍ، وزمن نحر جزورين.

فالأنماط السابقة (مَقْدم، وخفوق، وخلافة، وصلاة، وحلب، ونحر) مصادر حقيقية جُعلت حيناً (ظرف زمان) أي إنّها حُملت على الظرفية الزمانية دون أن تحمل دلالة الظرف الجوهرية، وهي هكذا كما جاءت في التداول الاستعمالي، لذلك ذهب النحاة إلى تسويغ حملها على الظرفية إلى القول بأنَّها انتصبت على الظرفية نصب ظرف الزمان، وسبب حملها على الظرفية أنَّها لما نابت عن الزمان عرضت لها اسميّة الزمان فانتصبت انتصابه[4].

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 193/1.

(2) سيبويه، الكتاب، 222/1.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، 45/2، السيوطي، همع الهوامع، 170/3.

(4) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 517/1.

وسوّغوا نصبها على الظرفية كذلك بأن ورودها على صيغة المصدر جاء توسعاً واختصاراً، أي توسعاً في الاستعمال بجعل المصدر حيناً وهو في الحقيقة ليس من أسماء الزمان المتضمنة معنى الظرفية، واختصاراً بحذف المضاف، إذ التقدير – كما قلنا - في قولك: فعلته خفوقَ النَّجم وصلاة العصر، وقت خفوق النَّجم ووقت صلاة العصر، فحذف المضاف (وقت) الدال على الظرفية، وأقيم المضاف إليه مقامه، واختص هذا التوسع بالأحداث؛ لأنَّها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان، ولهذا جاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتاً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان[1].

ما ينوب عن الظرف من أسماء الأعيان:

ومما حمله النحويون على الظرفية تراكيب قام فيها اسم العين مقام الظرف، ومثل ذلك ما جاء في الاستعمال العربي، لا أكلِّمُه القارظين[2]، ففي هذا التركيب حذف اسم الزمان الذي يحمل قيمة الظرفية وهو (مُدَّة) وأقيم مكانه (القارظين) والتقدير لا أكلِّمه مدة غيبة القارظين[3].

ومثل ذلك ما سمع عن العرب من إنابتهم بعض أسماء الأعيان عن اسم الزمان، على حد حذف المضاف توسعاً واختصاراً وحملاً على الظرفية، كقولهم: (لا

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 2/44-45.

(2) الأصل في هذا الاستعمال أن شخصين من عنزة هما: يَقْدُمث بن عَنَزَة، ورُهْمُ بن عامر بن عَنَزَة، قد خرجا في طلب القُرْظ، وهو شجر يُدْبَغُ به، وهو ورق السَّلم يُدْبَغُ به الأَدَمُ، فلم يرجعا فضرب بهما المثل. انظر: ابن دريد، محمد بن الحسن، (د.ت)، الاشتقاق، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر. وابن منظور، لسان العرب، (قرظ): 3593/5.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 170/3.

أفعل ذلك مِعْزَى الفِزْر، ولا أكلّم زيداً الفرقدين وغيرها)، والتقدير: (لا أفعل ذلك مُدّة فُرْقَةِ غنم الفِزْرِ، ومدّة مغيب الفرقدين)[1].

ومثل هذه التراكيب يمثِّل تمرَّداً على القواعد النحوية المقرَّرة، أو بمعنى آخر يمثِّل خروجاً على إلزاميَّة تلك القواعد، وهذا الخروج لم يكن مقصوداً عند ابن اللغة، إذ ليست هنالك قاعدة نحوية تُلزمه بضرورة تحقيق معنى الظرفية في أداءاته المنطوقة، لأنه يتكلَّم ويتواصل مع شريحته اللغوية وفق ما تمليه عليه المواقف الاستعمالية، لا كما تمليه عليه قواعد النحاة، لأنَّه لا يمتلك معرفة واعية بتلك القواعد التي قُرِّرت أصلاً بعد استعماله هذا التراكيب، بل يمتلك معرفة ضمنية تلقائية تُيسِّر له الحكم على أداءاته ضمن معياري الخطأ والصواب، ولكن العالم النحوي بحكم عمله في الصناعة النحوية، وضع قواعد نحوية نصَّت على وجوب توافر القيمة الدلالية للظرف في أي تركيب نحوي يقع تحت حدودها، ثم وُجد في الاستعمال اللغوي تراكيب فُقِدت فيها تلك العلامة(علامة الظرفية)، فما كان من النحاة حينها إلا أن وجدوا في باب الظرف مسوِّغات تدفعهم إلى أن يحملوا عليه تلك التراكيب، كوجود الفتحة -التي هي علامة شكلية- على أواخر تلك الأنماط، المرتبطة عندهم بالمفعولية، زيادة على أن التركيب المحمول يحمل في بنيته التركيبية محذوفات سعى النحاة إلى تقديرها لإبراز دلالة الظرف، حتى يسوِّغوا لأنفسهم حمل مثل هذه التراكيب على باب الظرفية، مع أنَّ لفظ (القارظين)-مثلا- في قولهم: (لا أكلِّمُه القارظين) الذي حملوا لأجله التركيب على هذا الباب، لا يحمل أي قيمة للظرفية. وهذا الأمر يعيدنا إلى أنَّ النَّحاة بنوا الحدود النحوية على ما شاع واطَّرد من الأداء اللغوي، إذ جاءت تلك الحدود غير شاملة لجميع الأداءات اللغوية الصَّادرة عن أبناء المجموعة اللغوية المُحْتَج بكلامها.

---

(1) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين الأندلسيّ (ت: 672هـ)، (1982م)، شرح الكافيّة الشَّافيّة، ط1، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة، مصر: 686/2، وانظر: بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص234.

أنماط سُمعت منصوبة على الظرفية توسعاً:

ذكر النحويون أن هناك أنماطاً توسعت العربُ فيها فنصبتها على الظرفية دون أن تحمل العلامة الجوهرية، لباب المفعول فيه (الظرف) وقد جاء نصبهم إيّاها على المجاز، وذهبوا إلى تقدير تضمنها معنى (في)، نحو: أحقاً أنّك ذاهبٌ؟ والحقَّ أنك قائم. والأصل في ذلك: (أفي حقٍّ) و(في الحقِّ)[1]، وجعلوا من ذلك قول رُقَيّة الجَرْميِّ:

أحقّاً عِبَادَ اللهِ أن لست رائياً رِفاعةَ طُولَ الدَّهرِ إلا توهُّمَا[2]

فالنحاة جعلوا (حقّاً) منصوباً على الظرفية دون أن يحمل النمط قيمة الظرفية، والذي دفعهم إلى هذا هو الناحية الشكلية التي انطلقت من نظرتهم للفتحة وعلميتها على المفعولية، وقد أُعرب ظرف زمان دون ظرف المكان، لذلك يُخبر به عن المصادر ولا يخبر به عن الجثث، فلا يقال: (أحقّاً زيد)[3]، أي إنَّ العرب استعملته خبراً عن المصدر ولم تستعمله خبراً عن الجثة[4].

ولعل المبرد وابن مالك شعرا بِخُلُوِّ النمط (حقاً) من دلالة الظرفية فذهبا إلى حمله على المفعول المطلق، إذ عدّاه مصدراً بدلاً من اللفظ بفعله، وأنَّ ما بعدها من أن ومعمولها (أنك ذاهب) في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد قوله تعالى: **(أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا)**[5]، وقد ردّه أبو حيان[6]، أي إنَّ يكون مفعولاً مطلقاً لفعل

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 170/3.

(2) أبو تمّام، حبيب بن أوس (ت: 231هـ)، (1981م)، ديوان الحماسة، برواية أبي منصور، موهوب بن أحمد الجواليقي (ت: 540هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ص280، وينظر: المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت: 421هـ)، (1968م)، شرح ديوان الحماسة، ط2، نشر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان: 982/2.

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 518/2.

(4) العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، 323/2.

(5) سورة العنكبوت، الآية: 51.

(6) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 518/2.

محذوف، لأنَّ هذا الحمل أيضاً جاء استناداً إلى قرائن شكلية، وبعيداً عن الدلالة الجوهرية للمفعول المطلق، إذ لا تتضح فيه دلالة التوكيد للعامل.

ومثل هذا النمط في الانتصاب على الظرفية قولهم: (غيرَ شك أنَّك قائم) أو (جَهْدَ رأيي أنك قائم) أو (ظناً في أنك قائم)، فـ(غيرَ شك) و(جَهْدَ رأيي) و(ظنّاً مني) حملها النحويون على أنَّها منصوبة على الظرفية الزمانية توسعاً على إسقاط "في" والأصل: في غير شك، وفي جَهْدَ رأيي، وفي ظنٍّ منّي، وقالوا إنَّ الظرف فيها جميعاً خبر مقدم، والمصدر بعدها من "أنك قائم" مبتدأ مؤخر[1].

ويمكن أن يكون هناك وجهٌ آخر يمكن تخريج الأنماط السابقة عليه، وهو أن (حقاً) و(ظناً) (غيرَ) (جَهْدَ) منصوبات على نزع الخافض، وقد جاء الاستخدام على الأصل في شواهد مسموعة عن العرب تدلّل على ذلك في (حقاً)، وهو ما يبعد هذه الأنماط عن الظرفية، التي تكلّفها النحاة فيها دون وجودها حقيقة، ومن هذه الشواهد قول الشاعر:

أَفِي حقٍّ مُوَاسَاتِي أَخَاكُمْ بما لِيْ ثُمَّ يَظْلِمُنِي السَّرِيْسُ[2]

وقول الآخر:

أَفِي الحقِّ أنّي مُغْرَمٌ بِكِ هائمٌ وأنّكِ لا خِلٌّ هَوَاكِ ولا خَمْرُ[3]

فقول النحويين أن الظرف متضمَّنٌ معنى (في)، فهو مُضَمَّنٌ هذا المعنى –إنِ اطّرِدَ- في الحكم والاعتبار وفي حال كونه دالاً على الظرفية حقيقة، وهذه الألفاظ جاءت مجرورة لفظاً بالحرف، ويكون نصبها بعد حذف حرف الجر على نزع هذا الخافض؛ لأنَّ استخدام اسم الزمان ظرفاً منصوباً هو الأصل بعينه، ولا يُسمَّى اسمٌ

(1)الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 517/1.

(2) المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، 983/2، البغدادي، خزانة الأدب، 280/10، البيت من شعر (أبي زبيد الطائي).

(3) وهو من شواهد البغدادي، خزانة الأدب، 193/1، العيني، المقاصد النحوية، 322/2، خالد، شرح التصريح على التوضيح، 517/1، والبيت لفائد بن المنذر القشيري.

الزمان ظرفاً إلاَّ وهو منصوب متضمِّن معنى الظرفية، أما إذا جُرَّ فهو اسم مجرور اصطلاحاً، وإن تضمّن معنى الظرفية في السياق[1].

أمَّا **ظرف المكان** فتتمثل علامة الجوهرية في حالتين: الأولى، حالة الظرفية (الوعاء) الدالة على المكان دلالة خاصة تختلف عن الدلالة المعجمية بسبب ارتباطها بالوضع التركيبي، والثانية، حالة إبهام المكان أو "مدلول المكان غير المحدد بحدود يمكن إدراكها"[2].

وهذا ما يجب أن تحمله التراكيب المنتمية لهذا الباب، ولكن لا نعدم ورود بعض التراكيب التي فقدت هذه العلامة، ومن تلك التراكيب التي حُملت على الظرفية المكانية دون أن تحمل العلامة الجوهرية لها، ولكن الاستعمال العربي أوردها بالنصب على الظرفية، قولهم: هو منِّي مَزْجَرَ الكَلْبِ، وأنت منِّي مَقْعَدَ القابلةِ، وهو منك مَنَاطَ الثُّريّا[3]، ومنه قول الأحوص:

وإنَّ بني حَرْبٍ كمَا قَدْ عَلِمْتُمُ مَنَاطَ الثُّريَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجومُهَا[4]

ففي التراكيب السابقة جاءت الألفاظ (مَزْجرَ، مَقْعَدَ، مناطَ) منصوبة على الظرفية المكانية مع فقدها دلالة الظرف الجوهرية المتمثلة في تضمنها معنى (في) باطراد، ودلالتها على حالة إبهام المكان، أي أنْ يكون مبهماً غير محاط بحدود يمكن تصورها خروجاً عن دلالته المرادة في هذه التراكيب وهو النصب على الظرفية على نحو ما سُمِع عن العرب إلى حد وصل إلى عدِّها تراكيب ثابتة – لا يجوز التغيير في صورتها[5]، وهذا ما ذكره سيبويه من أن يونس قد زعم أنَّ ناساً يقولون هو منِّي مَزْجرُ الكلب وكذلك مَقْعَدٌ ومَناطٌ[6]،أي إنَّ قولهم هو منِّي مَزْجرُ الكلب ومَقْعَدُ القابلة، ومناطُ الثُّريّا قد خرج عن استعمال العرب لها بالنصب؛ لأنَّ للعرب

---

(1) بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص236.

(2) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص248.

(3) سيبويه، الكتاب، 1/413-414.

(4) الأحوص، شعر الأحوص الأنصاريّ، ص240، سيبويه، الكتاب، 1/413.

(5) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية، ص165.

(6) سيبويه، الكتاب، 1/416.

في ذلك دلالات مقصودة، لذلك نبّه النحويون على عدم التغيير فيها، فهي من التراكيب المحفوظة على هذه الصورة، وفي هذا دلالة على أنَّها ليست ظروفاً تحمل القرائن الجوهرية للظرف، وإنَّما حملها النحويون على الظرفية استناداً إلى قرائن شكلية ظاهرة عليها من وجود الفتحة، إضافة إلى تقديرات أخرى أجروها على معنى هذه التراكيب فقالوا: إن معناها هو منِّي مكان مزجر الكلب ومكان مقعدِ القابلة ومكان مناط الثريا.

فجاءت هذه الأنماط فاقدة لتلك الدلالة، إذ جاءت مختصّة غير مبهمة، أي إنَّ لها حدوداً محصورة، ونهايات مضبوطة يمكن إدراكها، والأصل أن لا تكون ظروفاً، ولكن العرب نطقتها بالنصب على الظرفية، وهي مما سُمع عنهم، والتقدير فيها هو منِّي مَزْجر الكلب، ومكان مقعد القابلة، ومكان مناطِ الثُّريّا، وبتعبير سيبويه، هو منِّي في المكان الذي تَقْعُدُ فيه القابلة، وفي المكان الذي نِيْطَ به الثُّريّا، ثم بين سيبويه أن الاستعمال بهذا المعنى، ولكن العربي حذف الكلام، فهي أماكن وإن لم تكن بمعنى المكان، ولكن تشبيهاً لها بذلك[1].

ومثل هذه الأنماط نُصبت شذوذاً ولا يقاس عليها[2] لافتقارها إلى الإبهام، ولكنها مقصورة على المسموع عن العرب وهذا واضح من عبارة سيبويه: "وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هو منِّي مَجْلِسَك، أو مُتَّكأَ زيدٍ، أو مربطَ الفرس، لم يجز، فاستَعْمِلْ من هذا ما استَعْمَلَتِ العربُ، وأَجِزْ منه ما أجازوا"[3]، ومثل تلك التراكيب التي حملها النحاة على الظرفية قول العرب: هو منِّى درج السيل، وهو منِّي مَعْقِدَ الإزارِ أي مكان درج السيل، ومكان مَعْقدَ الإزار[4].

ومثل ذلك يُقال في التركيب الذي حمله النحويون على باب المفعول فيه (ظرف المكان) وهو قول العرب: (مُطِرْنَا السَّهلَ والجبلَ)[5]، فهذا التركيب لا يحمل

---

(1) سيبويه، الكتاب، 414/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 530/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 414/1.

(4) المرجع نفسه: 414/1.

(5) المرجع نفسه: 159/1، السيوطي، همع الهوامع، 136/3-137.

الدلالة الجوهرية للظرف، وهي تضمّنه معنى (في) باطّراد، إضافة إلى فقده الشق الآخر من تلك الدلالة، وهو حالة إبهام المكان، فـــ(السَّهلَ، والجبلَ)، مكانان ليسا مبهمين، بل هما مكانان مختصّان لهما حدودٌ ونهايات متصورّة، ولكن حمل النحاة لهذا التركيب على الظرفية جاء لسبب وروده مسموعاً عن العرب على هذه الصورة، التي جاء فيها النمطان (السَّهلَ والجبلَ) حاملين على آخرهما حركة الفتحة التي هي علامة نصب الظروف، والمرتبطة عن النحاة بالمفعولية، لذا كانت مسوِّغاً شكلياً دفعهم إلى حمل هذا التركيب على أقرب الأبواب النحوية إعراباً له وهو باب الظرفية المكانية، إضافة إلى مسوغٍ آخر وهو دلالتهما بلفظيهما على المكانية على الرغم من كونهما ظرفين مختصين غير مُبْهمين، لهما حدودٌ ونهايات معلومة.

وقد قرّر النحاة أن هذا القول من التراكيب التي حُمِلت على باب الظرفية، هي ممَّا لا يجوز القياس عليها أو تغييرها، وأنه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن، فلا يقال: أخصبنا السَّهلَ والجبل، ولا مُطِرْنا القيعانَ والتّلُولَ بتغيير الأسماء الدالة على الأماكن، بل يقتصر فيه على مورد السماع(1).

وهذا يعني أن هذا التركيب الذي حُمِل على الظرفية، تركيب محفوظ على هذه الصورة لا يتغيَّر عنها أبداً، ويقتصر فيه على السماع، وهو تركيب ثابت الاستعمال؛ لأنَّه من المحفوظ اللغوي المختزن في الذاكرة اللغوية، وأنَّه يُستَدعى من الذاكرة اللغوية، إذ إنَّ ثبوته على هذه الصورة الصارمة لا يعطي القوانين التحويلية الموجودة في النظام اللغوي أيَّ درجة من الفاعلية التي تُتيح لنا تغيير ما يخضع للاستعمال الحر وفقاً لقواعد اللغة، بل إنَّ الذاكرة اللغوية تقدّمه جاهزاً للتداول والتواصل بين أبناء المجموعة اللغوية(2).

وفي نهاية هذا الفصل المخصص لدراسة التراكيب المحمولة على أبواب المفاعيل، وبعداً عن العموميات، نخلص إلى النتائج الآتية:

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 136/3-137، وقد أورد سيبويه تركيبين آخرين مما يجوز القياس عليهما أو تغييرهما، وهما (قُلِبَ الظَّهْرَ والبطنَ، ومُطِرنا الزّرعَ والضَّرْع)، سيبويه، الكتاب، 159/1.

(2) انظر الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية، ص164-165.

شكَّلت الفتحة التي هي علم المفعولية عند النحاة سبباً رئيساً ومسوِّغاً شكليّاً، دفع النحاة إلى حمل العديد من هذه التراكيب على أبواب المفاعيل، دون ارتباطها بالعلامات الجوهرية الخاصة بكل بابٍ منها، فمثلاً قرَّروا في تقعيدهم للغة أن يكون المفعول لأجله مصدراً، كشرطٍ مهم من شروطه، ثم يحملون على بابه من التراكيب ما لا حظَّ له من المصدرية، وتقرِّر قواعدهم –كذلك- أن يأتي الظرف مؤدِّياً لمعنى الظرفية الحقيقية، بتضمنه معنى (في) باطِّراد، ثم نجد تحت هذا الباب العديد من الأداءات التي فقدت معنى الظرفية في بنيتها التركيبية، ونصوا في تراكيب المفعول المطلق أن تكون مصادر مؤكِّدةً لعاملها، وبعد استقصاء أمثلة هذا الباب، تقع أنظارنا على تراكيب جاء فيها المفعول المطلق اسم عينٍ لا مصدر، وأنماط أخرى لا يمكننا أن نثبت دلالة المصدرية فيها، وأخرى لم يُستعمل لها أفعال من لفظها.

كما احتل باب المفعول المطلق حق الصدارة من حيث عدد التراكيب التي حملها النحاة على بابه، إذ كان غنيّاً بذلك، بسبب تعدُّد مظاهره الاستعمالية في اللغة وتعدد أقسامه؛ بسبب طواعيَّة قواعده المقعَّدة، الأمر الذي جعله واسعاً أكثر من غيره من المفاعيل الأخرى، ويليه باب المفعول به، فالمفعول فيه(الظرف)، فباب المفعول معه، ثمَّ باب المفعول لأجله.

وقد تكلَّف النحويون تأويلات وتقديرات في البنية التركيبية للتراكيب المحمولة على أبواب المفاعيل، وهذه التقديرات لا تخضع للعملية اللغوية، بل هي جانب من جوانب التفكير النحوي لدى النحاة، دعت إليه نظرية العامل التي طالت جُلَّ التفسيرات النحوية؛ لتحقيق هدفين، هما: تسويغ للحركة الإعرابية، وتحقيق عناصر الإسناد، المفضيان إلى تحقيق نمطية الجملة، التي يسعى النحاة إلى إثباتها، وهذه التقديرات التي أحدثها النحاة في بنية التراكيب بحثاً عن العامل، أدَّت إلى إفقادها الأبعاد الانفعالية التي يتطلَّبها الموقف الانفعالي، وقد ظهر ذلك في بابي المفعول به والمفعول المطلق.

وأخيراً، خرج الفصل بنتيجة مفادها أن جُلَّ التراكيب التي حُمِلت على أبواب المفاعيل وبخاصة (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه)، تعدُّ تراكيب ثابتة، وأنها في مجملها محفوظة في الذاكرة اللغوية عند أبناء اللغة، وتستدعى منها، وليست من طبيعة النظام اللغوي المجرَّد، بمعنى أنَّه لا يُبْتَدع أمثلة مَقِيْسة عليها، وهذا سرُّ عدِّها أنماطاً سماعيَّةً.

الفصل الثاني

ما حُمِل عل باب المفعول به

سنقف في هذا الفصل على أنماط حملها النحاة على بـــاب المفعـــول بـــه، إذ شكَّلت في مجملها أساليب لغوية مخصوصة، وقضية حملها على هذا الباب، تنطلـــق من نظرة النحاة إلى الفتحة، وعلميَّتها على المفعولية، أي إنَّها تنطلق مـــن علامـــات شكليَّة لا تمتُّ إلى دلالة التركيب بصلةٍ، ويشمل الفصل مباحـــث عـــدَّة تـــضمنت: (المنادى، والمُتعجَّب منه، والمنصوب على الاختصاص، والمنصوب على الإغـــراء والتحذير، والمنصوب على الاشتغال).

وقد جُعِلتْ هذه المحمولات في فصل مستقل، **لسببين**:**الأول**، أنَّها تُمَثِّل في مجملها أساليب لغوية، نظر النحاة إلى عناصرها التركيبة وعلاقاتها النحوية نظرة خاصة، تدلُّ على عُمْقِ التَّفكير النحوي لديهم؛ لانصياعهم لدلالة الفتحة المقرَّر عندهم، لذا كان من الأفضل أن تُفْرد في فصلٍ خاصٍّ؛ لِيَسْهُلَ علينا تتبُّع كل قضية منها والوقوف على جزئيَّاتها. **أما السبب الآخر**، فهو أنَّها شكَّلت مادة كبيرة تستحق أن نفردها في جزءٍ خاص من الدراسة على الرغم من ارتباطها بالحديث عن المفعول به، ومسألة حمل التراكيب على بابه، كما جاء سبب إفرادها تحاشياً تضخُّم عنوان المفعول به، وبعداً عن الوقوع في إسهاب قد يضرُّ منهجية الدراسة، ويضْعِفُ اتِّساق أجزائها.

1.2 المنـــادى:

النداء وفقاً لتعريف أبي البقاء الكفوي هو إحضار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول، وتهييج الفارغ، وأما على المستوى الاصطلاحي، فهو تصويت بمن تريد إقباله عليك لتخاطبه(1). وقد عرَّفه الشريف

---

(1) الكفوي، الكليات، 364/4.

الجرجاني فقال: "المنادى هو المطلوب إقباله بحرف ناب مناب (أدعو) لفظاً أو تقديراً"[1].

والمتتبع لأقوال النحاة حول المنادى، يجد أنهم حملوه على باب المفعول به، إذ نجد ذلك عند سيبويه عندما قدر (يا عبدَ الله) بـــ(يا، أريدُ عبدَ الله)، وعندما قدّر الخليل (إِيَّاكَ) بـــ(إيَّاكَ أعني)[2]، والمعنى أنَّه مفعول به، ثم صَرّح المبرد بأن المنادى مفعول به حيث قال: "فإذا قلت: يا عبدَ الله، فقد وقع دعاؤك بعبد الله، فانتصب على أنَّه مفعول تعدى إليه فعلك"[3]، وهو كذلك عند نحاة البصرة[4].

ولكون المنادى مفعولاً به، والنداء كلُّه منصوب[5]، و"يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو: يا عبدَ الله، يا رجلَ سوء، وشبيهاً به نحو: "يا خيراً من زيدٍ"، أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خُذ بيدي"[6]، وقول الشاعر[7]:

أيا رَاكِباً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرانَ ألا تَلاَقِيا

كما أنَّه في موضع نصب إذا كان مفرداً، معرفة أو نكرة مقصودة؛ لأنَّه حينئذٍ يكون مبنيّاً على ما يُرفع به[8].

لذا، فقد حملَ النحويون النَّداء على باب المفعول به؛ لأنَّهم وجدوا بعض أنماطه منصوبة، كالمضاف، والشبيه بالمضاف، والنكرة غير المقصودة، وعليه أقاموا قاعدتهم على اعتبار أنَّ النداء مما يُحْمَل على المفعول به، استناداً إلى وجود الفتحة، المرتبطة عندهم بالمفعولية، وأمَّا الأنماط التي جاءت مبنية على الضم

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص182.

(2) سيبويه، الكتاب، 296/1.

(3) المبرد، المقتضب، 202/4.

(4) انظر: النحاس، إعراب القرآن، 67/2، 662/3، السيوطي، همع الهوامع، 33/3، 37.

(5) سيبويه، الكتاب، 291/1.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 37/3.

(7) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، وكان قد أسر في يوم الكلاب الثاني، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ص237.

(8) سيبويه، الكتاب، 182/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 236/2.

(المنادى المفرد، والمنادى المبهم) فقد عدّها النحويون مبنية على الضم، ولكن في محل نصب، حتى لا تخرج عن نظرتهم للمنادى على أنَّه مفعول به أي منصوب على المفعوليّة، وهذه النظرة تنطلق من نظريتين سادتا التفكير النحوي العربي(1).

النظرية الأولى: نظرية العامل التي تفرض على الفكر النحوي العربي مسألة وجوب وجود العامل، ولمّا كان المنادى منصوباً أو في موضع النصب، فإنَّه لا بُدّ له من ناصب، ولما كانت الجملة لا تحتمل وجود ذلك الناصب بعناصرها الظاهرة، فقد بدأوا يبحثون عن ضالتهم خارجها.

النظرية الثانية: هي نظرية الإسناد التي رأى النحويون أنَّها تسيطر على جميع الأنماط الجملية في العربية، ولتكون الجملة سوية، لا بُدّ أن تكون إسنادية تشتمل على عنصري الإسناد (المسند والمسند إليه)، فإن لم يكونا موجودين، فلا مناص من تقديرهما، ولما كانت جملة النداء جملة غير إسنادية في بنيتها الظاهرة، فقد لجأ النحاة إلى المعنى ليحفظ القاعدة، فوجدوا أن معنى جملة النداء في المحصلة النهائية هو (أدعو أو أنادي)، ووجدوا أن تقدير هذا العامل يحقق غايتين: أولاهما إقامة عناصر الإسناد في الجملة واكتمالها، مِمَّا يحقق الاتساق للقاعدة النحوية، وثانيهما: أن هذا العامل الفعلي يسوِّغ الحركة الإعرابية، وهي حركة النصب، مع أنَّ النَّظر المباشر لجملة النداء لا يسعفنا في التماس معنى المفعولية في تركيبه.

وحتَّى يكون حديثنا عن مسألة حمل المنادى على باب المفعول به واضحاً، كان لا بدَّ من ذكر أقسام المنادى، وهي(2):

1. المنادى المضاف: وهو المنادى الذي رُكِّبَ تركيباً إضافياً، أي من المضاف والمضاف إليه، نحو: يا عبدَ الله فـــ(عبدَ الله) منادى مضاف، وهو منصوب على أيّ حال.

---

(1) انظر: الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه، ص93-94.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب، 182/2، والمبرد، المقتضب، 202/4-204، وابن هشام، أوضح المسالك، 12/4-20.

2. المنادى النكرة: ذكر سيبويه أنَّ الخليل استعمل مصطلح المنادى النكرة[1]، ثم درج البصريون بعد ذلك على استعماله وتحليله[2]، والنكرة نوعان نكرة مقصودة وحكمها البناء على الضم، نحو: يا رجلُ، ولا تنوّن، ونكرة غير مقصودة، وحكمها النصب نحو: يا رجلاً خُذ بيدي.

3. المنادى المضارع (الشبيه بالمضاف): وهو ما اتّصل به شيء من تمام معناه، نحو: يا طالعاً جبلاً، وحكمه النصب، وذكر سيبويه أن الخليل كان يرى أن العرب نصبته طلباً للخفة[3].

4. المنادى المفرد: وهو قولك: يا زيدُ، ويا عمروُ، ويا خالدُ، وهو مبني على الضم في موضع نصب عند البصريين جميعاً، واستُعمل مصطلح (المنادى المفرد) عند سيبويه[4].

5. المنادى المبهم: وهو قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا هذا الرجل، وشبههُ، فـــ(أيٌّ) منادى مبهم، والرجل وصف له، وكذلك هذا، وسائر أسماء الإشارة، على أنَّ هذا النوع ليس بمنادى في الحقيقة، فالرجل هو المنادى الحقيقي، وقد أدرك النحويون هذا، ولكنهم بحاجة إلى توضيح وجود (أيُّها) أو أسماء الإشارة في مثل هذا التركيب، وإنَّما كان أولى أن يعللوا وجود هذه التراكيب بأن العملية الصوتية تستقيم أكثر بوجودها، فالغرض من وجودها صوتي، وهو التوصل لمناداة ما فيه الألف واللام[5].

ونجد أنَّ استعمال النحاة للمصطلحات الدالة على النداء منطلقة من أمرين: الأمر الأول: المعنى الذي يؤديه أسلوب النداء من دعوة المخاطب وتنبيهه وطلب إقباله، والأمر الآخر: قضية العامل، ذلك الذي قدّره النحاة بـــ(أدعو) أو (أنادي)، لذا

---

(1) سيبويه، الكتاب، 182/2.

(2) المبرد، المقتضب، 202/4، ابن السراج، الأصول في النحو، 331/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 182/2.

(4) المرجع نفسه: 182/2.

(5) عباينة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص215.

استعمل معظم النحاة مصطلح النداء أو المنادى[1]، كما استعمل نحاة آخرون مصطلح الدعاء[2] والمدعو[3].

ولما كان المنادى منصوباً أو في محل نصب، فإنَّه لا بُدَّ من وجود عامل باعث على نصبه -كما أسلفنا سابقا-؛ لأنَّه من ثوابت النحو العربي أنَّه لا بُدَّ لكل معمول من عامل فيه، لذا، كان من الممكن أن تكون الياء عاملاً عند النحويين لولا بعض الموانع، منها: أن الياء حرف، والحرف وإن كان يسوِّغ الحركة الإعرابية إلاَّ أنَّه لا يصلح للإسناد، زيادة على أنَّه يجوز حذفه في بعض السياقات اللغوية[4]، نحو قوله تعالى: **(يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)**[5]، إذ وُجِدَ العمل دون الحرف، ولو كان حرف النداء عاملاً لما جاز حذفه وبقاء عمله[6].

لذلك ذهب البصريون إلى أنَّ العامل هو الفعل المحذوف وجوباً، وتقديره عندهم (أدعو) أو (أنادي)، لأنَّ التقدير في قولك: (يا عبدَ الله) أدعو عبدَ الله، أو أنادي عبدَ الله، وقد حُذف لكثرة الاستعمال، فلما قامت (يا) مقام (أدعو) عملت عمله، وذهب بعض البصريين إلى أن (يا) لم تقم مقام (أدعو)، وأن العامل في الاسم

---

(1) سيبويه، الكتاب، 182/2، 183، 184، والمبرد، المقتضب، 202/4، ابن السراج، الأصول في النحو، 330/1-331.

(2) المبرد، المقتضب، 298/3-299، 4-202.

(3) سيبويه، الكتاب، 229/2، المبرد، المقتضب، 298/3-299، 216/4، ابن السراج، الأصول في النحو، 329/10.

(4) انظر: الحنيطي، خلدون، (1998م)، المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص135.

(5) سورة يوسف، الآية: 39.

(6) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، (1992م)، نتائج الفكر في النحو، ط1، تحقيق: عادل أحمدعبد الموجود، و علي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص61.

المنادى (أدعو) المقدّر دون (يا)، والذي عليه الأكثرون هو الرأي الأول[1]، وذهب بعضهم أنَّ العامل حرف النداء على أنَّه اسم فعل، بمعنى (أدعو) كـــ(أف) بمعنى أتضجّر، ورُدّ ذلك بأنَّ أدوات النداء لو كانت أسماء أفعال لتحمّلت الضمير[2]، والسهيلي لا يرى أن مردّ النصب تسليط العامل، بل يرى أن المنادى منصوب بعامل معنوي، فهو منصوب بالقصد إليه[3] وإلى ذكره[4].

لذا، فإنَّ النحاة كانوا مضطرين إلى هذه التأويلات والتقديرات، لأنَّهم مجبرون على البحث عن اتساق قواعدهم النحوية لتشمل الأنماط اللغوية المستعملة جميعها، والحق أنَّ العامل الذي سعى النحاة إلى تقديره ليس من جسم اللغة المستعملة، لكنه جزء مهم من القاعدة النحوية، لذلك سعوا إلى تقديره ليحققوا عناصر الإسناد في الجملة هذا من جهة، وليتمكنوا من تسويغ الحركة الإعرابية من جهة أخرى، كسببين

---

(1) سيبويه، الكتاب، 296/1، المبرد، المقتضب، 202/2، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 304/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 236/2. يقول ابن الحاجب: "والوجه ما قاله النحويون في أنَّه منصوب بفعل مقدّر دل عليه هذا الحرف المسمّى حرف النداء، وأنه كان الأصل، يا (أدعو) زيداً... فلما كثر استعماله حذفوا الفعل تخفيفاً واقتصروا عليه، فكان المُوجِبُ لحذفه كثرةَ استعماله، ووقوع حرف يدل عليه في محله". ابن الحاجب، الإيضاح، 251/1، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 33/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع، 34/3.

(3) وثمّة نقطة مهمة في هذا الأسلوب تستوقف الباحثين، وهي أنَّ التقدير، وأعني تقدير عامل ينصب المنادى هو (أدعو أو أنادي)، يقتضي بالضرورة أن يكون نمط النداء جملة تامة، والحقيقة التي أدركها الباحثون أن نمط النداء لا يفيد معنى متكاملاً إلاَّ بوجود الجواب أو المقصود من النداء، فعندما نقول: يا خالدُ!، فإنَّه يبقى في النفس شيء، حتى إذا قلنا: أقبل، اكتمل المعنى، وحَسُنَ السكوت على العبارة. انظر: عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص209، وعلى هذا فالنداء "شيء يفتقر إلى الحدث بعده"، والسامرائي، إبراهيم، (1966م)، من أساليب القرآن، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الفرقان، عمان، الأردن، ص41.

(4) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص610.

دفعا النحاة إلى حمل المنادى على باب المفعول به، استناداً إلى دلالات شكلية، مع خلوِّه من الدلالة الجوهرية على معنى المفعولية.

وبناءً على ذلك، فقد قام النحاة بحمل المنادى على باب المفعول به وضمُّوه إليه دون أن يرتبط مع حالة المفعولية الحقيقية بأي علامة جوهرية، فعلامة المفعول الجوهرية، -التي أشرنا إليها سابقاً- هي تشكُّلُ الصورة الذهنية التي تفضي إلى تصور وقوع الحدث على المفعول به في الزمن الذي يمثِّلُه هذا الحدث، فعندما نقول: أكلَ الرجلُ الفاكهةَ، فإنَّه يتشكَّلُ في ذهن أبناء اللغة أو الذين يعرفونها صورة ذهنية توضح الحدث (الأكل)، ومن وقع عليه (الفاكهة)، في حين أن المنادى لا تتضح فيه هذه العلاقة، ولذا، الأمر الذي دفع النحويين إلى توظيف العلامات الشكلية التي تسوِّغ ضم المنادى إلى المفعول به[1] كوجود الفتحة على آخر النمط المنصوب، التي لا تدل على الحقيقة الجوهرية للمفعولية، فالخليل –رحمه الله- كان يعلل نصب المنادى المضاف والنكرة بأنَّه يعود إلى رغبة العرب في طلب الخِفَّة، لأنَّ الفتحة حركة خفيفة مستحبّة عندهم، يقول سيبويه: "وزعَمَ الخليل –رحمه الله- أنَّهم نصبوا المضاف، نحو: يا عبدَ الله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام"[2]، ومعنى طول الكلام هنا هو أن النصب لم يكن مرتبطاً بعامل من العوامل، سوى الصعوبة المتحصلة عن هذا الطول، علماً أن سيبويه هو أول من حكم على أنَّ المنادى منصوب على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وأنَّ المنادى المفرد (رفعٌ) في موضع نصب[3].

وما سبق يجعل من باب المنادى في النحو العربي خاضعاً لمستوى التحليل اللغوي في كثير من جزئيّاته، ويبعده عن مستوى التركيب اللغوي؛ إذ يصبح المقصود هو تسويغ حركة النصب في بعض الأداءات، كالمنادى المضاف، والنكرة غير المقصودة، زيادة على إقامة عناصر الإسناد.

---

(1) ينظر: عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص261.

(2) سيبويه، الكتاب، 182/2.

(3) المرجع نفسه: 182/2.

والنحاة في هذا المقام، حين سعوا إلى التقدير والتأويل في بنية أسلوب النداء، جعلوا من جملة النداء جملة فعلية، كما هي الحال في جعلهم جملةَ نعم وبئس وجملة التعجب من هذا القبيل أيضاً، وهذا مما لا يراه بعض المحدثين كعبد الرحمن أيوب، إذ ليس من الممكن أن تعد جملة النداء من الجملة الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية، فالجمل عنده –أي عند عبد الرحمن أيوب- جمل إسنادية وجمل غير إسنادية، والإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية، أما الجمل غير الإسنادية فجعل منها جملة النداء والتعجب وجملة نعم وبئس، ومع هذا فقد أفرد النحاة القدماء جملة النداء في باب قائم بذاته، كما أفردوا لجملة التعجب ونعم وبئس أبواباً قائمة بذاتها(1)، وهذا يدل على أنَّهم ينظرون إلى هذه الجمل من بينها جملة النداء نظرة تركيبية خاصة تختلف عن نظرتهم إلى الجمل الإسنادية التي تتوافر فيها عناصر الإسناد بوضوح، وربَّما تمثَّلت هذه النظرة بأنها تراكيب تدلُّ على أساليب مخصوصة تحمل دلالات معيَّنة، غير أنَّ هذه النَّظرة لم تمنعهم من التقدير في بنيتها، لتحقيق العلاقات الإسنادية، وتسويغ النصب، حملاً على باب المفعول به.

وانسجاماً مع الكلام السابق يرأى بعض المحدثين أن المنادى مركب لفظي حقه أن ينصب لا لأنه مفعول (أدعو) أو (أنادي)، إذ ليس فيه معنى الفعل المتعدي الدال على الحقيقة الجوهرية للمفعولية، وليس فيه إسناد، وأن حركته ليست أثراً لعامل، ولكنها حركات لا بُدَّ لها من وصل الكلام، كما أنَّ من حقه أيضاً أن يكون منصوباً؛ لأنَّه ليس مسنداً إليه فَيُرْفع، ولا بمضاف فيُجر، وحروف النداء تدل على التنبيه أصالةً لا نيابةً(2).

ونعود إلى ما أشرنا إليه –سابقاً- في مسألة المنادى المفرد العلم المبني على الضم، نحو: (يا زيدُ)، والنكرة المقصودة، نحو: (يا رجلُ) والمنادى المبهم، نحو: (يا

---

(1) أيوب، عبد الرحمن محمد، (د.ت)، دراسات نقدية في النحو العربي، مؤسسة الصباح، بيروت، لبنان، ص129.

(2) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص30، 218، ونهر، هادي، (2004م)، التراكيب اللغوية، دار اليازوري العلمية، بيروت، لبنان، ص255-256.

أيُّها الرجلُ)[1]، ففي هذه الأنواع –وعلى الرغم من بنائها على الضم- اضطرَّ النحويون إلى القول بأنه منادى مبنيٌّ على الضم- ولكن في محل نصب مفعول به، لأنَّ المنادى في نظر النحاة منصوب، لذا سعوا إلى أن تكون كل أقسامه منصوبة أو في موضع نصب، ، وذهبوا إلى تقدير العامل في نصب هذه الأنماط والمحذوف وجوباً، وقدّروه بـــ(أدعو) أو (أنادي)، وذلك لتعميم القاعدة وطرد الباب على وتيرة واحدة، أي إنَّ المنادى المبني على الضم إذا كان مفرداً –معرفة أو نكرة مقصودة- فهو في موضع نصب، لأنه حينئذٍ يكون مبنياً على ما يُرفع به[2].

وهذا ما نجده عند ابن السراج الذي يعلل بناء المفرد على الضم بمشابهته الضمير المبني، فإذا وقع النداء المفرد موقع الضمير فإنه يكون مبنياً كذلك[3] بقوله: "فلما وقع زيد وما أشبَهَهُ بعد (يا) في النداء موقع أنت والكاف وأنتم، وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُني"[4].

فهذه علة البناء عنده، أما علة البناء على الضم دون غيره فتتضح في قوله: "فأما تحريكه بالضم دون غيره، فإنهم شبَّهُوهُ بالغايات نحو (قبلُ) و(بعدُ) إذا كانت تعرب بما يجب لها من الإعراب إذا أضفتها، وهو النصب والخفض دون الرفع، وتقول: جئت قبلك، ومن قبلك، فلما حذف فيها الاسم المضاف إليه بُني الباقي على الضم، وهي الحركة التي لم تكن له قبل البناء، فَعُلِمَ أنَّها غير إعراب"[5].

---

(1) المنادى المبهم: وهو قولك: يا أيها الرجل، ويا هذا الرجل، وشبهه، فـــ(أيٌّ) منادى مبهم، والرجل وصف له، وكذلك (هذا) وسائر أسماء الإشارة. عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص215.

(2) سيبويه، الكتاب، 182/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 236/2.

(3) خضير، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص134.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو، 333/1، ينظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 302/1.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 333/1.

وذكر الأنباري[1] –حسب رأي البصريين- أنَّه لما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيّاً، كما أن اسم الخطاب مبني، وإنما وجب –عندهم- أن يكون مبنياً على الضم لوجهين:

أحدهما: أنَّه لا يخلو: إما أن يُبنى على الفتح، أو الكسر، أو الضم، فبَطُل أن يُبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبَطُلَ أن يُبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يُبنى على الفتح وأن يُبنى على الكسر تعيّن أن يُبنى على الضم.

والوجه الثاني: أنه بُني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف، لأنَّه إذا كان مضافاً إلى النفس كان مكسوراً، وإذا كان مضافاً إلى غيرك كان منصوباً، فبُني على الضم؛ لئلا يلتبس بالمضاف؛ لأنَّه لا يدخل المضاف.

ولم يتوقف البصريون عند جعله مبنياً على الضم، بل هو –عندهم- في موضع نصب، لأنَّهم في الأصل حملوا المنادى بأنماطه المنصوبة على المفعول به ثم عمَّمُوا ذلك على المنادى المبني على الضم (العلم المفرد، والنكرة المقصودة، والمنادى المبهم) وذهبوا إلى تقدير العامل وقالوا: "وإنَّما قلنا: إنه في موضع نصب لأنه مفعول، لأن التقدير في قولك: (يا زيدُ) أدعو زيداً أو أنادي زيداً، فلما قامت (يا)[2] مقام (أدعو) عملت عمله"[3].

ثم ذهبوا –بعد ذلك- إلى تقديم الدلائل التي تسوِّغ قولهم أن المنادى المبني في موضع نصب، وأنه بمنزلة المضاف وإن أُفْرِدَ، لأنَّه في النهاية محمول على المفعول به، قولهم: والذي يدلّ على أنَّه في موضع نصب أنك تقول في وصفه: (يا زيدُ الظريفَ) فالنصب حملاً على الموضع، كما تقول (يا زيدُ الظريفُ) بالرفع حملاً

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 303/1، ينظر: الأنباري، أسرار العربية، ص204.

(2) ذهب بعض البصريين إلى أن (يا) لم تقم مقام (ادعو) وأن العامل في الاسم المنادى (أدعو) المقدر، دون (يا)، والذي عليه الأكثرون هو الرأي الأول. الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 304/1.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 304/1.

على اللفظ، كما تقول: (مررت بزيدٍ الظريفِ والظريفَ) فالجر على اللفظ، والنصب على الموضع، فكذلك ها هنا: نُصب لأن المنادى المفرد في موضع نصب لأنه مفعول، ثم يقررون أن هذا هو الأصل في كل منادى، ولهذا بقي (المنادى المضاف والمشبه بالمضاف) على أصلهما في النصب لأنه لم يَعرض لهما ما يوجب بناءهما كالمنادى المفرد[1].

أي إنَّهم نصبوا (الظريفَ) في جملة (يا زيدُ الظريفَ) لأنه صفة لمنصوب وإن كان مبنياً على الضم، لأن المنادى كله منصوب، ومثله من الشعر قول العرب:

أزيدُ أَخَا وَرْقَاءَ إن كنتَ ثَائراً فقد عَرَضَتْ أَحْنَاءُ حَقٍّ مُخَاصِمِ[2]

والشاهد فيه نصب (أخا ورقاء) جرياً على محل المنادى المفرد (أزيدُ) وهو النصب، لأنه هنا وصفٌ لمنادى في موضع نصب[3].

ومما سبق يتبين لنا أن النحاة وبخاصة البصريون، كانوا حريصين على إثبات صفة المفعولية للمنادى في جميع أنماطه، لأنه –عندهم- مفعول به، مع فقده دلالة المفعولية الحقيقية.

وفي الوقت الذي يأتي فيه وصف المنادى المفرد المبني منصوباً، يورد النحاة أنماطاً يأتي بها وصف المنادى مرفوعاً كما في قولهم: "يا زيدُ الطويلُ" حملاً على اللفظ، وحتى في العطف على المنادى المفرد المبني فقد ورد بالنصب وبالرفع كما في "يا زيدُ والنَّضْرَ"، بعطف (النَّضْرَ) بالنصب، وبالرفع كما في قولهم:"يا زيدٌ والنَّضْرُ"، إذ ذكر سيبويه أن الرفع هو الأكثر في كلام العرب عطفاً على اللفظ[4]،

---

(1) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 304/1.

(2) الشاهد بغير نسبة في: ابن منظور، لسان العرب، (حنا)، 1033/2، وفي سيبويه، الكتاب، 183/2.

(3) سيبويه، الكتاب، (الحاشية): 183/2، 184.

(4) المرجع نفسه: 187/2.

ومثل ذلك قراءة الأعرج[1] (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ)[2] برفع (الطيرُ) عطفاً على لفظ الجبال.

وبعد هذا، فإنَّ محاولة النحاة لحمل المنادى على باب المفعول به بعد تقديرهم الفعل الناصب في جملته لتسويغ الفتحة من جهة وإقامة العناصر الإسنادية من جهة أخرى، قد أدت إلى إخراج أسلوب النداء عن طبيعته وحوَّلته عن القصد الإنشائي الذي وُجِدَ من أجله إلى لفظ الخبر المحتمل الصدق والكذب، ذلك أن أسلوب النداء إنشائي[3]، والفعل المضمر فيه "لو تُجشِّمَ إظهاره فقيل أدعو زيداً وأنادي زيداً لاستحال أمر النداء، فيصار إلى لفظ الخبر المحتمل الصدق والكذب، والنداء مما لا يصحُّ فيه تصديق ولا تكذيب"[4]، أي إنَّ الفعل "إذا أُظْهِرَ تغيَّر المعنى وصار النداء خبراً"[5].

لذا، فإنَّ جمهور البصريين جعلوا المنادى مفعولاً به، وحملوه على بابه مع مخالفته دلالة المفعولية، وبسبب تقديرهم فعلاً عاملاً به تغيّرت طبيعة الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر، وأصبح رفع الصوت خفضاً له، وانعدمت العلاقة بين (يا زيدُ) الذي يُطْلَبُ الإقبال منه، وتشرئب إليه النفس، ويتطلع إليه السمع والبصر، وبين (أدعو زيداً) الكلام الخبري المتأرجح بين الشك واليقين، والصدق والكذب، الذي لا يساعده تركيبه ولا معناه على مد الصوت فيه"[6]، ولذا "اقتصر العربي في هذا الأسلوب على الحرف الذي يُراد به التنبيه، والاسم المنادى"[7].

---

(1)سيبويه، الكتاب، (الحاشية): 187/2.

(2) سورة سبأ، الآية: 10.

(3) ابن هشام، مغني اللبيب، ص373.

(4) ابن جني، الخصائص، 186/1.

(5) ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي (ت: 92هـ)، (1982م)، الرد على النّحاة، ط2، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص80.

(6) الحريزي، فلسفة المنصوبات في النحو العربي، ص363.

(7) الكوفي، نجاة عبد العظيم، (1987م)، بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص180.

وفي الوقت الذي يربط النحويون فيه حمل المنادى على المفعول به بدلالة حركة الفتحة على المفعولية، نجد من الباحثين من يربطها – أي الفتحة التي هي حركة المنادى- بوظيفته اللغوية وهي طلب الإقبال والانتباه، ثم يوضح ذلك بأنَّه إذا كانت الحركات من حيث الوضوح (أي الوضوح السمعي) على درجات، فأوضحها الفتحة ثم الضمة ثم الكسرة[1]، فإنَّهم تركوا الكسرة لرخاوتها وهبوط درجة وضوحها، فبقيت حركتان: الضمة والفتحة، فاختصت الضمة بالمنادى المفرد والنكرة المقصودة؛ لأنَّ إقبال المنادى وضمه ومد الصوت فيه وفي الأداة التي قبله أمور كافية لإسماعه، واختصت الفتحة بالنكرة غير المقصودة وبالمنادى المضاف والشبيه به، لأنَّ غير المقصود يحتاج إلى حركة واضحة لإسماعه، والفتحة وتنوينهما من أنسب الأصوات له[2]، أي إنَّ هذا الرأي يربط بين الحركة الإعرابية واستعمال أسلوب النداء.

2.2 المُتعجَّب منه:

مصطلح التعجب من المصطلحات القديمة، فقد استعمله سيبويه ثم استعمله المبرِّد، وابن السراج، والزجاجي، وابن جني، والزمخشري. وهو عندهم جميعاً يلتقي عند نقطة واحدة، وإنِ اختلفت العبارة، وهي التعبير عنه بصيغتين قياسيتين، هما: ما أفْعَلَه، وأفْعِلْ به، وسيأتي الكلام عنها فيما بعد[3].

ويُعرِّف الشريف الجرجاني التعجب بأنَّه "انفعالُ النفس عما خفيَ سَبَبُهُ"[4]، أي هو "انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر يَخفى سببه، ولهذا قيل إذا ظهر السَّبَبُ بَطَلَ العجبُ"[5].

---

(1) الحريزي، فلسفة المنصوبات في النحو العربي، ص263.

(2) الحريزي، فلسفة المنصوبات في النحو العربي، ص263-264.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 497/3، والمبرد، المقتضب، 173/4، وابن السراج، الأصول في النحو، 98/1-101، والزجاجي، الجمل في النحو: 99، وابن جني، اللمع في العربية، ص136. والزمخشري، المفصل، ص276.

(4) الجرجاني، التعريفات، ص66.

(5) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 307/2.

ونعود إلى صيغتيه القياسيتين عند النحاة، وهما[1]: (ما أَفْعَلَهُ)، فيُقال: ما أحسنَ زيداً!، و(أَفْعِلْ به)، فيقال: أَسْمِعْ بزيدٍ![2]. فقد اختلف النحاة في إعراب الاسم المنصوب في الصيغة الأولى (ما أحسن زيداً) فالبصريون على أنه مفعول به[3]، غير أنَّهم اتَّفقوا على إعراب (ما) مبتدأ، لكنهم اختلفوا في ماهيتها؛ فسيبويه ومن جاء بعده يقولون: إنَّ (ما) نكرة تامة بمعنى (شيء) وجاز الابتداء بها لتضمنها معنى التعجب، والجملة الفعلية بعدها في محل رفع خبر[4]، أمَّا الأخفش فيرى أنَّها معرفة ناقصة، أي إنَّها محتاجة إلى صلة في إفهام المراد، فهي كالاسم الموصول، والجملة بعدها صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والخبر محذوف تقديره، الذي أحسنَ الشيء شيء أعظم[5]، ومنهم من رأى أنَّها نكرة ناقصة تحتاج إلى صفة، والصفة هي الجملة الفعلية بعدها[6].

وقد فسَّر الأنباري زيادة (ما) في التعجب دون غيرها في جملة: (ما أحسَنَ زيداً)، على أنَّها بقصد الإبهام، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفس، لاحتماله أموراً كثيرة، فهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها[7].

ومن المحدثين كتمام حسان مَنْ يعدها، أداة تعجب[8]، أما مهدي المخزومي، فيرى أنها وجملتها بناء لفظي مركب نُسي استعماله القديم، وصار يستعمل في

---

(1) وللتعجب –كذلك- صيغ أخرى سماعيّة، منها: "سبحان الله" وفي الحديث: "سبحان الله إن المؤمنَ لا يَنْجُسُ"، ومنها "لله درّه"، و"يا لك من ليل". انظر: السيوطي، همع الهوامع، 63/5.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 139/2.

(3) الزجاجي، الجمل في النحو، ص99، ابن جني، اللمع في العربية، ص217.

(4) سيبويه، الكتاب، 72/1-73، ابن السراج، الأصول في النحو، 99/1.

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 149/7.

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، ص392.

(7) الأنباري، أسرار العربية، ص76.

(8) حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص114.

التعجب، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل، ومن غير المجدي تحليله إعرابياً كما تحلل المركبات الإسنادية[1].

أما المجرور في الصيغة الثانية (أحسنْ بزيدٍ) فأكثر النحاة على أنَّه فاعل ولفظ الفعل لفظ الأمر، ومعناه الخبر، فمعنى (أَحْسِنْ بزيدٍ) صار زيدٌ ذا حُسْن[2].

ومثله "كفى بالله، والمعنى كفى الله، لأنَّه لا فعل إلا بفاعل، وزيد فاعله إذا قلت: أكرم بزيد، لأن زيداً هو الذي كَرُم، وإنما لزمت الباء هنا الفاعل لمعنى التعجب، وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار"[3].

وعلى هذا فالنحاة يفرِّقون بين إعراب المتعجّب منه في الصيغتين مع أن المعنى واحد[4]، وقد علل ذلك ابن السراج بقوله: "فإن قال قائل: كيف صار هنا فاعلاً (أي في جملة أكرم بزيدٍ) وهو في قولك: ما أكرمَ زيداً مفعول؟ قلنا: قد بيّنا أن الفاعل في هذا الباب ليس هو شيئاً غير المفعول، ألا ترى أنَّكَ لو قلت: ما أحسن زيداً، قيل لك فسِّره وأوضح معناه وتقديره: قلت على ما قلناه: شيء حسَّن زيداً، وذلك الشيء الذي حسّنَ زيداً ليس هو شيئاً غير زيد، لأنَّ الحسن لو حَلَّ في غيره لم يحسن هو به"[5].

وقد كثرت آراء النحاة في هاتين الصيغتين، وبدا لنا فيما سبق أنهم اختلفوا في إعراب (ما) وفي (أفعل) هل هو اسم أم فعل[6]، وكل هذا يدل على أنَّ النحاة

---

(1) المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ص215.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 101/1، السيوطي، همع الهوامع، 5/57-58.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، 101/1.

(4) خضير، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص73.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، 101/1-102.

(6) ذهب الكوفيون إلى أن (أَفْعَلَ) في التعجب، نحو: "ما أحسنَ زيداً" اسمٌ. واحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنَّه اسم أنَّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرَّف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء. واحتجوا بأنَّه اسم –كذلك- أنَّه يَدْخُله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، واستدلوا بقول الشاعر قيس بن الملوح:

يا ما أُمَيْلِحَ غِزلاناً شَدَنَّ لنا   من هاؤلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

أجهدوا أنفسهم في تحليل هذا الأسلوب اللغوي، حتى إنَّهم دخلوا في جدلٍ كثير، وكل هذا مردّه إلى إعرابهم للاسم المتعجَّب منه مفعولاً به، والعامل فيه الفعل الجامد (أفعلَ)، وفيه يقول سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل، ولم يتمكّن تمكُّنه، وذلك قولك: ما أحسن عبدَ اللهِ، زعم الخليل أنَّه بمنزلة قولك: شيء أحسنَ عبدَ الله، ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيلٌ ولم يُتكلَّم به، ولا يجوز أن تقدِّم عبدَ الله وتؤخِّر (ما) ولا تزيل شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا"(1).

ويقول المبرد: "هذا باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعوله، وفاعله مبهم، ولا يتصرف تصرّف غيره من الأفعال، ويلزم طريقة واحدة؛ لأنَّ المعنى لزمه على ذلك، وهو باب التعجب، وذلك قولك: ما أحسنَ زيداً، وما أكرم عبدَ الله، فـــ(ما) اسم مرتفع بالابتداء، و(أحسنَ) خبره، وهو فعل، و(زيداً) مفعول به، فتقديره: شيءٌ

انظر: الملوح، قيس، (د.ت)، ديوان مجنون ليلى، جمعه وحققه عبد الستار فراج، مكتبة مصر، القاهرة، مصر، ص130. والشاهد فيه قوله (أُمَيْلِح) حيث صُغِّر (أملح) وهو فعل التعجب.

واحتجوا كذلك بأنَّه اسم، أنه تَصِحُّ عينه، نحو: "ما أقومَهُ" و"ما ابْيَعَهُ" كما تصح العين في الاسم نحو: "هذا أقوم منك".

وذهب البصريون إلى أنَّه فعلٌ ماضٍ، وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين، واحتجوا على فعليته بأمور: أنه إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية، نحو: (ما أحْسَنَني عندك)، ونون الوقاية تدخل على الفعل لا على الاسم. وبعضهم تمسّك بالقول بفعليته أنَّه ينصِب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات، خاصة على التمييز، نحو: "زيد أكبر منك سنّاً"، واحتجوا كذلك بفعليته أنَّه جاء مفتوح الآخر، ولولا أنَّه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على الفتح وجه؛ لأنَّه لو كان اسماً لارتفع لكونه خبراً لــ(ما) على كلا المذهبين. انظر المسألة رقم: 15، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 125/1-140.

(1) سيبويه، الكتاب، 72/1-73.

أحسنَ زيداً، إلاَّ أنَّ معنى التَّعجب دخله مع (ما) ولا يكون ذلك في شيء غير (ما)"[1].

وهنا نجد أنَّ سيبويه والمبرد قاما بتفسير تركيب أسلوب التَّعجب الإنشائي وتحليله، بجملة فعلية خبرية، تفقد التركيب المعنى الذي وُضع لأجله، وهو التعجب، ولكن سيبويه لم يغفل هذا الأمر، وقام بتداركة بقوله:"وهذا تمثيل لم يتكلَّم به"، أي إنَّ هذا تفسير للعلاقات التركيبية من أجل المعنى[2] فهو يعلم أن هذا التركيب يلزم صورة يجب ألا تتغير أو تتبدل؛ لأنها من التراكيب المسكوكة التي يتغيَّر مقصودها عند تغيُّرها أو تبدلها، ولكن الأمر يتطلب – عند النحاة – البحث عن العامل وإقامة عناصر الإسناد، لأنَّهم يرمون إلى اتساق القاعدة، ولذلك نجد أنَّ تركيزهم على جانب مستوى التحليل اللغوي، جاء بعيداً عن الدلالات الجوهرية ومستوى التركيب اللغوي.

ونجد أنَّ دأب النحاة في إقامة العناصر الإسنادية في الجملة العربية، ألجأهم إلى افتراض صور منطوقة تحقق لهم شرط الإسناد في أسلوب التعجب[3]، وهذا الأمر أوقعهم في جدالٍ غير لغوي حول ماهيّة (ما)، لذا نجدهم يذهبون إلى أنَّها (اسم) انطلاقاً من نظرتهم الصارمة إلى المكونات الإسنادية لتركيب أسلوب التعجب، والذي دفعهم إلى هذه المشكلة هو إيمانهم العميق بأن الاسم المتعجّب منه منصوب على المفعولية، فقاموا بحمله على باب المفعول به، انطلاقاً من إقرارهم بأنَّ الفتحة علامة المفعولية، الأمر الذي دفعهم إلى تقدير ناصب له، فقرّروا أن ذاك الناصب وهو فعل مذكور، ففي تركيب (ما أجمل السماءَ) وجدوا أن النمط الوحيد الصالح للفعلية هو (أجملَ) لاحتوائه على بعض العلامات الشكلية كالبناء على الفتح مثلاً، ثم حاولوا البحث له عن فاعل بحكم فعليته، فقدَّروه، وهو الضمير المستتر فيه (ما

---

(1) المبرد، المقتضب، 173/4.

(2) البوالصة، عمار إلياس، (2010م)، المنصوبات في النحو العربي، ط1، دار جليس الزمان، عمان، الأردن، ص105.

(3) الزعبي، جميل محمد، (1998م)، أساليب الجمل المسكوكة في النحو العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص51.

أجمل "هو" السماء)، على الرغم من عدم وضوح العلامة الجوهرية في الفعل والفاعل والمفعول به، واستندوا لتعويض العلامة الجوهرية في مثل هذا النمط، إلى علامات شكلية كانت سبباً في اشتعال الخلاف بينهم منذ فجر الدراسات النحوية العربية.ولمّا كان مقرّراً أن الضمير يجب أن يعود على سابق –وهو من أهم قضايا الضمير- فقد قرَّروا باسميَّة (ما) التعجبية حتى يصلح عودة الضمير عليها، وهو ما أفقدها موقعها بين الأدوات، وجعلها اسماً نكرةً بمعنى (شيء)، أي: شيء أجمل السماء[1].

وقد صرَّح بعض النحاة بأنَّ الاسم المنصوب في جملة التعجب ليس مفعولاً به حقيقة، كما عند ابن بابشاذ، الذي لم يجعله مفعولاً حقيقيَّاً يصلح لانضمامه لباب المفعول به، وذلك استناداً إلى قضايا تركيبة محضة كالتقديم والتأخير؛ لأنه قد عرضت أشياء منعت من التَّصرف(بالمفعول به) بالتقديم والتأخير فضلاً على أنَّ أصله (حَسُن زيدٌ) فلما دخلت الهمزة عدَّته ولزم طريقة واحدة، وجعلته لاحقاً بالمفعول به؛ أي محمولاً عليه [2]. ومع هذا فلم نجد النحاة قد استدلُّوا على مسألة دلالة الحركة على المفعولية الحقيقية، أو حتى دلالة المكون التركيبي لأسلوب التعجب على علامة جوهرية، وكان منعهم لعدِّ الاسم المنصوب في أسلوب التعجب مفعولاً به استناداً إلى قضايا تركيبية محضة، كما أسلفنا.

مِمَّا سبق، يتبيّن لنا كيف عمل النحاة على تطويع تلك اللغة، وتأوَّلوا في البنية التركيبية لأسلوب التعجب، وحمّلوها تقديرات عدَّة، حتى يسوّغوا حمل الاسم المنصوب (المتعجب منه) على باب المفعول به، مع فقد هذا الأسلوب في مكوناته التركيبية للعلامة الجوهرية سواء للفعل –الذي اخْتُلِفَ في دلالاته على الاسمية أو الفعلية- أم للفاعل –الذي تكلفوا تقديره وهيّؤوا ظروف عودته على اسم- أم للمفعول به الذي لا يحمل علامة جوهرية حقيقية تُسوِّغ حمله على المفعولية، سوى ظهور الفتحة التي هي علامة شكلية لا غير.

---

(1) انظر: عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص359-360.

(2) ابن بابشاذ، شرح المقدمة النحوية، ص236.

ومن هذا الجانب يرفض مهدي المخزومي تحليل أسلوب التعجب إعرابياً؛ لأنَّه بناء لفظي نُسِي استعماله القديم، وصار يُستعمل في التعجب، ويرى أنَّه من العبث تحميله ما لا يحتمل، وأنَّه من غير المجدي تحليله إعرابياً كما تُحلَّلُ المركبات الإسنادية؛ لأنَّ هذا التحليل يحيل إلى تعبير آخر لا دلالة فيه على التعجب، لهذا ينبغي للنحاة أن يشيروا إليه، ويضبطوا لفظه كما ورد في الاستعمال وبيّنوا وظيفته[1]؛ فأسلوب التعجب مركبات لفظية مسموعة غير مفردة، وتثبت على صيغة وجرت مجرى الأمثال، فهي لذلك صيغٌ مسكوكة اتخذت في الاستعمال قوالب ثابتة لا تتجاوزها، وطريقة بنائية معينة لا تتخلى عنها، لأنَّ هذه الألفاظ قد اتجهت في العربية اتجاهاً خاصاً للتعبير عن فن من فنون القول، ومن المفيد ألا تدخل هذه في اختلاف النحويين وجدلهم، فتضيع في متاهات تقدير الفاعل والضمير العائد[2] وتسويغ الحركة الإعرابية المفضية إلى حملها على الباب النحوي.

3.2 الاسم المنصوب على الاختصاص:

وممِّا حمله النحويون على باب المفعول به أسلوب الاختصاص، إذ تظهر الفتحة على الاسم المختص، لتكون سبباً دفع النحاة إلى حمله على المفعول به بعد تقدير الفعل الباعث على النصب وهو (أخص أو أعني) "ومن المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدّره سيبويه بـــ(أعني)"[3].

لذا تميل الدراسات النحوية القديمة إلى جعل هذا النمط الكلامي شبيهاً بباب النداء، فكما قرروا أن النداء ينتصب بفعل مضمر تقديره (أدعو أو أنادي)، فإنَّهم يقررون هنا أن الاختصاص لا يخرج عن كونه منصوباً بفعل مضمر تقديره (أخصُّ

---

(1) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص214-215.

(2) السامرائي، إبراهيم، (1983م)، الفعل زمانه وأبنيته، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص80.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 29/3، انظر: سيبويه، الكتاب، 233/2.

أو أعْني)[1]، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "هذا بابٌ من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء، فيجيء لفظه على موضع النداء نصباً لأنَّ موضع النداء نصبٌ، ولا تجري الأسماء فيه مجراها في النداء؛ لأنَّهم لم يجروها على حروف النداء، ولكنّهم أجروها على ما حمل عليه النداء، وذلك قولك: إنّا مَعْشَرَ العرب نفعل كذا وكذا، كأنَّه قال، أعني، ولكنه فعلٌ لا يظهر ولا يستعمل كما لم يكن ذلك في النداء؛ لأنَّهم اكتفوا بعلم المخاطب"[2].

وعلى ذلك فالاختصاص على قسمين[3]:

الأول: ما كان محمولاً على النداء ومنقولاً عنه، وحكمه في البناء والإعراب كحكمه شكلاً وتركيباً[4]، وذلك قولك: اللهُمَّ اغفِرْ لنَا أيَّتُها العصَابة.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذا القسم أو الباب من أبواب الاختصاص، هو في الأصل ممَّا حمله النحاة على باب النداء حملاً كاملاً من الناحية الشكلية، ومن تراكيبه، القول السابق: اللهُمَّ اغفِرْ لنَا أيَّتُها العصَابة، وقول الشاعر:

جُدْ بِعَفْوٍ فإنَّني أيُّها العبـــ ـــدُ إلى العفوِ يا إلهي فَقِيْرُ[5]

الثاني: ما لم يكن محمولاً على النداء، ولا منقولاً عنه، وهو المحمول على المفعول به مباشرة، وهو عند أبي البقاء الكفوي: النصب على المدح بإضمار فعلٍ لائقٍ[6]، نحو: نحنُ –العربَ- أقرى الناس للضيف.

---

(1) البحلوز، علاء الدين، (د.ت)، النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص50.

(2) سيبويه، الكتاب، 233/2.

(3) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص123.

(4) التهانوي، محمد، (1963)، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر: 205/2.

(5) قائله مجهول، من شواهد: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص172، انظر: السيوطي، همع الهوامع، 29/3.

(6) الكفوي، الكليات، 76/1.

وَسَتُعْنَى الدراسة بالقسم الثاني منه، وهو ما لم يكن محمولاً على النداء ويمثل ما حمله النحويون على باب المفعول به.

وقد رأى النحويون المتأخرون أن اصطلاحات المتقدمين لأسلوب الاختصاص كانت تركز على معنى التركيب اللغوي، أي إنَّ ما استعمله البصريون من مصطلحات لهذا الأسلوب، أكثره يتبع المعنى الذي أفاده التركيب النحوي(1).

فقد استعمل سيبويه مصطلح الاختصاص، وأشرنا سابقاً إلى أنَّه حمله على النداء، لكن الأسماء فيه لا تجري مجراها في النداء، وذلك قولك: إنَّا مَعْشَرَ العرب نفعل كذا وكذا، ونحن آلَ فلان كرماء، ونحن –العربَ- أقرى الناس للضيف، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أعني أو أخص، وهو فعل لا يجوز إظهاره ولا يستعمل كما في النداء، وذلك نحو قول الشاعر عمرو بن الأَهْتَم(2).

إنَّا بني مِنْقَرٍ قَوْمٌ ذوو حَسَبٍ   فينا سَراةُ بني سَعْدٍ ونَادِيَهَا(3)

والشاهد فيه نصب (بني منقر) على الاختصاص والفخر، وذكر الاختصاص في باب النداء لأنَّ العامل فيه وفي المنادى فعل لا يجوز إظهاره، مع اشتراكهما في معنى الاختصاص والفخر(4).

والملاحظ أنَّ المصطلح الذي كسب حظَّه من الشيوع والاستعمال عند العلماء والدارسين، بين قدماء ومحدثين، هو اصطلاح (الاختصاص)، ذلك أنَّه يتقبَّل أن تنضوي المصطلحات الأخرى تحته، دون أن يقتصر على دلالة نصيّة بعينها ربّما اقتصر عليها غيره.

وفي هذا الأسلوب يأتي ضمير عام –اشترطوا ألا يكون للغائب-(5)، ثم يخصص باسم بعده منصوب، وهذا الاسم يُسمّى مخصوصاً، وقد حدّه ابن هشام بأنَّه

---

(1) عباينة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص124.

(2) سيبويه، الكتاب، 233/2، انظر: الزمخشري، المفصل، ص45-46.

(3) سيبويه، الكتاب، 233/2.

(4) المرجع نفسه: 233/2 (الحاشية).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل، 17/2.

"اسم ظاهر معرفة قُصِدَ تخصيصه بحكم ضمير قبله"[1]، فالمخصوص إذن لا بُدّ أن يكون اسماً ظاهراً وليس ضميراً، كما أنَّه لا بُدَّ أن يكون معرفة[2].

وينقسم المخصوص إلى أربعة أنواع[3]، هي:

أولاً: أن يكون أيّها أو أيّتها، ولهما حكمهما في النداء وهو الضم، ويلزمهما الوصف باسم محلًّى بـــ(أل) لازم الرفع، نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، واللهم اغفر لنا أيتها العصابة[4].

ثانياً: أن يكون مُعَرَّفاً بـــ(أل)، ومثال: نحن العربَ أقرى الناسِ للضيفِ[5].

ثالثاً: أن يكون معرفاً بالإضافة كقول الرسول r: "نحن معْشَرَ الأنبياء لا نُوَرَّث"[6]، ومثله قول –بعض الأنصار:

لنا مَعْشَرَ الأنصار مجدٌ مُؤَثَّلُ بإرْضَائنَا خَيْرَ البريَّة أحمدا[7]

قال سيبويه: "وأكثرُ الأسماءِ دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشرَ مضافةً، وأهلُ البيت، وآل فُلانٍ"[8].

رابعاً: أن يكون علماً، وهو قليل ومنه قوله: بِنَا تَمِيْماً يُكْشَفُ الضَّبَابُ[9].

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص172-173.

(2) خضير، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص141.

(3) المرجع نفسه، ص142.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص172، السيوطي، همع الهوامع، 29/3-30.

(5) السيوطي، همع الهوامع، 30/3.

(6) ابن حنبل، أحمد أبو عبد الله (ت: 241هـ)، (2001م)، مسند الإمام أحمد، ط1، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، إشراف عبد الله تركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 411/9، قال المحقق: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(7) قائله مجهول، ومن شواهد: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص172.

(8) سيبويه، الكتاب، 236/2.

(9) ابن العجاج، ديوانه، ط1، ص169. وينظر: السيوطي، همع الهوامع، 31/3. وصدر البيت: راحت وراح كعصا السباب.

وإنَّما يلجأ المتكلم إلى أسلوب الاختصاص لأغراض جاءت عند النحاة[1].

أحدها: الفخر، ومثَّل له ابن هشام بالقول السابق لبعض الأنصار:

لنا معشرَ الأنصار مَجْدٌ مؤثَّل   بإرضائنا غير البريّة أحمدا[2]

ثانيها: التواضع، ومثاله:

جُدْ بعَفْوٍ فإنَّني أيُّها العبـــ   ــدُ إلى العفوِ يا ألهي فَقِيْرُ[3]

ثالثها: بيان المقصود بالضمير، ومقاله:

إنا بني نهشل لا نَدَّعي لأبٍ   عنه ولا هو بالأَبْنَاءِ يَشْرِيْنَا[4]

وبالنظر إلى الشواهد السابقة نجد أنَّها حَوَت أنماطاً منصوبةً على الاختصاص، وهي: (معشرَ الأنصارِ) و(معاشرَ الأنبياءِ) (العربَ) و(تميماً)، التي سُبقت بضمير المتكلم، وهذه الأنماط قام النحاة بحملها على المفعول به، وسبب ذلك ظهور الفتحة على أواخرها التي هي علم المفعولية عندهم، وبالنظر إلى تركيبها نجد أن حالة المفعوليّة ليست واضحة فيها، أي إنَّ الفتحة لا تخرج عن كونها علامة شكلية دفعت النحاة إلى توظيفها لتسويغ حمل هذه الأنماط على المفعول به، إضافة إلى أنَّهم سعوا إلى تقدير عامل النصب في الاختصاص فقدّروه بالفعل المحذوف وجوباً وهو (أخصُّ أو أدعو)، وهذا العامل يسوِّغ الحركة الإعرابية، ويحقق عناصر الإسناد في التركيب.

وهذا التقدير في البنية التركيبية لأسلوب الاختصاص يفقد التركيب مراده، ويتسبّب بضياع الدلالة الإفصاحيّة التي حرص عليها المتكلم خلال نطقه، ويحوِّل التركيب من الإنشاء إلى الخبرية، ثم إنَّ أمثال تلك الأساليب لا يضرها مخالفة قواعد النحاة من العمل والعامل والحذف والتقدير؛ لأنَّ لها طريقاً عبّرت عنه بلغة العاطفة

---

(1) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص172، خضير، قضايا المفعول عند النحاة العرب، ص142.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص172، السيوطي، همع الهوامع، 31/3.

(3) قائله مجهول، من شواهد ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص172، انظر: السيوطي، همع الهوامع، 29/3.

(4) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص173.

والانفعال[1]؛ لأنَّ المتكلم إذا أراد أن يعتدَّ بنفسه فرداً أو جماعةً، فإنَّه يعمد إلى تغيير حركة الاسم الذي يلي الضمير، من الضمة –التي كانت تحقق الإسناد بين الكلمة التي هي على آخرها والضمير السابق- إلى فتحة[2]، لتصبح الجملة (نحن العربَ أقرى الناس للضيف) الأمر الذي دعا النحاة إلى التقدير لتسويغ النصب ليكون التركيبُ –بَعْدَ ذلك- صالحاً للحمل على أقرب الأبواب النحوية إعراباً له.

ويبين خليل عمايرة أنَّه لا علاقة للفتحة بالاسم الذي يلي الضمير بعامل محذوف تقديره (أعني أو أخص)، فإذا أظهرت هذا العامل فإنك لا تحس بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم إظهار هذا الفعل المقدَّر، فعندما نقول: أنا (أعني) الجنديّ أحمي الديارَ، ونحن (أخص) العربَ نكرم الضيف، لا يجد السامع من معنى الفخر والتعالي ما يجده في الجملة في حال عدم ذكر هذا العامل، ثم يقرر عمايرة أنَّ هذه الحركة الإعرابية –الفتحة- هي تعبير عن القصد والمعنى، وليست أثراً لتسليط عامل لفظي عليه[3]، ويفهم من رأيه أن الفتحة ليست علماً على المفعولية بقدر ما هي حركة تحمل دلالات مقصودة.

وهذا الأسلوب –عند أحمد كشك- يجمع بين الإنشائية والخبرية، فطرفا الجملة الكبرى يحملان قيمة الإخبار؛ في حين المعرب على الاختصاص هو وعامله يحملان قيمة الإنشاء؛ لأنه شبيه –كما يرى النحاة- بالنداء، ولهذا فإنَّ السكتة التي تظهر في النطق بعد الضمير تقوم بدور واضح في تحديد أركانه وبالاعتماد عليها نتمكّن من فهم الوظائف النحوية لهذا الأسلوب، ففي حديث الرسول **r**: "نحن معْشَرَ الأنبياء لا نورّث"[4] فإنَّ السكتة الموجودة بعد الضمير (نحن) وبعد كلمة (الأنبياء)

---

(1) الجندي، أحمد علم الدين، (1980م)، في الإعراب ومشكلاته، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، القاهرة، مصر، الجزء 46، ص137.

(2) عمايرة، خليل، (1984م)، في نحو اللغة وتراكيبها، ط1، عالم المعرفة، جدة، السعودية، ص164.

(3) المرجع نفسه، ص165.

(4) مرَّ تخريج الحديث.

تبيّن بوضوح أن كلمة (معْشَرَ) منصوبة على الاختصاص ولو لم تكن موجودة لتوهمنا في هذه الكلمة الإخبار[1].

فالنحاة الذين انشغلوا بتسويغ الحركة الإعرابية المفضية إلى الحمل على الباب النحوي، فاتهم أهم أمارة من أمارات التحليل، التي عنى بها كمال بشر تلك السمات الصوتية التي يتصف بها هذا الأسلوب، المتمثلة أساساً في التلوين الموسيقي الذي يصاحبه، فجملة (نحن-العربَ- نكرمُ الضيف) يصاحب نطقها نغمتان مختلفتان، وإن كانتا متصلتين غير منفصلتين، فالنغمة الأولى وهي (نغمة صاعدة) تصاحب الجزء الأول (نحن العربَ) ويصاحب هذه النغمة في هذا الموقف عادةً وقفة خفيفة، ووقوع نبر قوي على كلمة (العرب) دلالة على اهتمام خاص بها، وحتى تظهر الفتحة التي تحمل دلالة الفخر في هذا الأسلوب، أمَّا النغمة الثانية فتصاحب الجزء الباقي من الجملة (نكرم الضيف) لتدل على انتهاء الكلام وتمامه وتُسمّى (نغمة هابطة)، وهذا التنغيم يمكن الاعتماد عليه في توجيه الإعراب وتفسير صوره المختلفة[2].

ولا شك في أنَّ النحاة العرب قد تنبهوا لشيء من هذا، فعندما سمعوا هذه الأنماط وسجلوها، حددوا أن غرضها الفخر والاعتزاز بناءً على سماعهم لنطقها أو كما رويت لهم، وظهور الفتحة عليها دلَّهم على المقصود من التركيب، فهي لا شك تحمل دلالات يمكن الوصول إليها بالنظر إليها وإلى بنية التركيب عامَّة.

وقد استعمل سيبويه كذلك مصطلح المنصوب على التعظيم والمدح، وهو مصطلح ينظر إلى السياق الدلالي والتركيبي معاً، ويعني أنَّ النمط المدروس نُصب بفعلٍ يقدَّر بـــ(أُعظِّم أو أمدح)[3] تسويغاً للحركة الإعرابية وتحقيقاً للعناصر الإسنادية، يقول سيبويه: "ما يَنتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلَته صفةً،

---

(1) كشك، أحمد، (1983م)، من وظائف الصوت اللغوي (محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)، ط1، دون ناشر، ص106.

(2) بشر، دراسات في علم اللغة، ص26-27.

(3) الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص78.

فجرى على الأوّل، وإن شئت قطعتَه فابتَدأتَه، وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو (والحمدُ لله أهلَ الحمد)، والمُلْكُ لله أهلَ المُلْكِ، ولو ابتدأتَه فرفعتَه كان حسناً"[1].

ففي تركيب (الحمدُ لله الحميدَ "هو") نجد الفتحة قد ظهرت على آخر كلمة (الحميدَ) ممَّا دفع النحاة بسبب إقرارهم بالفتحة وعلميتها على المفعولية، إلى حمل هذا النمط على المفعولية استناداً إلى هذا المسوِّغ الشكلي وهو ظهور الفتحة على آخره، الأمر الذي دفعهم إلى تقدير عامل النصب. وورود هذا النمط المنصوب يمثِّل استعمالاً لا يمكن تجاهله، والباعث عليه إظهار التعظيم لله جَلَّ ثناؤه، وفي المقابل يذكر سيبويه أن وروده بالرفع حَسَنٌ "ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً"، وهذا يدل على أنَّ الاستعمالَيْن متاحان لابن اللغة، إن شاء نطقه بالرفع، يكون على الابتداء وهو استعمال حسن وإن شاء نطقه في استعماله بالفتح ويكون عندئذٍ محمولاً على المفعول به.

ومِمَّا حمله النحويون على المفعول به في هذا الباب –النصب على المدح والتعظيم- قراءات وردت عن الصحابة – رضي الله عنهم- جاءت منصوبةً لهذا الغرض ومنها قوله تعالى: (الْحَمْدُ للّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)[2]، حيث قرأ زيد بن علي (الحمدُ للهِ ربَّ العالمين) بنصب (ربَّ) على المدح[3]، وسأل سيبويه يونس عن هذه القراءة فزعم أنَّها عربيةٌ[4]، وقيل دَلَّ على نصبه قوله تعالى: (الحمدُ لله) في الآية، وتقديره: (أحمدُ ربَّ العالمين)[5]، وعند أبي حيان قراءة النصب فصيحة لولا خفض الصفات

---

(1) سيبويه، الكتاب، 62/2، وانظر: 194/2.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 2.

(3) أبو حيَّان، محمد بن يوسف الأندلسيّ (ت: 745هـ)، (2001م)، تفسير البحر المحيط، ط1، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 131/1.

(4) سيبويه، الكتاب، 63/2.

(5) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (2003م) تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ط3، رتّبه وضبطه وصحَّحه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 20/1، ولم يذكر وجهاً غير النصب على المدح. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العبَّاس بن يوسف،

بعدها، وضُعِّفت لذلك، وذكر أن الأهوازي حكى في قراءة زيد بن علي أنَّه قرأ (ربَّ العالمين الرحمنَ الرحيمَ) بنصب الثلاثة، وعند ذلك فلا ضعف فيها[1].

ومن ذلك قوله تعالى: **(قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ)**[2]، إذ قرأ عيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبلة وأبو حيوة وحرب عن طلحة: "علامَ الغيوب" بالنصب، وقد وُجِّهت توجيهات عدة[3]، أرجحها النصب على المدح[4]، والظاهر أنَّه بسبب ارتباط الفتحة –عند النحاة- بالمفعولية، حُملت هذه التراكيب القرآنية على المفعول به، مع فقدها دلالة المفعولية الحقيقية، لذا نجد من النحويين ومُعْربي القرآن مَنْ يورد وجوهاً أخرى يسوّغ خلالها وجود الفتحة على آخر النمط المنصوب، لأنَّ الفتحة حركة إعرابية يشترك فيها العديد من الأبواب النحوية، ومن ذلك عَدّهم (ربَّ) في قراءة زيد منصوباً على النداء أي بتقدير (الحمدُ لله يا ربَّ العالمين) أو بالقطع على التبعية[5]، وذكروا كذلك توجيهات أخرى لنصب (علاَّم) في قراءة عيسى بن عمر وزيد بن علي وغيرهما: وسوّغوا نصبه كذلك

(1994م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ط1، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 97/1، وقد أورد السمين الحلبي وجهين آخرين في توجيه القراءة، وهما: القطع على التبعية، أو على النداء وهذا أضعفها، لأنَّه يؤدي إلى الفصل بين الصفة والموصوف، انظر: 97/1.

(1) أبو حيان، البحر المحيط، 131/1.

(2) سورة سبأ، الآية: 48.

(3) وهذه التوجيهات هي النصب نعتاً لاسم إنَّ أو بدلاً منه على قلة الإبدال بالمشتق، انظر: السمين الحلبي، الدر المصون، 453/5.

(4) الأندلسي، ابن عطية أبو محمد عبد الحق (ت: 546هـ)، (2001م)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط1، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 425/4، أبو حيان، البحر المحيط، 278/7.

(5) أبو حيان، البحر المحيط، 131/1، السمين الحلبي، الدر المصون، 97/1، العكبري، أبو البقاء (ت: 616هـ)، (1996م)، إعراب القراءات الشواذ، ط1، تحقيق: محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان: 89/1-90.

على البدلية على قلة الإبدال بالمشتق[1]، وقد يكون تعدد تلك التوجيهات الإعرابية إدراكاً من النحاة إلى أن النمط المنصوب لا يحتمل –فقط- النصب على المفعولية؛ لفقده روح المفعولية في الأصل، لذلك تأوَّلوا وجوهاً أخرى قد يحتملها التركيب نفسه، إضافة إلى أن الفتحة يحتملها أكثر من باب نحوي.

ومما حمله النحويون على المفعول به –كذلك- المنصوب على الشتم، والدافع لذلك وجود الفتحة على آخره، والمرتبطة عندهم بالمفعولية، لذلك قاموا بالبحث عن الناصب؛ لأنَّه لا بدَّ لكل منصوب من ناصب، فقدّروا الفعل (أشتمُ، أو أذمُّ) ليكون عاملاً في نصب هذا الاسم، وقد مثَّل سيبويه له –المنصوب على الشتم- بقوله: "هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه وذلك قولك: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ: لم يُرد أن يكررّه ولا يعرِّفَك شيئاً تُنْكِرُه، ولكنه شَتَمَهُ بذلك"[2]، ففي جملة "أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ" جاء الاسم (الفاسقَ) منصوباً لغرض الشتم، إذ لم يُرِدْ أن يقدم لنا خبراً لا نعرفه عن زيد.

ثم يعرض سيبويه شاهداً آخر رفيع المستوى وهو قوله تعالى: **(وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ)**[3]، وهي قراءة متواترة قرأ بها عاصم إذ جاء فيها الاسم (حمَّالة) منصوباً على الاختصاص والغرض منه الشتم والذم، إذ لم يجعل الحمّالةَ خبراً للمرأة، ولكنه كأنَّه قال: (أذكُرُ حمّالة الحطب) شتماً لها، فقدّر سيبويه الفعل الباعث على النصب تسويغاً للفتحة وإن كان هذا الفعل (أذكُرُ) لا يُستعمل إظهاره[4].

وفي المقابل قرأ الجمهور (حمَّالةُ) بالرفع وهو الأصل، ولهذا خرجت قراءة عاصم عن هذا الأصل؛ لأنَّها جاءت للمبالغة في الذم، ولذا فقد تغيّر إعرابها تبعاً لتغيّر أسلوبها من الخبر المحض إلى الذم، وأما قراءة الجمهور فقد جاءت للإخبار

---

(1) الزمخشري، الكشاف، 573/3، وأبو حيان، البحر المحيط، 278/7، الأندلسي، المحرر الوجيز، 425/4، والعكبري، أبو البقاء، إعراب القراءات الشواذ، 337/2.

(2) سيبويه، الكتاب، 70/2.

(3) سورة المسد، الآية: 4.

(4) سيبويه، الكتاب، 70/2.

عنها[1]، وقد ذكر مكي بن أبي طالب أن هذه المرأة كانت قد اشتهرت بالنميمة، فجرت صِفَتُها على الذم لها، لا للتحضيض، وفي الرفع أيضاً ذمٌّ، ولكنه في النصب أبْيَنُ، لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفاً وتبييناً، إذ لم تُجرِ الإعرابَ على مثل إعرابها، إنَّما قَصَدْتَ إلى ذمِّها[2].

وقد حمل سيبويه على هذا أيضاً قول عروة بن الورد العبسي: (الوافر)

سَقَوْنِي الخَمْرَ ثُمَّ تَكَنَّفُوني عُدَاةَ اللهِ من كذبٍ وزورِ[3]

وجاء الاستعمال بنصب (عُداةَ) على المفعول به، إظهاراً للشتم لأنَّه عروة شتمهم بشيء قد استقرَّ عند المخاطبين كما أورد سيبويه[4].

وقال النابغة الذبياني: (الطويل):

لَعَمْري وما عَمْري عليَّ بِهَيِّنٍ لقد نَطَقَتْ بُطْـلاً علي الأقارِعُ

أُقارِعُ عَوْفٍ لا أحاوِلُ غيرها وُجوهَ قُرودٍ تَبْتَغِي مَنْ تخادع[5]

فالشاعر نصب (وجوهَ قرودٍ) لمَّا حَوَّل أسلوبه الكلامي، إذ وجه الكلام الرفع، ولكنه غيّر أسلوبه من الخبر المجرد إلى الذم والشتم، وهذا مخالف في إعراب الكلام[6]؛ لأنَّ الذم يكون في النصب أبينَ وأوضحَ، وهذا يدلنا على أنَّ الفتحة لم تأتِ لأداء معنى المفعولية الحقيقية التي فُقدت في التركيب أصلاً، وإنَّما جاءت لتؤدي معنىً دلالياً إذ قامت بنقل المعنى في البيت من الخبر –على أساس أو وجه الكلام

(1) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، ص20.

(2) القيسي، مكّي بن أبي طالب (ت: 437هــ)، (1981)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، ط2، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان: 390/2.

(3) الورد، عروة، (د.ت)، ديوانه، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: عمر فاروق الطباع، بيروت، لبنان، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، توزيع، دار القلم، الرياض، السعودية، ص48، والبيت في: سيبويه، الكتاب، 70/2.

(4) سيبويه، الكتاب، 70/2.

(5) الذبياني، النابغة زياد بن معاوية، (1977م)، ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص34-35.

(6) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، ص25.

بالرفع أي وجوهُ قرودٍ- إلى معنى الشتم والذم للقوم، وهي أنسب الحركات لأداء ذلك المعنى.

ومثل ذلك قول الفرزدق: (الكامل):

كم عَمَّةٍ لك يا جَريرُ وخالةٍ فَدْعاءَ قَدْ حلبتْ علي عِشَارِي

شَغَّارةً تَقِذُ الفصيلَ بِرجْلِها فَطَّــارةً لقــوادم الأبكـــارِ[1]

وورد هنا (شغّارةً) و(فطّارةً) بالنصب على الذم والهجاء وكان الأصل أن تُجرَّ، فتقدير الكلام: كم عمّةٍ شَغَّارةٍ فطّارةٍ لك يا جرير، ولكنها نُصبت كما تذكر بعض الروايات عندما غيّر الفرزدق من أسلوبه الخبري إلى الذم والهجاء، فنصب ليُظهِرَ أنَّ الآتي في الحديث يذمُّهُ لا ممَّا يخبر عنه[2].

ويبدو ممَّا سبق أنَّ الفتحة التي ظهرت على أواخر الأنماط المنصوبة السابقة لا تحمل المضمون الجوهري للمفعولية التي توهّمها النحاة، فالفتحة –هنا- لا تعدو أن تكون علامة شكلية سوغت للنحاة حمل هذه الأنماط على باب المفعول به دون أن تمت له بصلة، ولم تأتِ الفتحة لدلالة النصب بقدر ما هي حركة خفيفة مستحبة في النطق العربي جيء بها للتعبير عن مقصودٍ ومعنى محدّدين، وهما إظهار الذم والشتم، فضلاً عن أنَّها الحركة المناسبة بين الحركات لأداء هذا القصد؛ أي التعبير عن الانفعالات والأحاسيس.

4.2 المنصوب على الإغراء والتحذير:

المنصوب على الإغراء والتحذير مما حمله النحويون على باب المفعول به، وهما من المعاني التي تؤدى بأشكال لغوية خاصة، وقد عَدَّها النحاة من الجمل الفعلية، مع أنَّه لا فعل فيها ولا فاعل؛ لأنَّهما مضمران إضماراً واجباً لا ظهورَ

---

(1) الفرزدق، همام بن غالب، (د.ت)، ديوانه، دار صادر، وطبعة الصاوي، بيروت، لبنان: 361/1، والعيني، المقاصد النحوية، 359/1. وينظر: سيبويه، الكتاب، 72/2.

(2) عبابنة، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب، ص23.

له[1]، والإغراء هو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمودٍ ليفعله[2]، وهو وفقاً لتعبير ابن عقيل أمر المخاطب بلزوم ما يُحْمَد به، وقد عُدَّ من المنصوب على إضمار الفعل[3]، وأما التحذير فهو من الناحية اللغوية التخويف[4]، وأمّا في الاصطلاح فهو معمول فعل ومحذوف إما وجوباً وإما جوازاً تقديره (اتّقِ) مثل: إيّاك والأسد، أو ذكر المحذَّر منه مكرراً توكيداً له، وذلك نحو: الطريقَ الطريقَ[5]، وأما من ناحية معناه الدلالي فهو تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليتجنبه[6].

وممَّا سبق يتبين لنا ما بين الأسلوبين من علاقة، لذا فقد آثرنا دراستهما معاً لما بينهما من تضاد في المعنى المقصود، ولما بينهما منه تشابه في الأسلوب والاستعمال، والتحذير يأتي على صورٍ ثلاثة[7]:

أولها: تكرار الاسم المحذَّر منه، كقولك: "الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، الصَّبيّ الصبيَّ"[8]، فانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره: اتَّقِ الأسد لا يصادفك، ومثل هذه الصورة تكرار المصدر، نحو: الحذرَ الحذرَ، النجاةَ النجاةَ[9].

ثانيها: ما يكون بلفظ (إيّاك) وفروعه، معطوفاً عليها الاسم المحذور، مثال: "إيَّاك الأسدَ"، و"إيَّايَ والشَّرَّ".

---

(1) عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص109.

(2) الدقر، معجم النحو، ص46، انظر: السيوطي، همع الهوامع، 27/3.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 276/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (حذر): 809/2.

(5) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 30/2.

(6) الدقر، معجم النحو، ص46.

(7) خضير، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، ص143.

(8) سيبويه، الكتاب، 253/1، السيوطي، همع الهوامع، 24/3، وينظر: الإسفرائيني، تاج الدّين محمد بن أحمد (ت: 684هـ)، (1996م)، اللباب في علم الإعراب، ط1، تحقيق: شوقي المعرّي، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، ص98.

(9) سيبويه، الكتاب، 275/1.

وقدَّر سيبويه هذه الجمل تقديرين، أولهما جاء في قوله: "كأنَّه قال: إيَّاك فاتّقِيْنَّ والأسدَ، وكأنه قال: إياي لأتَّقِيَنَّ والشرَّ"[1].

ثالثهما: وتتمثل في قولهم: رأسَه والحائطَ أي خَلِّ، أو دَعْ رأسَه والحائطَ، وكذلك (مازِ[2] رأسك والسيفَ)، وقد جاءت هذه الصورة عند البصريين[3]، كما جاءت عند الفراء الكوفي عند قوله تعالى: **(فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا)**[4]، فقال بنصب الناقة على التحذير[5].

وقد جاء الإغراء على هذه الصورة في مثل (شأنكَ والحجَّ) وقد رصد سيبويه (عليك شأنَك مع الحجَّ)[6].

مِمَّا سبق يتبيَّن لنا أن النحاة حملوا المنصوب على الإغراء والمنصوب على التحذير على باب المفعول به، وكان ذلك من ناحية تركيبية شكلية، مع عدم وضوح علاقة المفعولية من الناحية الجوهرية، لذلك كان وجود الفتحة مسوغاً شكلياً دفع بهم إلى هذا الحمل والإلحاق، ومن أجل تسويغ الفتحة قدَّروا عاملاً ناصباً؛ لأنَّه لا بُدَّ لكل منصوب من ناصب، فقرّروا –كما ظهر سابقاً- أن عامل النصب في التحذير هو الفعل المحذوف إما وجوباً أو جوازاً وهو عندهم (اتّقِ) أو (احذر) بناءً على معنى التركيب، وقرّروا كذلك عامل النصب في الإغراء وهو الفعل المحذوف وجوباً، وهو عندهم (الزم) وهو فعل واجب الإضمار سواء في صورة العطف نحو: الأهلَ والولدَ، أم في صورة التكرار نحو: (العهدَ العهدَ). والنحويون مضطرون إلى هذا التقدير ليتمكنوا من رد هذه التراكيب إلى أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها وهو باب المفعول به، وهذا التقدير في بنيتي الإغراء والتحذير، وإن كان يحقق نمطية

---

(1) المرجع نفسه: 1/273-274.

(2) يقصد بــ(مازِ) يا مازن أو مازني. انظر شرح هذا القول في: ابن يعيش، شرح المفصل، 2/26.

(3) سيبويه، الكتاب، 1/274-275.

(4) سورة الشمس، الآية: 13.

(5) الفراء، معاني القرآن، 3/268.

(6) سيبويه، الكتاب، 1/274.

الجملة واتساقها بتوافر عنصري الإسناد فيها، ويحقق تسويغاً للحركة الإعرابية (الفتحة) إلاَّ أنَّه يحرفُ العملية اللغوية عن مسارها، وما هذه التقديرات المتكلفة إلاَّ جزء من عملية التفكير النحوي التحليلي الذي سيطرت نظرية العامل على معظم تفسيراته بسبب وجود الفتحة الواردة على آخر النمطين المنصوبين في (الإغراء والتحذير).

وأستطيع القول –كذلك- إنَّ هذه الحركة (الفتحة) التي شغلت النحاة في البحث عمّا يسوِّغ وجودها وأرهقتهم في التقدير والتأويل، ليتمكنوا من إلحاق ما ظهرت عليه بالمفعول به، ما هي إلاَّ حركة خفيفة يستطيع العربي نطقها بخفّة وسهولة وتتناسب مع أسلوبي الإغراء والتحذير اللذين يرافقهما الانفعال والانتباه، وهذا مِمَّا لا تستطيع علامة أخرى تحقيقه.

فالفتحة قامت بأداء دور دلاليٍّ بارزٍ، حيث نقلت الجملة التحذيرية والإغرائية من باب الإخبار إلى دور الإفصاح، وسعي النحاة إلى تقدير الفعل يفقد الجملة تلك الدلالة المقصودة وهذا ما قرّره العلماء القدماء، فقد علّل الرضي وجوب حذف الفعل في هذه الحالات؛ لأنَّ القصد أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من هذا المحذور، وذلك لأنَّه لا يستعمل هذه الألفاظ إلاَّ إذا شارف المكروه أن يرهق[1]، وكذلك يلجأ المتكلم إلى الحركة الإعرابية –وهي الفتحة- لأنَّها الأقدر والأنسب على أداء المعنى المقصود.

وقد هاجم خليل عمايرة تقدير الفعل في هذا الباب وتساءل عن قيمة هذا العامل المحذوف الذي لا يجوز إظهاره غير قيامه بتبرير الحركة الإعرابية التي هي الفتحة والتي يجب أن تكون أثراً لعامل، ثم بين أن ظهور هذا العامل ينقل التعبير إلى معنى غير الذي كان له، ورأى أنَّ جملة التحذير هي جملة تحويلية اسميّة جاء فيها التحويل بتغيير الحركة الإعرابيّة للتعبير عن المعنى الجديد[2].

---

(1) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 481/1.

(2) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص162.

5.2 الاشتغال:

ضابط هذا الباب من الناحية التركيبية الشكلية أن يتقدم اسم، ويتأخَّر عنه فعل، عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول، وسُلِّط على الاسم الأوّل لنصبه، مثال ذلك: زيداً ضربته، ألا ترى أنَّك لو حذف الهاء وسَلَّطت (ضربت) على زيد لقلت: زيداً ضربتُ، ويكون (زيداً) مفعولاً مقدَّماً، وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم(1).

وقد اختلف النحاة في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضمر وجوباً؛ لأنَّه لا يُجمعُ بين المفسَّر والمفَسِّر، ويكون الفعل المضمر موافقاً لفظاً، ومعنى نحو قولك: "زيداً ضربتُه": إن التقدير "ضربتُ زيداً ضربتُه"، وما وافق معنى دون لفظ كقولك في (زيداً مررت به) إن التقدير "جاورتُ زيداً مررتُ به".

أما المذهب الثاني وهو مذهب أهل الكوفة، أنَّه منصوب بالفعل المذكور بعده، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: "زيداً ضربته" كان "ضَرَبَت" ناصباً لـــ"زيدٍ" وللهاء، ورُدّ هذا المذهب بأنَّه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسمٍ ومُظْهَره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضمير مُلْغىً، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغى بعد اتصالها بالعوامل(2).

ونشير –هنا- إلى أن مسألة حمل هذا الأسلوب على باب المفعول به تتعلق بالنمط الذي يكون فيه الاسم المشغول عنه منصوباً، وهو ما عبّر عنه سيبويه بأنَّه المنصوب على إضمار فعل يفسره ما بعده(3)، قال: "وإن شئت قلت: زيداً ضربتُه،

---

(1) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، ص210، انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 441/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 470/1-471، وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 85/1، مسألة رقم (12).

(3) وهو ما عبّر عنه المبرد بـــ"المفعول الذي شُغِلَ الفعل عنه". انظر: المبرد، المقتضب، 76/2. وعبر عنه الزمخشري كذلك بـــ"ما أُضْمِرَ عاملُهُ على شريطة التفسير". انظر الزمخشري، المفصل، ص49، أما ما وقع الاسم المشغول عنه مرفوعاً فسيبويه يطلق عليه

وإنما نَصَبَهُ على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاَّ أنَّهم لا يُظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره"[1].

فـــ(زيداً) هنا يحمل علامة الفتحة في نهايته، لذا قرَّر النحويون أنه منصوب؛ لإقرارهم بالفتحة وعَلَمِيَّتِها على المفعولية، ومن هنا ذهبوا يقدِّرون له عاملاً ناصباً يُفسر الحركة الإعرابية من جهة ويحقّق عناصر الإسناد من جهة أخرى؛ لأنَّه لا يمكن أن يكون الفعل الذي بعده عاملاً به؛ لأنَّه واقع على ضمير عامل به، ولا يمكن أن يعمل في غيره، بسبب أنَّه لا يتعدّى إلاَّ إلى مفعولٍ واحدٍ، لذا فقط اضطر النحويون إلى إيجاد تبرير للحركة الإعرابية المفضية إلى حمل هذا التركيب على باب المفعولية، لأنَّ النحويين هم المسؤولون عن ذلك لو لم يجدوا عاملاً مسوِّغاً لوجود الحركة، وكان أن دفعهم الاضطرار إلى التقدير والتأويل لفعل لا يمكن أن يظهر، وكان ذلك يقتضي أن يكون الفعل المقدَّر من جنس لفظ الفعل الظاهر أو في معناه[2]، وكان هذا بـــ(ضربتُ) أي (ضربتُ زيداً ضربتُه)، وعلى هذا فقد قدَّر الزجاج قوله تعالى: **(وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ)**[3] بـــ(وقد قصصنا رسلاً عليك قد قصصناهم) أي إنَّه منصوبٌ بفعل مضمر، الذي ظهر يفسِّرُه[4].

وقد وجد ابن مضاء في هذه التقديرات المتكلفة ثغرة لا ترد، فاتخذ ذلك هدفاً لِيُسلِّط عليه نار هجومه ونقده، إذ رأى أن هذا المحذوف في جملة الاشتغال لا حاجة في القول إليه، فالتركيب تام دونه، وعَدَّ ظهوره غيّاً كقولك: "أزيداً ضربته" فـــ

مصطلح: "بناء الفعل على الاسم"، قال: "فإذا بنيت الفعل على الاسم، قلت: زيدٌ ضربته...". انظر: سيبويه، الكتاب، 81/1.

(1) سيبويه، الكتاب، 81/1.

(2) عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص137-138.

(3) سورة النساء، الآية: 164.

(4) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم (ت: 311هــ)، (2004م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، مصر: 108/2.

(زيد) منصوب بفعل مضمر تقديره (أضربتَ زيداً ضربته) وهو تقدير لا دليل عليه إلا زعمهم أن كل منصوب لا بُدّ له من ناصب[1].

وهذا يدلنا على أن المشغول عنه (النمط المنصوب) قد تعرض لكثير من التأويل لغرض إخضاعه وحمله على المفعول به تبريراً لحركته وهي الفتحة، وإقامةً لعناصر الإسناد (المسند والمسند إليه)، ولهذين السببين فإنَّ النحاة لم يفكروا قطُّ في أن يقدِّروا العامل المحذوف حرفاً من الحروف المختصّة؛ لأنَّ هذا التقدير وإن كان يسعفهم في تسويغ الحركة الإعرابية، فإنَّه لا يسعفهم في إقامة عناصر الإسناد، وقد دفعتهم الرغبة لتحقيق هذين المطلبين إلى شيء غير قليل من الحيلة والتأويل، فإذا كان تقدير العامل الذي يفسره الظاهر في مثل جملة (زيداً ضربته) يشير إلى أن العامل المحذوف وجوباً هو (ضربت)، فإن نمطاً آخر من الجمل القائمة على هذا الأسلوب لا يحتمل هذه المباشرة، فجملة (زيداً مررتُ به) لا يصح فيها تقدير عامل يفسره الظاهر بصورة مباشرة كجملة "زيداً ضربته"، ولكن رغبة النحاة في اتساق أحكامهم وفي تعليل حركة الفتحة التي هي عندهم علم المفعولية، دفعهم ذلك إلى تأويل فعل يفسره الظاهر حملاً على معناه، فقالوا إن العامل في مثل هذه الجملة هو معنى مررت وليس مررتُ اللازم، الذي يحتاج إلى حرف الجر حتى يصل إلى مفعوله[2]، ولكنه بمعناه[3]، وهو (لابسْتُ أو جاوزت)، أي إنَّهم يقدرون فعلاً بمعنى الفعل المتأخر، فيقدِّرون جملة (زيداً مررتُ به) بـــ(جاوزت زيداً مررتُ به) أو (لابست زيداً مررت به) ، وهم بذلك يحققون بغيتهم من تبرير وجود الفتحة التي هي السبب الرئيس في حمله على المفعول به.

وقد أوقعهم تسويغ وجود الفتحة في حيرة تقدير العامل في نمط آخر من أنماط الاشتغال، وهو قول العرب: زيداً ضربتُ أخاهُ، فإن (زيداً) مِمَّا لا يمكن أن يتعرف بوقوع الفعل عليه، فقد وقع الفعل على لفظة (أخاه)، ومع هذا فإنَّ النحاة مضطرون إلى إيقاعه عليه من الناحية اللفظية حسب، ولمّا كانوا على وعي تام بأنَّه

---

(1) القرطبي، الرد على النحاة، ص103 وما بعدها.

(2) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 446/1، وما بعدها.

(3) الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص89-90.

لا يمكن أن نقدر الفعل (ضربت) فقد لجؤوا إلى تأويل فعل صالح لغاية تعميم القاعدة، ولكنه بعيد من جهة الاستعمال اللغوي[1]، فقد ذكروا أنه لما كان ضربي (لأخي زيدٍ) في مثل هذا المثال يُعدُّ إهانة لــ(زيد)، فإن الفعل المقدّر هنا وهو (أهنت) من متعلقات العامل الظاهر، فتقدير الجملة عندهم: (أهنتُ زيداً ضربت أخاه)[2]، وهو تفكيك لنظم الكلام لا يحتمله النص[3] ولكنه ضروري لتعميم القاعدة وتفسير حركة النصب وإقامة عناصر الإسناد، وذلك مِمَّا يسوِّغ لهم حمله على باب المفعول به، ورد التركيب إلى أقرب الأبواب النحوية إعراباً له.

ومن الضروري في هذا المقام أن نذكر أن سيبويه قد عبّر عن معنى الاشتغال بمصطلحٍ آخر يكون فيه الاسم المشغول عنه مرفوعاً وأطلق عليه مصطلح (بناء الفعل على الاسم)، قال[4]:"فإذا بنيت الفعل على الاسم، قلت: زيدٌ ضربتُه، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبنيٌّ عليه الفعل، إنَّه في موضع (منطلق) إذا قلت عبد الله منطلقٌ، ومثل ذلك قوله جلَّ ثناؤه: **(وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُم)**[5]، وهذا يدلنا على أن نصب الاسم المشغول عنه ورفعه كانا مستعملين في نطقه وتداوله، وهذا مما تُجيزه العربية لأبنائها، على الرغم من اجتهاد النحاة في وضع قواعد خاصة بالرفع وأخرى خاصة بالنصب، وتقسيمها إلى جواز ووجوب وترجيح[6].

فالنمط المنصوب للمشغول عنه المحمول على المفعول به، قُدِّم في تركيبه لمزيد من العناية والاهتمام، وشُغِل الفعل بضمير، حتى لا يبقى موضعه فارغاً من

(1)الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص90.
(2) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 448/1.
(3) الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص90.
(4) سيبويه، الكتاب، 328/1،330.
(5) سورة فصلت، الآية: 17.
(6) انظر: الجرادات، خلف، (2009م)، تحولات البنى النحوية (دراسة في التطور النحوي)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، ص131.

جهة، وتأكيداً له من جهة أخرى[1]، وحين تم للمفعول به الاستقرار في هذه المنزلة من التقدم، وكون الحديث منصبّاً عليه، دنا شَبَهاً ومنزلةً من المبتدأ؛ فجنح بعض الاستعمال إلى رَفعه وحمله على الابتداء بل صِيرَ إلى أنَّه هو المبتدأ[2]، وهكذا أصبح متأرجحاً في الاستعمال بين النصب والرفع: ففي النصب تكلّف النحاة حمله على باب المفعول به استناداً إلى وجود الفتحة، وعلميتها على المفعولية، ثم تحول بعد الاهتمام به حتى وصل إلى مرحلةٍ أصبح فيها ربَّ الجملة كما يقول ابن جني: "إذا ازدادت عنايتهم به قدّموه على الفعل الناصب... فإن تضافرت العناية به عقدوه على أنه ربَّ الجملة، وتجاوزوا به حَدَّ كونه فضلة، فقالوا: عمروٌ ضَرَبَهُ زيدٌ، فجاءوا به مجيئاً ينافي كونه فضلةً"[3].

أي إنَّه في الوقت الذي سعى فيه النحاة إلى حمل المشغول عنه على المفعول به تسويغاً للفتحة على أنَّها علم على المفعول خاصَّة، نجد أن علماء المعاني قد تنبّهوا إلى أنَّ هذا الاسم المنصوب الذي تقدَّم في التركيب وتأخر عنه ضميره، قد جاء لمعنى دلالي مقصود، أي إنَّه قُدِّم للحديث عنه وللاهتمام به، أما في حال كون المتقدم مرفوعاً كما في (زيدٌ ضربته) فإنك بالرفع جعلت مدار الحديث زيداً، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام، وهو بذلك يفوق الاسم المنصوب في هذا الاهتمام لكون المرفوع عمدة، ولهذا عدَّ فاضل السامرائي:" الاشتغال مرحلة دون المبتدأ، وفوق المفعول؛ إذ هو متحدّث عنه من جهة، لكنَّه لا يرقى إلى درجة المبتدأ".[4] لهذا فقد عالج النحاة الاسم المنصوب في باب الاشتغال على أساس محله الإعرابي ومعناه في المفعولية، على الرَّغم من إمكانات نقله إلى حيِّز المبتدأ، ويجري هذا

---

(1) عون، حسن، (1952)، اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة، ط1، دون ناشر، الإسكندرية، مصر، ص94.

(2) الجرادات، تحولات البنى النحوية، ص131.

(3) ابن جني، عثمان (ت: 392هـ)، (2004م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر: 65/1.

(4) السامرائي، معاني النحو، 132/2،131.

الاسم في صدر الجملة، وقد طرح على النُّحاة قضايا تتصل بتفسيره وتأويله، وعمل النصب فيه.[1]

ويتبيَّن لنا بعد دراسة هذه الأساليب اللغوية، التي حُملت تراكيبها على باب المفعول به:

أنَّ النحاة ضموا المنادى، والمتعَجَّب منه، والمنصوب على الاختصاص، والمنصوب على الإغراء والتحذير، والمشغول عنه إلى باب المفعول به دون أن ترتبط كلها مع حالة المفعولية الحقيقية بأي علامة جوهرية، إذ لا تتضح فيها جميعاً تلك العلاقة(علاقة المفعولية) التي تتشكل كصورة ذهنية تفضي إلى تصوُّر وقوع الحدث على المفعول به في الزمن الذي يمثله ذلك الحدث، إذ تُسْتدعى هذه العلاقة عند ابن اللغة حال سماعه مصطلح المفعول به.

إذ أدت محاولة النحاة لحمل المنادى -مثلاً- في حال كونه جملة غير إسنادية على باب المفعول به، بعد تقديرهم الفعل الناصب في جملته، لتسويغ الحركة الإعرابية وتحقيق عناصر الإسناد؛ إلى تحويل هذا الأسلوب عن طبيعته وإخراجه عن القصد الإنشائي الذي وُجِد لأجله إلى لفظ الخبر المحتمل التصديق والتكذيب، وهو الأمر ذاته في أسلوب(الاختصاص والإغراء والتحذير)، إذ جاءت الفتحة فيها للتعبير عن قصد ومعنى محدَّدين، كإظهار الفخر أو الشتم أو الإغراء أو التحذير، أي إنَّها جاءت لأداء دورٍ دلالي بارز، وهو تقديم المعنى الإفصاحي، وليست –أي الفتحة- أثراً لتسليط عامل لفظي عليها.

أمَّا في التَّعجُّب، فقد أوقعهم افتراض الصور غير منطوقة التي تحقِّق لهم شرط الإسناد في جملته في جدال غير لغوي حول ماهيَّة (ما)، وسعوا جاهدين إلى حمل الاسم المُتَعَجَّب منه على باب المفعول به؛ إيماناً منهم أنَّه منصوب على المفعولية، الأمر الذي دفعهم إلى تقدير الناصب، ومحاولة البحث عن فاعل لهذا

(1) انظر: عاشور، المنصف، (2004م)، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ط2، (بحث في مقولة الاسمية بين التَّمام والنُّقصان)، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ص385.

الفعل، فتركيب (ما أجملَ السماءَ!) يخلو تماماً من إيّ علامة جوهرية دالة على المفعولية.

كما تَعَرّض الاسم المشغول عنه في أسلوب الاستغال إلى كثير من التأويل لغرض إخضاعه وحمله على باب المفعول به، لذلك وجد ابن مضاء في هذه التقديرات التي أحدثها النحاة في بنية الاشتغال ثغرة يسلِّط خلالها نار هجومه ونقده، إذ رأى أنَّ المحذوف في جملة الاشتغال لا حاجة للقول به، وأنَّ التركيب تام دونه.

الفصل الثالث

التراكيب المحمولة على المشبَّه بالمفعول في اللفظ

ذكرنا في حديثنا عن التراكيب المحمولة على باب المفعول به، أنَّ النحاة حملوا هذه التراكيب عليه؛ لأنَّها فُسِّرت على المفعولية، انطلاقاً من نظرتهم إلى الفتحة، وإقرارهم بأنها علم المفعولية، فقد عدّ النحاة ما تلحقه علامة الفتحة مفعولاً أو محمولاً على المفعول أو مشبهاً به في اللفظ، يقول المبرد: "اعلم أنَّه لا ينتصبُ شيءٌ إلاَّ على أنَّه مفعول، أو مشبه بالمفعول في لفظ أو معنى"[(1)].

وهو ما جعلهم يقولون إن الحال والتمييز من المشبهات بالمفعول لفظاً، انطلاقاً من إقرارهم للفتحة وعلميتها على المفعول، وعليه فإنَّ هذين الموضعين لا يمُتَّان للمفعولات بسبب يمكن اعتباره جوهرياً، بل إن ضمهما إليها ينطلق من مستويات التحليل اللغوي لا من مستويات التركيب اللغوي نفسه.

وقد نُحِّي موضوع الاستثناء من دراستنا في هذا الفصل، وإن كان من المشبّه بالمفعول في اللفظ في بعض أقسامه، ذلك أنَّه موضوع متعدد الأوجه الإعرابية، إذ هو في الحقيقة أسلوب لغوي، وليس تركيباً لغويّاً مفرداً يحمل علامة جوهرية يمكن الاستدلال عليها، ذلك أن وظيفة النحو تقوم في مجملها على أساس من العلاقات التركيبية الواضحة في الجملة، فحَدُّه إخراج ما بعد إلاَّ أو إحدى أخواتها من حكم ما قبلها. ووفق هذا الحد، فإنَّنا لا نستدل على ضوابط محدّدة نستطيع عن طريقها الحكم على هذا التركيب أو ذاك بأنَّه محمول على باب الاستثناء لمخالفته ضابطاً معيَّناً، بسبب انتفاء وجود علامة جوهرية يمكن تتبعها فيه.

وسندرس في هذا الجزء من الدراسة التراكيب التي حُملت على بابي الحال والتمييز، المشبَّهين بالمفعول به في اللفظ.

---

(1) المبرد، المقتضب، 299/4.

1.3 التراكيب المحمولة على باب الحال:

الحال في اللغة هو نهاية الماضي وبداية المستقبل[1]، واصطلاحاً هو: اسم نكرة، وصفٌ أي [مشتق]، فضلة[2]، منتصب، يبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به في وقت حدوث الفعل، لفظاً، نحو: (ضربتُ زيداً قائماً)، أو معنى، نحو: (زيد في الدار قائماً)[3].

إذن، فقد وضع النحاة ضوابط للاسم الواقع حالاً، بأن يكون نكرة، فلا يأتي معرفة وإن جاء معرفة، فإنَّه يؤول، والضابط الآخر أن يكون وصفاً، أي اسماً مشتقاً يدل على معنى وذات متصفة به كـــ (اسم الفاعل) و(اسم المفعول) وغيرهما، والضابط الثالث أن يكون هذا الوصف مذكوراً لبيان هيئة صاحبه عند وقوع الحدث، أي إنَّ دلالة اللفظ على الهيئة بلفظه تُعدُّ علامة جوهرية.

وهذا التقعيد الذي وضعه النحاة جاء وفقاً لاستقراء المادة اللغوية، ولما كان هذا الاستقراء ناقصاً، وُجِدت في الاستعمال اللغوي تراكيب خارجة عن هذه الضوابط والحدود، جاءت فيها الحال معرفةً لا نكرة، وجامدةً لا مشتقةً، أي إنَّها فقد علامات قرَّر النحاة وجوبَ توافرها في النمط المُعْرَب حالاً، وإن كانت تبدو في ظاهرها أنَّها علامات شكلية - خاصة مسألة التنكير - إلا أنَّ وجودَها إلى جانب دلالة اللفظ على الهيئة أمرٌ يحقِّق نمطية التركيب بدلالته على جوهريَّة الحال، ومسألة حملها على باب الحال - على الرغم من جنوحها عن المقرَّر - جاءت

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص86.

(2) ومعنى كونه فضلة: أنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، وليس معنى هذا أنَّه يصح الاستغناء عنه، إذ قد تجيء الحال غير مستغنى عنها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾، (سورة الأنبياء، الآية: 16)، وقوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ (سورة النساء، الآية: 43)، إذ إن النهي لا ينصبُّ على عمدتي الكلام (المسند والمسند إليه) بل على إتيان الصلاة في حالة السكر.

(3) الكفوي، الكليات، 187/2، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، 120/2، الجرجاني، التعريفات، ص860، ابن هشام، أوضح المسالك، 249/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 568/1، السيوطي، همع الهوامع، 8/4.

لأسباب دلالية وأخرى شكلية، **فالدلالية** تتمثَّل في أنَّ هذا النمط الواقع حالاً، والمخالف للشروط السابقة، قد جاء ليُبيِّن هيئة الفاعل أو المفعول به بلفظه عند وقوع الحدث، لهذا كان سبباً دفع النحاة إلى حمل تلك التراكيب المتضمِّنة لهذا المعنى على هذا الباب، وهذا الحمل لم يأتِ بصورة مباشرة، وإنما مرَّ بمرحلة تأويل النمط الجامد أو المعرَّف بـــ(أل) بأنماط أخرى مشتقة خارجة عن حدود التركيب، لكنَّها ضمن معناه التركيبي، وهذا التأويل جاء رغبةً من النحاة في سبيل تحقيق الاتِّساق القواعدي وسيره على وتيرة واحدة، وعند ذلك نجد أنَّ مسألة التقعيد قد تمَّت للنمط المؤول، لا للنمط الواقع حالاً، **أمَّا الأسباب الشكلية**، فتمثَّلت في وجود الفتحة على آخر الأنماط المنصوبة على الحال، المرتبطة عند النحاة بالمفعولية، فكانت مسوِّغاً شكليّاً دفع النحاة إلى ضمِّ تراكيب عديدة على باب الحال.

وقد وجدت الدراسة -بعد اكتمال المادة- أن تدرس هذه التراكيب وفق الأقسام الآتية: الحال الجامدة المؤولة بمشتق، وورود الحال مصدراً، ومجيء الحال معرفة.

أولاً: الحال الجامدة المؤولة بمشتق:

وضع النحويون للحال شروطاً من بينها أن تكون الحالُ في الأصل مشتقة؛ لأنَّها صفة معنوية، وحقيقة الصفة أن تكون بالمشتق وهذا هو الغالب في الحال(1)، ثم وجدت تراكيب جاءت الحال فيها جامدة حملها النحاة على باب الحال، وهي وفق التقسيم الآتي:

1. الحال الدّالة على تشبيه، نحو: (كرَّ زيدٌ أسداً)، و(بدت الجاريةُ قمراً، وتثنّت غُصْناً)(2).

ففي هذه التراكيب جاءت الكلمات (أسداً، قمراً، غصناً) أحوالاً جامدة على غير الأصل في الحال إذ الغالب فيها أن تأتي مشتقة لا جامدة، مما ألجأ النحويين إلى التأول، فقالوا كرَّ زيدٌ أسداً، أي مشابهاً أسداً، أو شجاعاً، و(بدت الجارية قمراً)

---

(1) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 257/1، والسيوطي، همع الهوامع، 9/4.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 574/1.

أي مُضيئة و(تثنّت غصناً) أي معتدلة على التشبيه، أي إنَّه لمَّا دَلّت الحال على تشبيه تأوّلوا هذا النمط بلفظ آخر غير ظاهر في التركيب؛ ليسوِّغوا حمله على باب الحال، لذا نجد أن اهتمام النحاة كان منصبّاً على النمط المؤول لا على الحال الجامدة، لأن النمط المؤول الذي سعوا لتأويله جَبَرَ كسْرَ قواعدهم.

وقيل إنَّ هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف، والتقدير مثل أسد، ومثل قمر، ومثل غصنٍ[1].

2. الحال الدالة على مفاعلة:

ومن ذلك قولهم: (كلَّمتُه فاه إلى فيّ)، و(بايعته يداً بيدٍ")[2]، كأنَّه قال: (كلّمته مشافهةً)، و(باعيته مُناجزةً)، فمثل هذه الأنماط حملها النحويون على الحال على الرغم من فقدها شرطاً مهماً من شروط الحال، وهو شرط الوصف أو الاشتقاق، لهذا، لجأ النحويون إلى تأويل الحال الجامدة بمشتق ليسوِّغوا قواعدهم، ومسألة التأويل بمشتق من مصطلحات المتأخرين من النحاة، وأما استعمال سيبويه له فهو استعمال وصفي ويمثله قوله: "وذلك قولك: "كلّمتُه فاهُ إلى فيَّ، وبايَعْتُه يداً بيدٍ، كأنه قال: كلمته مَشَافَهة وبايعتُه نقداً، أي كلّمتُهُ في هذا الحال"[3]، فالتقعيد الذي أثبته النحاة لمثل هذه التراكيب لم يكن على أساس تركيبي، ولكنه جاء من ناحية تأويلية خارجة عن الحدود المفاهيمية المنصوص عليها عندهم، وكل ذلك جاء تسويغاً لرد هذه التراكيب إلى أقرب الأبواب النحوية إعراباً لها؛ لهذا صار التقعيد للنمط المؤول، لأنه يوافق شرط الحال بأن تكون مشتقة، فوضعوا القاعدة للنمط المؤول لا للفظ الجامد الواقع حالاً.

وهذا الأمر واضح خلال تخريجات النحاة ومذاهبهم، إذ قدَّر النحاة التركيب (كلّمتُهُ فاهُ إلى فَيَّ) تقديرات وخرَّجوه تخريجات عديدة، لاقى بعضها قبولاً ورُدَّت أخرى، فقد ذُهِبَ إلى أنَّ (فاه) منصوب على الحال لكونه واقعاً موقع مشافهاً ومؤدياً

---

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 574/1

(2) سيبويه، الكتاب، 391/1، السيوطي، همع الهوامع، 11/4.

(3) سيبويه، الكتاب، 391/1.

معناه وهو مذهب سيبويه[1]، وزعم الفارسي أن (فاه) حال نائبة مناب (جاعل) ثم حذف وصار العامل كلّمته، وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال، والأصل: كلّمته مشافهة، فوضع (فاه) موضع (مشافهة) ومشافهة موضع مشافهاً.

وذهب الأخفش إلى أنَّ الأصل: من فيه إلى فيَّ، فحذف حرف الجر، وانتصب (فاه) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُواْ عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[2]، أي على عُقْدة، وردّه المبرد بأنه تقدير لا يعقل؛ لأن الإنسان لا يتكلم من فِيّ غيره، وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمتُه، فهو من المفاعلة، وقد ورد في الحديث "أقرأنيها رسول الله r فاهُ إلى فِيّ"[3]، ومَبْدأ الإقرار من فم النبي r على ما هو ظاهر، وذهب الكوفيون إلى أنَّ أصله: جاعلاً فاه إلى فِيّ، فهو مفعول به[4]، وأولى الآراء رأي سيبويه، لأنَّه قول يقتضي تنزيل جامد منزلة مشتق على وجه لا يلزم منه لبس ولا عدم للنظير[5].

وقد قرَّر النحاة أنَّ تركيب (كلّمته فاهُ إلى فيَّ) من التراكيب التي لا يجوز القياس عليها أو تغييرها، بل يُقتصر فيه على مَوْرد السماع، فلا يقال: (كلّمتُهُ وجْهَهُ إلى وَجْهِي ولا عَيْنَه إلى عَيني).

---

(1) سيبويه، الكتاب، 391/1، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، (د.ت)، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر: 324/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 235.

(3) البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفيّ (ت: 256هـ)، (1987م)، الجامع الصحيح المختصر، المسمّى: (صحيح البخاري)، ط3، تحقيق: مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، لبنان، 1372/3، رقم الحديث: 3550، باب مناقب عبد الله بن مسعود.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، 324/2، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 574/1-575، والسيوطي، همع الهوامع، 10/4.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 324/2.

وقد رُدَّ قولُ ابن هشام بجواز القياس عليه، بأنَّ فيه إيقاع جامدٍ موقع مشتق، ومعرفة موقع نكرة، ومُركّب موضع مفرد، وبأقلِّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس[1]، وهذا يعني أن هذا التركيب الذي حُمِلَ على باب الحال، يعدُّ من التراكيب المحفوظة التي جاءت على هذه الصورة التي لا تغادرها، وأنه يستدعى من الذاكرة اللغوية، وهذا الثبوت في الصورة لا يعطي القوانين التحويلية الموجودة في النظام اللغوي أيّ درجة من الفاعلية، التي تتيح لنا تغيير ما يخضع للاستعمال الحر وفقاً لقواعد اللغة، بل إنَّ الذاكرة اللغوية تقدمه جاهزاً للتوظيف والتواصل بين أبناء المجموعة اللغوية[2].

كما أنَّ اللغة لا تسمح بإعادة ترتيب مثل هذه التراكيب بالتقديم والتأخير، إذ لا يجوز تقديم: (إلى فيّ) على (فاه) سواءً نُصِبَ أم رُفِع، لأن الجار للتبيين، ومثل تركيب (سقياً لك) إذ لا يجوز تقديم (لك) على (سقياً) [3]. ومن صور ثبوتها أنَّه لا يجوز أن ينفرد منها شيء دون ما بعده، وذلك أنَّه لا يجوز أن نقول: كلّمتُهُ فاه حتى تقول إلى فيَّ، لأنَّك إنَّما تريدُ مشافهةً، والمشافهة لا تكون إلاَّ من اثنين[4].

3. الحال الدالة على ترتيب:

حمل النحويون على باب الحال –كذلك- تراكيب وردت فيها الحال جامدةً مشتقةً دالةً على الترتيب، ومن ذلك: (أدخلوا رجلاً رجلاً)، أي مرتَّبين واحداً بعد واحد، وعلمته الحسابَ باباً باباً، أي مفصّلاً، أو مصنّفاً[5] ومنه قوله تعالى: **(وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)**[6]، أي مصطفِّين.

---

(1) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 575/1، والسيوطي، همع الهوامع، 11/4.

(2) الزعبي، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى، ص165.

(3) السيوطي، همع الهوامع، 11/4.

(4) سيبويه، الكتاب، 392/1.

(5) المرجع نفسه: 392/1، السيوطي، همع الهوامع، 12/4.

(6) سورة الفجر، الآية: 22، ينظر إعرابها في: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، 462/2، السمين الحلبي، الدر المصون، 522/6، والشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت:

فهذه التراكيب جاءت فيها الحال جامدة، لذا لجأ النحاة إلى تأويلها بمشتق، رغبةً منهم في طرد الباب على وتيرة واحدة، لذلك استندوا إلى علامات شكلية لتسويغ حمله على باب الحال فلجأوا إلى التأويل في بنية هذه التراكيب فقالوا في جملة (علّمته الحسابَ باباً باباً): إن (باباً) حال منصوبة، ولما رأوا أنها جامدة لا مشتقة أوّلوها بلفظ آخر مشتق يتفق ومعنى التركيب، لذلك صارت مسألة التقعيد لا تتعلق بالحال الجامدة، وإنما أصبحت تتعلق بالنمط المؤول (مفصلاً) في تركيب: (علّمته الحساب باباً باباً)، وفي التركيبين الآخرين بـــ(مرتبين، ومصطفّين).

وضابط الأحوال في هذه المسألة أن يأتي لفظ الحال للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرّراً، وكذا إن أُتي به لبيان التركيب بعد ذكر المجموع بجزئه معطوفاً عليه بالفاء أو بـــ(ثم) نحو: (دخلوا رجلاً فرجلاً)، و(مضوا كُبْكَبَةً ثم كَبْكبة)، أي مرتبين على هذا التركيب المعيّن[1]، وفي نصب الثاني من اللفظين المكرّرين خلاف[2].

وقد ذهب الزجاج إلى أنَّه توكيد، وذهب الفارسي إلى أنَّه منصوب بالأول، لأنه لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل، وذهب ابن جني إلى أنَّه صفة للأول، واختار أبو حيان أنَّه هو وما قبله منصوبان بالعامل الأول، لأنَّ مجموعهما هو الحال، لا أحدهما ونظيره في الخبر: هذا حلوٌّ حامضٌّ، وأشار السيوطي إلى أنَّه لو ذهب ذاهب إلى أنَّ نصبه إنَّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي رجلاً فرجلاً، وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف؛ لأن المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلّمتُه الحسابَ باباً بعد باب وقال كذلك وهو المختار عنده لظهورهما في بعض

1250هـــ)، (1994م)، فتح القدير الجامع بين فنيِّ الرِّواية والدِّراية من علم التفسير، ط1، حقَّقه وخرَّج أحاديثه:عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، مصر: 436/5.

(1) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 74/2، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 575/1.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ص575، السيوطي، همع الهوامع، 12/4-13.

التراكيب،[1] كحديث النبي r : "لتتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قبلَكم بَاعاً فَبَاعاً"[2].

4. الحال الدالة على سعر:

وفي هذا الموضع تجيء فيه الحال جامدة وهي في تأويل المشتق، ومن ذلك قولهم: بعْتُ الشاةَ شاةً ودرهماً، وبِعْتُهُ داري ذراعاً بدرهم، وبعتُ البُرَّ قَفِيْزَيْنِ بدرهم، ونحو ذلك[3]. وهنا لجأ النحاة إلى تأويل الحال الجامدة بلفظ مشتقٍ فأوّلوا (شاةً) في قولهم: (بعتُ الشاةَ شاةً ودرهماً)، بالمشتق (مُسَعَّرة) أي بعتُ الشاةَ مُسَعَّرةً، وكل هذا لتحقيق اتساق قواعدهم النحوية، وحتى يسوِّغوا ضم هذه التراكيب إلى باب الحال.

وسنقتصر في حديثنا عن الحال الجامدة المؤولة بمشتق على الأنواع الأربعة السابقة؛ لأن الجمود يكثر فيها، أي في الحال الدالة على تشبيه، والدالة على المفاعلة والدالة على الترتيب، والتسعير، وإلى ذلك يشير قول ابن مالك[4]:

ويكْثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ، وَفِي مُبْدِي تأَوُّلٍ بلا تكلُّف

ويُفهم من قوله إنها تقع جامدة في مواضع أُخَرَ بِقلّةٍ، وأنها لا تُؤوَّلُ بالمشتق وقيل إن الجميع مؤوّل بالمشتق[5]، وهذا تكلّف، لأن التأويل في الأقسام السابقة

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 12/4.

(2) الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمداويه (ت: 405هـ)، (1990م)، المستدرك على الصحيحين، ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 93/1، رقم الحديث: 106، قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم.

(3) سيبويه، الكتاب، 392/1.

(4) ابن هشام، أوضح المسالك، 255/2.

(5) أي ما كانت فيه الحال موصوفة نحو **(قُرآناً عَرَبِياً)** (سورة يوسف، الآية 2)، وما دلت الحال منه على عدد، نحو: **(فَتَمَّ مِيْقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِيْنَ لَيْلَة)**، (الأعراف، الآية: 142)، وما دلت الحال فيه على طور واقع فيه تفضيل نحو: (هذا بُسراً أطيب منه رطباً) أو تكون نوعاً لصاحبها، نحو: (هذا مالك ذهباً)، أو فرعاً نحو قوله تعالى: **(وَتَنْحِتُوْنَ الجِبَالَ بُيُوْتاً)** (الأعراف، الآية: 74)، أو أصلاً له، نحو: **(أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقتَ طِيْنَاً)** (الإسراء، الآية: 61.).

واجبٌ فيها، لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ معناه الحقيقي[1].

ثانياً: ورود الحال مصدراً:

لما كان الأصل في الحال أن تكون نكرة ومشتقة، جاءت كذلك مصادر بكثرة[2] في النكرات، لذا فقد حملها النحويون على باب الحال، لأن فيها شذوذاً واحداً، وهو كونها مصدراً، إذ كان الأصل ألا تقع أحوالاً؛ لأنَّها غير صاحبها في المعنى لأن من شروط الحال أن تكون نفسَ صاحبها في المعنى، لأنَّها وصفٌ له، وخبرٌ عنه[3]، أي إنْ تكون دالة بنفسها على المعنى وذي المعنى، وهذا لا يكون إلا بالمشتقات[4]، لكنَّهم لما كانوا يُخبرون بالمصادر عن الذوات كثيراً واتساعاً نحو: (زيدٌ عدلُ) فعلوا مثل ذلك في الحال؛ لأنَّها خبر من الأخبار[5] ومن تلك التراكيب المحمولة على باب الحال قولهم: (أتيتُه ركضاً وقتلته صبراً، ولقيته فُجاءةً وعياناً، ولكمته مشافهةً)، ومع ورود ذلك بكثرة إلاَّ أنَّ النحاة جعلوه على التأويل بالمشتق ليتفق والقاعدة القياسية التي نصوا عليها، إذ إنَّ التقدير فيما سبق: أتيتُه راكضاً، وقتلته مصبوراً (إذا كان الحال من الهاء، فإن كان من التاء فتقديره قتلته صابراً) ولقيته مفاجئاً ومعايناً[6]، أي إنَّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين[7].

وعلى الرغم من كثرة ورود المصدر المنكَّر واقعاً موقع الحال، إلاَّ أنَّ النحويين قد اختلفوا في القياس على المسموع من هذا الاستخدام، فقد أجمع

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 255/2.

(2) قال أبو حيان: وهو أكثر من وروده نعتاً أي (مشتقاً) فمنه قوله تعالى: **(ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا)** (البقرة، 260)، وقوله عز ثناؤه: **(يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلانِيَةً)** (البقرة، 274)، وقوله سبحانه: **(ادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا)** (الأعراف، 56)، وقوله تعالى: **(دَعَوْتُهُم جِهَارًا)** (نوح، 8).

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 580/1-581.

(4) بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص180.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 580/1-581.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، 59/2.

(7) السيوطي، همع الهوامع، 15/4.

البصريون والكوفيون على أنَّه لا يستعمل من ذلك إلاَّ ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال جاء زيدٌ بكاءً ولا ضحك زيدٌ اتِّكاءً، لأنه شيء وضع موضع غيره، كما في تركيب (سقياً ورعياً) و(حمداً) لا يطرد فيه القياس فيقال فيه (طعاماً وشراباً)، أي إنَّها تعدُّ تراكيب ثابتة منقولة عن العرب، لأنها من المحفوظ اللغوي المختزن في الذاكرة اللغوية، ولا سبيل للقياس عليه، وشذّ عن هذا الإجماع المبرِّد الذي اختْلَف النقلُ عنه، فَنَقَل عنه قوم: أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجاز القياس على ما كان نوعاً من الفعل المذكور، نحو: أتيته سرعةً، لأنَّ السرعة نوعٌ من الإتيان[1]، وهذا ما أشار إليه في كتابه المقتضب، إذ يقول: "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال، فيسُدُّ مَسَدَّهُ، فيكونُ حالاً، لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غِناءَه، وذلك قولُهم: قتلته صَبْراً، إنّما تأوليه: صابراً أو مُصْبَراً، وكذلك جئتُهُ مشياً، لأن المعنى: جِئتُهُ ماشياً، فالتقدير: أمْشِي مَشْياً، لأن المجيء على حالاتٍ، والمصدر قد دَلَّ على فِعْلِه من تلك الحال، ولو قلت: جئتُهُ إعطاءً لم يَجُز، لأن الإعطاء ليس من المجيء ولكنّ: جئتُهُ سَعْياً، فهذا جيِّد، لأن المجيء يكون سعياً"[2]، قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[3].

ويستثنى ثلاثة أنواع جَوّز النُّحاة القياس فيها[4]:

1. الأول: ما وقع بعد خبر قُرِن بـــ(ال) الدالة على الكمال، نحو: (أنت الرَّجُلُ علْماً)، أي الكامل في حال علم، فيقال: (أنت الرجلُ أدباً، ونُبلاً، وحِلْماً).
2. الثاني: ما وقع بعد خبر يُشبَّهُ به مَبْدؤُهُ، نحو: (أنت زهيرٌ شِعْراً)، فيقال: (أنت حاتمٌ جوداً، والأحنفُ علماً، ويوسفُ حُسناً).
3. الثالث: ما وقع بعد أمّا نحو: أمَّا عِلماً فعالمٌ.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 15/4.

(2) المبرد، المقتضب، 234/3

(3) سورة البقرة، الآية: 260.

(4) السيوطي، همع الهوامع، 15/4-16.

وفي الوقت الذي حمل فيه سيبويه وجمهور البصريين هذه التراكيب على باب الحال لأنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، فأتيتُه ركضاً، أي ساعياً وراكضاً...، نجد من النحاة مَنْ حملها على باب المفعول المطلق وهو مذهب الكوفيين وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدَّر من لفظهما وذلك الفعل الحال، أي أتيتُ أركضُ ركضاً، ونسب هذا الرأي إلى الأخفش والمبرد(1)، وهذا ما ذكره ابن السراج كذلك، إذ يقول: "واعلم أنَّ في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها وانتصابها انتصاب المصادر، نحو قولك: (أتاني زيدٌ مشياً)، فقولك: (مشياً) قد أغنى عن (ماشٍ)، ويمشي، إلاَّ أنَّ التقدير: أتاني يمشي مشياً، ومن ذلك: قتلته صبراً، ولقيته فُجأةً مفاجأةً... وأتيته ركضاً.."(2).

ويفهم من هذا أن ابن السراج يحمل هذه التراكيب على باب الحال، إذ يُعرب المصدر حالاً بتأويله بمشتق، وقد يفهم من هذا النص كذلك أنه يحمل هذه التراكيب على باب المفعول المطلق، عندما قال: وانتصابها انتصاب المصادر، فهو يعرب المصدر مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، إذ قال: أتاني زيدٌ مشياً، فقولك: (مشياً) قد أغنى عند ماشٍ، ويمشي، إلا أن التقدير، أتاني يمشي مشياً(3).

وكلام ابن السراج ومن قبله الأخفش والمبرد في إعراب هذه المصادر مفعولاً مطلقاً، كلام راجح، إذ لو نظرنا لتركيب (أتاني زيد مشياً) المقدّر عنده بـــ(أتاني زيدٌ يمشي مشياً) لوجدنا أنه يصدق عليه ضوابط المفعول المطلق الذي يجب أن يكون مصدراً مؤكِّداً لفعله، وهذا ما تحقق فعلاً في التركيب السابق، إذ جاء (مشياً) مصدراً، وفي البنية التركيبية التقديرية جاء مؤكداً لفعله كذلك (يمشي مشياً) وهذا القول أقرب إلى الصواب من إعراب المصدر حالاً، لأنَّ الواجب في الحال أن تكون مشتقة، و(مشياً) مصدر لذلك يلجأ النحاة إلى تأويله بمشتق أي (ماشياً)؛ حتى يتَّفق وضوابط الحال، ويبدو لي أنَّ ضوابط المفعول المطلق ودلالاته الجوهرية متحققة في التركيب أكثر من تحقّق قيود الحال ودلالاتها، لذلك حُمل عند بعض

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 15/4.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو، 163/1-164.

(3) المرجع نفسه: 164/1.

النحويين على الحال بعد تأويل المصدر بالمشتق، ومع إعرابهم المصدر على المفعول المطلق، إلا أنهم لم يتنكّروا لوجود الحال في التركيب، إذ جعلوه من الفعل المقدّر (يمشي)، إذ تصبح الجملة الفعلية (يمشي هو) في تركيب (أتاني زيدٌ "يمشي هو" مشياً) في موقع نصب على الحال.

وقد خطّأ ابن مالك رأي الأخفش والمبرد بجعل المصادر الواقعة مواقع الأحوال مفاعيل مطلقة، وأنَّ قَبْل كلٍّ واحد منها فعلاً مقدّراً هو الحال، وعلل ذلك بأنه إن كان الدليل على الفعل المضمر هو نفسه المصدر المنصوب، فينبغي أن يجيزوا ذلك في كل مصدر له فعل، ولا يقتصروا على السماع، ولا يمكن أن يفسره الفعل الأول، ففي جملة (قتلته صبراً) لا يدل القتل على الصبر، ولا اللقاء على الفجاءة في جملة (لقيته فُجاءة) (1).

ويمكن القول: إن المصدر يُحمل على باب المفعول المطلق كما ذهب الأخفش والمبرد وابن السراج، إذا كان الدليل على الفعل المضمر هو نفسه المصدر المنصوب ، كما في جملة (أتاني زيد مشياً، جاء زيد ركضاً)، أما إذا لم يكن الدليل على الفعل المضمر المصدر المنصوب نفسه، فيؤخذ برأي ابن مالك.

ثالثاً: مجيء الحال معرفة:

نصَّ النحاة على أن الحال لا تكون إلا نكرة، وصاحبها معرفة لرفع اللبس بينها وبين النعت، أي لئلا يتوهم كونهما نعتاً ومنعوتاً إذ " من أوصاف الحال أن تكون نكرة لا معرفة، وذلك لازم، لأنَّ الغالب كونها مشتقة، وصاحبها معرفة، فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً وحُمِلَ غيره عليه، فإن وردت بلفظ المعرفة أوِّلت بنكرة محافظة على ما استقرَّ لها من لزوم التنكير"(2).

وذكروا لتعليل هذا الشرط –كذلك- وجوهاً أخرى، أولها: أنَّها في المعنى خبرٌ ثانٍ، والأصل في الخبر التنكير، وثانيها: أن الحال جوابٌ لمن قال: كيف جاء؟

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، 328/2.

(2) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 578/1، الأهدل، محمد، (1986)، الكواكب الدريّة، شرح الشيخ محمد الرعيني، دار القلم، بيروت، لبنان: 29/2.

و(كيف) سؤال عن نكرة، وثالثها: أن الحال صفة للفعل في المعنى، فإذا كانت الحال تجري مجرى الصفة للفعل والفعل نكرة، فكذلك وصفهُ يجب أن يكون نكرة[1].

ومن التراكيب التي جاءت معدولة عن هذا الشرط، وحُملت على باب الحال، إذ جاءت الحال فيها على الظاهر معرفة، ولكنَّها في المعنى نكرة قولهم[2]، ادخلوا الأول فالأول، وجاءوا الجمّاءَ الغفير[3]، فهي على نيّة طرح (أل) التعريف، ثم تأوّلوا: (الأوّل فالأوّل) بمعنى (مرتين)، وتأوّلوا الآخر على (جميعاً)، وأوله ابن يعيش بالمشتق، أي: جامِّين غافرين[4].

ولمَّا كانت القاعدة النحوية المقرَّرة لهذا الباب تشترط في الحـــال أن تكـــون نكرة؛ استنكر النحويون ورودها في بعض الاستعمالات معرفةً، ممَّا ألجـــأهم إلـــى التأويل، أي تأويلها بنكرة ومشتقة، وهذا من حرصهم على اتِّساق قواعـــدهم التـــي يجب أن يتفق معها أي تركيب يخالف القاعدة القياسية، لذا صار التقعيد لهذا الـــنمط المؤول، أي إنَّهم وضعوا القاعدة للنمط المؤول، فمجيء الحال معرفة فـــي قـــولهم "وجاءوا الجمّاءَ الغفير" مخالف للقاعدة التي نصّوا عليها وهي كون الحـــال نكـــرة، فأوّلوا المعرفة بنكرة على (جميعاً) حتى يتفق التركيب مع القاعدة القياســـية، زيـــادة على أنَّها ليست مصدراً، وهذا يدلّنا على أن مسألة التقعيد في مثل هـــذه التراكيـــب ليست على أساس تركيبي، ولكنها ناحية تأويلية خارجة عـــن الحـــدود المفاهيميـــة

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص112-113، ابن يعيش، شرح المفصل، 62/2.

(2) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 579/1، وابن هشام، جمال الدين، (ت: 761هـ)، (2000م)، شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ص256، والسيوطي، همع الهوامع، 18/4-19.

(3) الجمّاء، من الجمِّ، وهو الكثير من كل شيء، والمال الجمُّ: المال الكثير في التنزيل العزيز: ﴿وتُحبّون المال حبّاً جَمّاً﴾ (سورة الفجر، 20)، والغفير من قولهم: غَفرتُ الشيء: إذا غطَّيتُه فأرادوا أنهم جاءوا يغطُّون الأرض لكثرتهم، ابن منظور، لسان العرب، 3275/5، وينظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 20/3.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 63/2.

المنصوص عليها، وهذا الأمر ينحرف بالتركيب عبر مساراتٍ قد لا يحتملها في بعض السياقات.

ومثال ذلك من القراءات القرآنية ما جاء من قراءات للآية الكريمة **(**لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ**)**[1]، إذ قرأ الجمهور على أنَّ (الأعزُّ) فاعل و(الأذلَّ) مفعول به، وهو من كلام ابن أبي ابن سلول، وعنى بـ(الأعزّ) نفسه أو ومن يلوذُ به، وبـ(الأذلّ) من أعزّه الله عز وجل وهو الرسول **r** والمؤمنون، وقرأ الحسن وابن أبي عبلة والبستي (لَنُخْرِجَنَّ) بالنون، ونصب الأعز والذل على أن (الأعزَّ) مفعول به، و(الأذلّ) حال وقِرئ مبنيًّا للمفعول وبالياء، والأعز مرفوع به، والأذل جاء منصوباً على الحال مع كونها معرفة أوّلت بـ(ذليلاً)[2].

وممَّا حمله النحاة –كذلك- على باب الحال مع مجيء الحال معرفة، قولهم في الإبل: أرسلها العراك على حد قول لبيد بن ربيعة: (الوافر)

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ[3]

إذ نصب (العراك) على الحال مع كونها مخالفة لشروطه، إذ جاءت مخالفتُها في أمرين، هما: مجيء الحال معرفة، ومجيئها مصدراً، وهنا لا بُدّ أن يتعامل النحاة مع مثل هذه التراكيب المخالفة لشروط القاعدة القياسية لموضوع الحال، وهذا التعامل يكون بامتلاكهم أدوات يُقوِّمون بها اعوجاج تلك التراكيب، ليتسنّى لهم بعد ذلك تسويغ ضمها وردها إلى أقرب أبواب النحو إعراباً لها، لأنَّهم لا يستطيعون أن يتجاهلوا أي نمط لغوي، ومثل هذا التركيب يمثل واقعاً استعمالياً لا يمكن تجاهله، إذ رأوا أن الحال (العِرَاكَ) مصدرٌ وفوق ذلك جاء معرفة، فلجأوا إلى تأويله

---

(1) سورة المنافقون، الآية: 8.

(2) الأندلسي، البحر المحيط، 270/8، والألوسي، محمود (ت: 1270هـ)، (1999م)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، تحقيق: محمد أحمد الأمد، وعمر عبد السلام السَّلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان: 429/28.

(3) ابن ربيعة، لبيد، (د.ت)، ديوان لبيد بن ربعة، دار صادر، بيروت، لبنان، ص108، والبيت في سيبويه، الكتاب، 372/1، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 284/2، السيوطي، همع الهوامع، 19/4.

بـــ(معتركة) وهذا التأويل خارج عن الحدود المفاهيمية للنحو العربي وقواعده المقرَّرة، وهو يخرج عن وظيفة النحو الذي يقوم على أساس من العلاقات التركيبية التي تعدُّ واضحة في الجملة، كما أن المفهوم الذي يتعلق بالباب النحوي ينطلق من العلامات الجوهرية التي يجب أن تتسم بها الحال بورودها نكرة لا معرفة ومشتقة لا جامدة، ثم نجد النحاة يستندون إلى علامات شكلية ألجأتهم إلى التأويل مما ينحرف بالتركيب عن جادَّته.

وقد بين ابن السراج أن لفظ (العراك) لا يجوز أن يكون حالاً، ولا ينتصب انتصاب الحال، وإنما انتصب عنده على تأويل: أرسلها تعترك العراك، فـــ(تعترك) حال والمصدر الذي عملت فيه الحال هو العراك، ودل على (تعترك) فأغنى عنه، أي إنَّ التقعيد جاء للنمط المؤول، لا للفظ الوارد حالاً، لذا فهو يرى أن (العراك) نائب عن الحال، وليس بحال، وإنما التقدير: أرسلها معتركة، ثم جعل الفعل موضع اسم الفاعل لمشابهته له، فصار (يعترك) ثم جعل المصدر موضع الفعل لدلالته عليه. ومن هذا المنطلق بيّن ابن يعيش أن ورود الحال معرفة يعدُّ شاذاً ولا يقاس عليه، وإنَّما جاز هذا الاتساع في المصادر لأنَّ لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون بالصفات أي (الاشتقاق، كاسم الفاعل والمفعول) ولو جاءت بالصفة أي على صورة المشتق لم يَجُز دخول الألف واللام، أي إنَّ تكون معرفة ولهذا لم تقل العرب (أرسلها المعتركة) ولا (جاء زيد القائم) لوجود لفظ الحال أصلاً[1].

وقد حمل النحويون على باب الحال تراكيب أخرى جاءت فيها الحال معرفة لا نكرة مؤولة بنكرة، ووردت في كلام العرب على صورة أخرى من التعريف، وهي الحال المعرفة بالإضافة قولهم[2]: مررتُ به وَحْدَه، أي: مررتُ به منفرداً، ورجع عَوْدَهُ على بَدْئه، أي عائداً، ومثل ذلك في لغة الحجاز نصب العدد من ثلاثة إلى العشرة على الحال مضافاً إلى ضمير، كقولهم مررتُ بهم ثلاثتَهم وأربعتَهم،

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، 164/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، 63/2.

وكذلك إلى العشرة، أي مثلَّثاً أو مخمّساً، ونحو: مررت بهم قضَّهم بِقَضِيْضِهِم[1]، ومثله قول الشماخ:

أَتَتْني سُلَيْمٌ قَضَّهَا بِقَضِيْضِهَا   تُمَسِّحُ حَوْلي بالبقيْعِ سِبَالَهَا[2]

بتأويل الحال (قضّها) بنكرة بمعنى جميعاً، وقال سيبويه كأنه يقول: مررت بهم انقضاضاً[3].

ومثل ذلك من التراكيب المحمولة على الحال قول العرب: (تفرّقوا أيادي سَبَأٍ) أي (تبدُّداً لا بقاء معه)، وقولهم: طلبته جَهْدَك، وطاقتَك، أي جاهداً ومطيقاً[4]. وقد ذكر المكوديُّ أن الحالَ المعرَّفة بــ(أل) يُحكَمُ بزيادةِ (أل) فيها مطلقاً، أمَّا المعرَّفة بصورة الإضافة فيُحكم بتأويلها بنكرة مطلقاً[5]، والأفضل من ذلك هو تأويل الحال المعرفة -بصورتَيْهَا السابقتين- بالنكرة مطلقاً، لإجراء الباب على سننٍ واحدٍ[6]، يقول ابن الشجري: "على أنَّ هذه الكَلِمَ التي وضعوها مواضِعَ الأحوالِ وهي معاريفُ، لو كانت خاليةً من تأويل يُدْخِلُها في حَيِّز النَّكرات لما ساغَ الاحتجاج بها، لأنَّ ذلك عدولٌ عن العامّ الشائع إلى الشَّاذ النادر"[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب، 374/1، 375، 391، 392.

(2) الشماخ بن ضرار البياني، (1977م)، ديوانه، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص290 برواية (وجاءتْ سُليمٌ). انظر الشاهد في: سيبويه، الكتاب، 374/1.

(3) سيبويه، الكتاب، 375/1، ابن يعيش، شرح المفصل، 63/2.

(4) سيبويه، الكتاب، 373/1، السيوطي، همع الهوامع، 19/4، حسن، النحو الوافي، 377/2.

(5) المكودي، عبد الرحمن بن علي (ت: 807هــ)، (1981م) شرح المكودي على ألفية ابن مالك، المطبعة البهية، القاهرة، مصر، ص96.

(6) بابعير، ظاهرة النيابة في العربية، ص190.

(7) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 236/1-237.

وقد أورد السيوطي تركيباً آخر حُمل على الحال مع كونه معرّفاً ولكن بالعَلَميّة، وهو قول العرب: جاءت الخيلُ بدادِ، وبَدادِ علم جنس للتبدُّد، مبني على الكسر كَفَخَارِ ويَسَارِ، وتأويل الأصل: جاءتِ الخيلُ مُتَبَدِّدَةً[1].

ونجد النحاة في مثل هذه التراكيب قد اعتمدوا عنصر التأويل؛ الذي حامت عملية التقعيد حوله، وتناست النمط الجامد الواقع حالاً، إذ رأوا في لجوئهم إليه ملاذاً أخيراً؛ لرأب الصدع الذي تشكَّل عند بناء القاعدة النحوية. وبعداً عن خَرْقِها.

أي إنَّ التزام النحويين بقاعدة وجوب تنكير الحال، ولاسيما البصريون منهم، قد أدى إلى اللجوء إلى فرضيات التأويل النحوي الذي يتم خلاله تغيير واقع الصيغة من التعريف إلى التنكير من أجل الحفاظ على القاعدة الأساسية التي تنص على وجوب تنكير الحال، مما تسبب في انتقادهم نتيجة لهذا الصنيع، فمن الباحثين من رأى أن نحاة البصرة نظروا إلى القاعدة بعدِّها الأساس الصلب الذي لا يمكن هدمه، فهم تشددوا في أن الحال لا تأتي إلا نكرة، أما الشواهد التي وردت فيها الحال معرفة، فهي في ظن النحاة مؤولة بالنكرة ليس غير، حيث تفننوا في تخريجها نحويا وتكلفوا عبء تأويلها المتعدد الأضرُب والأوجه الذي لا ينفع الدارس إلا تحمل مشقته ووعورة مسلكه[2].

وقد أجاز يونس بن حبيب والبغداديون أن تأتي الحال معرفة، محكِّمين السماع، والقياس في ذلك، إذ إن الشواهد المسموعة من العرب تؤيد ذلك، وقاسوا على ذلك نحو: (ادخلوا الأوّل فالأوّل)، وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة، إذا كان فيها معنى الشرط، نحو: (عبد اللهُ المحسنَ أفضل من المسيء) فـ(المحسن) و(المسيء) حالان، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط، والتقدير: عبد الله إذا أحسن أحسنُ منه إذا أساءَ، فإن لم يتقدَّر بالشرط لم يصح

---

(1) الأنصاري، ابن هشام (ت: 761هـ)، (2007م)، شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربية، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري، عمان، الأردن: 176/2، والسيوطي، همع الهوامع، 20/4.

(2) الياسري، فاخر هاشم سعد، (1986م)، الحال في الجملة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، العراق، ص132.

تعريفها لفظاً، فلا يقال عندهم: (جاء عبدُ الله المحسنَ) إذ لا يصح: جاء عبدُ الله إن أحسن[1].

2.3 التراكيب المحمولة على باب التمييز:

التَّمييز[2] هو اسم منصوب نكرة بمعنى (من)[3] مبيّن لإبهام اسم، وهو تمييز المفرد، أو إبهام جملة، وهو تمييز النسبة[4].

وقبل الدخول في دراسة التراكيب التي حُملت على باب التمييز، لا بدَّ من الإشارة إلى تلك الفجوة التي بدت بين موضوعي الحال والتمييز، من حيث كثرة التراكيب التي حُملت على باب الحال، وقلتها في باب التمييز، على الرغم من اتفاق

---

(1) الأندلسي، ارتشاف الضرب، 1577/3، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مرجع سابق: 573/1، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 580/1، السيوطي، همع الهوامع، 18/4.

(2) استعمل النحاة البصريون مصطلحات عدة في تعبيرهم عن هذا لباب، وهي: التمييز، (المبرد، المقتضب، 32/3) والتَّبيين، (سيبويه، الكتاب، 191/2). والتفسير، الذي اشتهر عند الكوفيين شهرة واسعة (انظر: الجبالي، حمدي، (1982م)، في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ص53)، ومن مصطلحاتهم كذلك المفسِّر (ابن السراج، الأصول في النحو، 390/1)، والبيان، (النحاس، إعراب القرآن، 417/1)، والمفعول فيه (انظر: سيبويه، الكتاب، 204/1-205). ينظر في ذلك كله، عبابنة، تطور المصطلح النحوي البصري، ص145.

(3) أي إنَّ يفيد معنى "من" البيانية، أي التي تبين جنس ما قبلها أو نوعه، وذلك لأن الاسم المميز، جيء به لبيان الجنس، كما يُجاء بـــ(من) مميّزةً له، وليس المراد أنه لا يمكن تقدير "من" قبله، فقد لا يصلح الكلام أحياناً لتقدير "من"، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 295/2 (الهامش)، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 617/2.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 601/1، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 616/1، السيوطي، همع الهوامع، 62/4، والعاملي، أحمد قصيد، (1980م)، متن الآجرومية ودروس في النحو، دار التوجيه الإسلامي، بيروت والكويت، ص148، الدقر، معجم النحو، ص112.

كلٍّ منهما في كونهما اسما، ونكرة، ومنصوباً، وفضلة، فقد وجدنا خلال دراستنا لتراكيب الحال، أن منها ما حُمِل على بابه بسبب جموده، والأصل أن تكون الحال مشتقة، ومنها ما حُمِل بسبب وروده مصدراً، وأخرى حُملت بسبب ورودها معرفة والأصل في الحال التنكير، ومع ذلك كانت تلك التراكيب تؤدي الوظيفة الجوهرية، وهي دلالتها على هيئة صاحبها بلفظها الخاص، وما كثرةُ تلك التراكيب المحمولة إلاَّ دليلاً واضحاً على تعدد تقسيمات الحال وتفرُّعها؛ بسبب كثرة مظاهره الاستعمالية، إذ وردت مصدراً أكثر من ورودها مشتقةً، ووردت جامدة كذلك في الكثير من التراكيب النحوية، وهذا عائدٌ إلى سعة موضوع الحال، والرؤية التي يقوم عليها، بسبب الاستعمال اللغوي، زيادة على ذلك أنَّه محمول الكلام، ووجوده ضروري في إتمام معنى الكثير من التراكيب النحوية، وقد يؤدي غياب هذا المكمِّل الإسنادي إلى فساد المعنى ودلالة الكلام، فبوجود الحال تتحقق التواصلية دونما أدنى انحراف، على الرغم من أن الجملة تتم فائدتها بوجود ركني الإسناد، المسند والمسند إليه.

أما موضوع التمييز فلا يقل أهمية في أداء المعنى عن موضوع الحال، ولكن قلة تراكيبه المحمولة على بابه مردّها إلى أنَّنا لا نجد فيه كثيراً من المظاهر النحوية، ولا يشتمل على أقسام تستوجب – وفق الاستعمال - أن تخرج عنها تراكيب قد تُحْمل عليه، إذ ليست هنالك خُرُوجات كثيرة بسبب ضيق قيود حدِّه النحوي وضوابطه التي سنَّها النحويون له؛ بسبب قلة تعدد مظاهره الاستعمالية في اللغة.

ونحن هنا لا نصف موضوع التمييز بقلّة ظهوره على الساحة الاستعمالية، وإنما ضيق ضوابطه المقعَّدة بسبب الاستعمال اللغوي قلَّلت من خروجاته، فحدّه: أنه اسم نكرة متضمن معنى (مِنْ) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة، لذلك فإنَّ ما ورد خارج عن هذا الحد هو وروده نكرة لا معرفة، وهذا على خلاف بين النحاة، كما أن جعلهم إيّاه اسماً دون تحديده بوصف أو جمود ضيّق الدائرة أكثر، كذلك لا يكون التمييز جملة ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً، بخلاف الحال، وهذا مردّه -كذلك- إلى طبيعة الاستعمال اللغوي والقوانين التي تحكُمُه، وأما تضمنه معنى (من) فهو

أمر متعلق بالمعنى. والجانب الآخر في الحد هو أن يأتي هذا الاسم لبيان وإزالة الإبهام والغموض عما قبله سواء مفرد أم جملة، وهذا الجانب مهم غاية الأهمية، فإذا لم يؤدِّ الاسم وظيفته من بيان وإزالة الإبهام والغموض فلا يعد تمييزاً أصلاً.

وهذا الأمر يقودنا إلى تحديد علاماته الشكلية والجوهرية، فعلامة التمييز الشكلية تتمثل في كونه اسماً نكرةً، أما علامته الجوهرية فتتمثل في أن يُبينَ ويزيلَ هذا الاسم الإبهامَ والغموضَ عما قبله من ذات أو نسبة.

ونذكر أنَّ النُّحاة قسَّموا التمييز من حيث صاحبه إلى نوعين[1]:

1. تمييز نسبة وهو رافع الإبهام عن جملة سبقته، وهو نوعان: نسبة الفعل إلى الفاعل، نحو قوله تعالى: **(وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا)** [2]، ونسبة الفعل إلى المفعول نحو قوله تعالى: **(وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا)** [3].

2. تمييز ذات، وهو أربعة أنواع: العدد، نحو: **(أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)**[4]، والمقدار، وهو إما مساحة، نحو: "شبراً أرضاً" أو كيلاً (قفيزاً بُرّاً) أو وزناً كـــ(مِنْوَيْن عسلاً)، وما يشبه المقدار نحو: **(مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا)**[5]، وما كان فرعاً للتميز، نحو: (خاتماً حديداً).

ويرى سيبويه والمبرد والمازني والزجاج والفارسي أنَّ العامل في التمييز الذي يزيل الإبهام عن جملة هو العامل الذي تضمنته الجملة، لا الجملة نفسها، وذهب قوم إلى أن الناصب له الجملة نفسها، واختاره ابن عصفور[6]، وقيل: فعل وغير فعل، فأمَّا ما كان العامل فيه فعلاً فنحو: (تصَّببَ زيدٌ عرقاً، وتفقّأ الكبش

---

(1) ابن هشام، أوضح المسالك، 2/298-300، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: 619/1.

(2) سورة مريم، الآية: 4.

(3) سورة القمر، الآية: 12.

(4) سورة يوسف، الآية: 4.

(5) سورة الزلزلة، الآية: 7.

(6) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، 262/1، والسيوطي، همع الهوامع، 341/2.

شحماً) فـــ(عرقاً) و(شحماً)، كلّ واحد منهما انتصب بالفعل الذي قبله، وأما ما كان العامل فيه غير فعلٍ فنحو: (عندي عشرون رجلاً، وخمسة عشر درهماً)، وما أشبه ذلك، فالعامل فيه هو العدد؛ لأنَّه مشبّه بالصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو: (حسن، وشديد)، ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل[1].

وهدف هذه التقديرات للعوامل إنَّما هو لتسويغ الحركة الإعرابية (الفتحة) علامة النصب، ولتحقيق عناصر الإسناد.

وتمييز النسبة (الجملة) هو الذي يزيل الإبهام عن جملة سبقته، فتارة يكون منقولاً من فاعل نحو: **﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾**[2]، أي نسبة الفعل إلى الفاعل، فإنَّ نسبة (اشتعل) إلى الرأس مبهمة، و(شيباً) مبيّن لذلك الإبهام، وهذا التمييز محوّل عن الفاعل، والأصل: واشتعل شيبُ الرأس، فحُوِّل الإسناد من المضاف؛ وهو شيب، إلى المضاف إليه، وهو الرأس، فارتفع، ثم جيء بذلك المضاف الذي حَوّل عنه الإسناد فضلة وتمييزاً[3].

وتارة يكون منقولاً عن المفعول نحو قوله تعالى: **﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾**[4]، فإن نسبة (فجَّرنا) إلى (الأرض) مبهمة (وعيوناً) مبين لذلك الإبهام، والأصل، وفجّرنا عيونَ الأرض، فحوِّل المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وجيء بالمضاف تمييزاً، وهذا مذهب الجزولي، وابن عصفور، وابن مالك وأكثر المتأخرين[5]، وتارة يكـــون منقولاً من المبتدأ نحو: أنا أكثر منك مالاً"، والأصل: مالي أكثر من مالك[6].

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص113-115.

(2) سورة مريم، الآية: 4.

(3) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 620/1، السيوطي، همع الهوامع، 68/4.

(4) سورة القمر، الآية: 12.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 621/1، السيوطي، همع الهوامع، 68/4.

(6) السيوطي، همع الهوامع، 68/4.

ورجوعاً إلى حدِّ التمييز، الذي تظهر فيه ضوابط حُدِّدت وفق الاستعمال اللغوي للاسم الواقع تمييزاً، والذي يرفع الإبهام ويزيل اللبس عمّا قبله من ذات أو نسبة، وأظهر تلك الضواط أن يكون التمييز اسماً نكرةً، والتنكير هو الواجب والغالب فيه، لأنَّه يبيّن ما قبله، كما أن الحال تبيّن ما قبلها، ولمّا أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أن الحال نكرة(1).

ولكن التداول الاستعمالي يجنح باللغة نحو أداءات قد تخرج عن هذه الضوابط والقيود، لتمثل بدورها واقعاً استعماليّاً لا يمكن بحال تجاهله، لذا جاءت تراكيب مخالفة لشرط التنكير، إذ جاء فيها التمييز معرفة، مما دفع النحاة إلى حمله على باب التمييز، ومن ذلك قول الشاعر: (الطويل)

رأيتُكَ لَمَّا أنْ عرفتَ وُجُوهنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عن عَمْرٍو(2)

والشاهد فيه ما يظهر في تركيب (طِبْتَ النفس) من مجيء تمييز الجملة (النفس) معرفة، والواجب فيه التنكير (طبت نفساً)، والنحاة عندما حملوا هذا التركيب على باب التمييز مع مخالفته شروطه، كانوا على وعي تام ودراية مُعمّقة، بأن هذا التركيب جاء مخالفاً لعلامة شكلية لا جوهرية، فمجيء التمييزمعرفة لا نكرة مسألة شكلية ولا تؤثر في الدلالة الجوهرية للتركيب، إذ إنَّ التركيب يدل دلالة واضحة على أن كلمة (النَّفس) الواقعة تمييزاً قد رفعت الإبهام والغموض على نسبة الفعل إلى الفاعل، أي نسبة الفعل (طاب) إلى الفاعل الضمير المتصل (التاء).

ومثل ذلك قول الآخر: (الطويل)

عَلَى مَهْ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِد لَظَاهَا ولَمْ تُسْتَعْمَل البيضُ والسُّمْرُ(3)

---

(1) الأنباري، أسرار العربية، ص115.

(2) البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، يخاطب قيس بن مسعود اليشكري. الضبي، المفضَّل بن محمد (ت: 178هـ)، (د.ت)، المفضليات، ط6، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص310، الشاهد في: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 616/1، والسيوطي، همع الهوامع، 72/4.

(3) قائله مجهول، والشاهد في: ابن مالك، شرح التسهيل، 386/2، والسيوطي، همع الهوامع، 72/4، والشنقيطي، الدرر اللوامع، 532/1، ويعقوب، إميل بديع، (1996م)، المعجم

ففي جملة (مُلِئْتَ الرُّعْبَ) الواردة في البيت جاء التمييز (الرُّعْبَ) معرفاً بـــ(أل)، والأصل فيه التنكير (مُلئتَ رُعْباً)، وقد بيّن ابن مالك أن الألف واللام زيدتا، كما زيدتا في رواية البغداديين أن من العرب من يقول: قبضت الأحدَ عشرَ درهماً، ومن يقول: قبضتُ الأحد العشر الدرهم، وكما زيْدت مع المضاف فيما أنشده أبو علي من قول الشاعر: (الكامل)

تُولِي الضَّجيعَ إذا تنبَّه مُوْهِناً   كالأقْحُوانِ من الرَّشاشِ المُسْتَقِي(1)

أراد من رشاش المستقى(2).

ويبدو لي أنَّ السبب الذي دفع النحاة إلى حمل هذه التراكيب على باب التمييز كـــ(طبتَ النفسَ) و(مُلِئْتَ الرُّعْبَ) على الرغم من مخالفتها شروط هذا الباب بمجيئها معرَّفة بـــ"أل" لا نكرة، هو أنهم –أي النحاة- ينظرون إلى البنية العميقة للتركيب، فالتمييز (الرعب) في تركيب (مُلِئْتَ الرُّعْبَ) يزيل الإبهام والغموض عن نسبة الفعل إلى الفاعل، وهو الأمر المقصود، إذ إنَّه العلامة الجوهرية التي يجب أن تتوافر في التركيب، ووجودها دافعٌ مسوِّغ لحمله على باب التمييز، حتى وإن دخله التعريف، إذ إنَّ الاختراق تعدّى العنصر الشكلي، بأن جاء معرفة لا نكرة، أمَّا العنصر الجوهري أو الدلالة الجوهرية فلم تتغيّر، بل ظلت موجودة على الرغم من تعريف النمط الرافع للإبهام والغموض عن الجملة.

المفصَّل في شواهد العربية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 480/12. والرواية في كلها بـــ(علامَ) إلا التسهيل، وورد في الهمع والدرر دون تتمة.

(1) القُطاميّ، عُمير بن شُيَيم بن عمر (ت: 101هـــ)، (1960م)، الدِّيوان، ط1، تحقيق: إبراهيم السَّامرائيّ، وأحمد مطلوب، دار الثَّقافة، بيروت، لبنان، ص110-111، وينظر البيت: ابن مالك، شرح التسهيل، 386/2، وحدَّاد، حنَّا جميل، (1984م)، معجم شواهد النَّحو الشِّعريَّة، دار العلوم للطّباعة والنّشر، الرّياض، السّعوديّة، ص511،121، والشاهد كما ورد في الديوان مركّب من بيتين، هما:

تعطي الضجيعَ إذا تَنَبَّه موهناً   منها وقد أَمِنَتْ له مَنْ يتَّقي
عَذْبَ المذاق مُفَلّجاً أطرافُهُ   كالأقْحُوانِ من الرَّشاشِ المُسْتَقِي

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 386/2.

وأذكرُ هنا أن الكوفيين وابن الطَّراوة ذهبوا إلى جواز أن يكون التمييز معرفة[1]، مستدلين على رأيهم بالشواهد السابقة، والذي يظهر لي أن الدافع لذلك هو أنهم نظروا إلى البنية العميقة لهذه التراكيب، فوجدوا أن الدلالة الجوهرية ماثلة ومتحققة فيها، وهي قيام الاسم المميز برفع الإبهام والغموض عن الجملة السابقة له، الأمر الذي –ربما- دفعهم إلى جواز تعريفه، لكون مسألة التنكير التي اشترطها البصريون مسألة شكلية لا تضر دلالة التركيب الجوهرية.

إلاَّ أنَّ هذه الرخصة التي منحها الكوفيون وابن الطّراوة للاسم المميِّز بجواز تعريفه، قد فتحت باب التأويل في إعرابه على مصراعيه وبخاصة ما جاء معرفاً بالإضافة، كقول العرب: غُبِنَ فلان في رأيه، ووَجِعَ بطنَه، وألِمَ رأسَه[2]، و(رأيَه) و(بطنَه) و(رأسَه) ألفاظ وقعت تمييزاً أزالت الإبهام والغموض عن نسبة الفعل إلى الفاعل عمَّا قبله، والأصل فيه (غُبِنَ فلان رأياً) و(وَجِعَ بطناً) و(إلِم رأساً)، وبتعريفها بالإضافة إلى الضمير جعل الاسم المميز (التمييز) يحتمل توجيهات إعرابية أخرى[3]، هي:

التوجيه الأول: أن ينصب (رأيَه، بطنَه، رأسَه) وما كان مثله على المفعول به، بالفعل الذي قبله مضمناً معنى فعلٍ متعدٍّ، كأنَّه قيل: سوأ رأيَه، وشكا بطنَه ورأسَه، وبهذا الاعتبار قال بعضهم في سَفِه نفسَه أن معناه أهلك نفسه، وقال المبرد، معناه طيّع نفسه، وقال الزمخشري: معناه امتهن نفسه.

التوجيه الثاني: أن تنصب (رأيَه، بطنَه، رأسَه) بإسقاط حرف الجر، كأنه قيل: غُبن في رأيه، ووَجِع في بطنه، وألم في رأسه، ثم أسقط حرف الجر فتعدى الفعل فنصب.

التوجيه الثالث: أن ينصب (رأيَه، بطنَه، رأسَه) على التشبيه بالمفعول به، ويحمل الفعل اللازم على الفعل المتعدي.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 72/4.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 386/2، والسيوطي، همع الهوامع، 72/4.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل، 386/2، والأندلسي، ارتشاف الضرب، 1633/4، والسيوطي، همع الهوامع، 72/4.

ومما حُمل على باب التمييز واحتمل كذلك وجوهاً إعرابيةً أخرى قوله تعالى: **(وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا)**[1]، ويحتمل أن تكون كلمة (مَعِيْشَتَها) تمييزاً على تقدير الانفصال والتنكير، أي إنَّ تكون محمولة على باب التمييز من حيث دلالتها الجوهرية على رفع الإبهام والغموض، دون الالتفات إلى الجانب الشكلي فيها (مخالفة التنكير)، ويحتمل أن تكون منصوبة على إسقاط حرف الجر، كذلك محتمل أن يكون الأصل (بَطِرَتْ مُدَّة مَعِيْشَتِها)، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على الظرفية[2]، نحو قوله تعالى: **(وَإِدْبَارَ النُّجُومِ)**[3].

وتأويلات النّحاة السابقة هدفها ضم التراكيب إلى بابٍ نحويٍّ يستوعبها، وإن كان ذلك مقابل التَّضحية بالعلامة الجوهرية، على حساب العلامة الشكلية، ويظهر ذلك من التوجيه الأخير الذي ذهب إلى نصب (مَعِيْشَتَها) على الظرفية، التي لا يُستدّ عليها بأي علامة جوهرية لباب الظرف، إذ لا تتضح في التركيب قيمة الظرفية من ناحية جوهرية، أي بتضمّنه معنى في باطّراد، ولكنَّ النحاة عمدوا إلى التَّقدير في بنية التركيب لتسويغ حمله على الباب النَّحوي.

وبعد دراسة التراكيب المحمولة على بابي الحال والتمييز، نخلص إلى النتائج الآتية:

ظهور فجوة واسعة بين موضوعي الحال والتمييز، من حيث كثرة التراكيب التي حُملت على باب الحال، وقلتها في باب التمييز، على الرغم من اتفاق كلٍّ منهما في كونهما اسماً، ونكرةً، ومنصوباً، وفضلةً. ومردُّ ذلك إلى كثرة المظاهر الاستعمالية التي أثبتها النحاة لموضوع الحال، وقلتها في باب التمييز، أي محدودية الخروجات القواعدية في بابه، وبسبب ضيق قيود حدِّه النحوي وضوابطه التي سنَّها النحويون له؛ بسبب قلة تعدد مظاهره الاستعمالية في اللغة، إذ لا يشتمل على أقسام تستوجب – وفق الاستعمال - أن تخرج عنها تراكيب قد تُحْمل عليه. أمَّا كثرتها في

(1) سورة القصص، الآية: 8.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، 2/388-389.

(3) سورة الطور، الآية: 49.

باب الحال فعائدٌ إلى سعة موضوع الحال، والرؤية التي يقوم عليها، بسبب الاستعمال اللغوي، زيادة على ذلك أنَّه محمول الكلام.

وقد حُمِلت تراكيب عديدة على باب الحال، مع مخالفتها حدوده النحوية، إذ جاءت الحال جامدة والأصل فيها الاشتقاق، وجاءت كذلك معرفة والواجب فيها التنكير، وهذه المخالفة دفعت النحاة إلى تأويل اللفظ الجامد بلفظ مشتق، من أجل الحفاظ على القاعدة الأساسية التي تنص على وجوب جمود الحال وتنكيرها، وهذا في سبيل اتساق القاعدة وسيرها على وتيرة واحدة، مما جعل العملية التقعيدية تنحرف بمسارها نحو النمط المؤول لا النمط الجامد الواقع حالاً.

وبالإضافة إلى احتكام النحاة إلى علامات شكلية في حملهم التراكيب على بابي الحال والتمييز، كوجود الفتحة مثلاً، جاءت أسباب أخرى، لكنَّها دلالية، أرى أنها الدافع الرئيس في مسألة حملهم التراكيب على هذين البابين، فالحال وإن وردت جامدة من ناحية -قد نعدها- شكلية، لكنها –كما رأينا- تؤدي وظيفتها الجوهرية المتمثلة في بيان هيئة الفاعل أو المفعول به عند وقوع الفعل، وكذلك مسألة تعريف الحال والتمييز، فقد وجدنا أنها لا تؤثر في دلالة الحال التي أشرنا إليها سابقاً، وليس لها تأثير -كذلك- في دلالة التمييز المتمثلة في رفع الإبهام والغموض عن المميز المبهم، وهذا يدلنا على أن الاختراق القاعدي تعدَّى على العنصر الشكلي لا على العنصر الجوهري، بمعنى أن النحاة نظروا للبنية العميقة في التركيب لا إلى البنية الشكلية.

الفصل الرابع
التراكيب المحمولة على أبواب المعربات بالتَّبعيَّة

لقد أدرك النحاة العرب حالة الإعراب بالتَّبعيَّة منذ فجر الدراسات النحويــة، واشتقوا لها مصطلحاً ينطلق من المعنى اللغوي لحالة التبعية، من قول العرب: تبــع الشيء تَبَعاً فهو تابع، وتبعتُ الشيء إذا سرت في إثرِه[1] فذكروا أنَّ التابع" كلٌّ ثــانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة، وخرج بهذا القيد خبر المبتــدأ، والمفعــول الثــاني والمفعولُ الثالث من باب علمتُ وأعلمتُ، فإنَّ العامل في هذه الأشياء لا يعمل مــن جهة، وهو خمسة أضرُب، تأكيدٌ، وصفةٌ، وبدلٌ، وعطف بيان، وعطفٌ بحرف" [2]، والتوابع هي " الأسماء التي لا يمسُّها إعرابٌ إلا على سبيل التَّبع لغيرها". [3]

والتوابع هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العوامل، ومعنى (ثواني) إي فروع في استحقاق الإعراب، لأنها لم تكن المقصود، وإنما هــي من لوازم الأول كالتَّتمَّة والمُكمِّل له[4]، والملاحظ أنَّ التوابع سُمِّيت بهذا المــصطلح على أساسٍ إعرابيٍّ محضٍ، وهو مصطلح يحمل دلالات معنويــة، أي إنَّ التبعيَّــة الإعرابية تُنْتِج تبعيَّة دلالية[5].

لذا، فإنَّ ما اصطلح عليه النحاة بالتوابع عبارة عن طرفٍ يكوِّن مع متبوعــه موضعاً واحداً، ويؤدِّيان معنى وظيفيّاً واحداً، فالتابع مقترنٌ بمتبوعه موســوم بمــا يُوسم به[6]، وقد أكَّد هؤلاء النحاة أنَّ التبعية علاقة تلازم بين جــزأين يكــون فيهــا

---

(1) ابن منظور لسان العرب، مادة (تبع): 27/8.

(2) الجرجاني، التعريفات، ص54-57، وانظر، المرادي، ابن أم قاسم، (ت: 749هـ)، (1976م)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ط1، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر: 130/3.

(3) الزمخشري، المفصل، ص110-111، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 38/3.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل، 39/3.

(5) عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص554

(6) المرجع نفسه، ص553.

التابع من مقتضيات الأول كالتَّتمَّة له وكالتكملة له، واشتراكهما في الحكم الإعرابي والصلة المعنوية التي بينهما يخولان النظر إليهما كما لو كانا اسماً واحداً[1].

والتوابع لها خصائص لفظيّة صيغيّة وخصائص معنوية تكوِّن مقاييسَ تعريفها، وقد لخَّص ابن مالك مثلاً التابع قائلاً:" وهو ما ليس خبراً من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقاً، وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل. ويجوز فصله عن المتبوع... ولا يتقدَّم معمول تابع على متبوع"[2].

فهذه التوابع تتبع متبوعها في علامته الإعرابية، ولا يجوز -غالباً- أن تنفرد عنه بعلامة إعرابية مغايرة، فهي تتبع العنصر الإسنادي (العمدة) من جهة الإعراب والعمل، فإذا كان المتبوع مرفوعاً كان التابع مرفوعاً مثله، وإذا كان المتبوع منصوباً كان التابع مثله، وكذلك الأمر في حالة الجر.

فالإعراب بالتبعية إعراب متغيِّرٌ، فهو يكسبه من خلال تبعيته للأسماء التي تستحق الإعراب بالأصالة، فإذا تغيَّرت الحالة الإعرابية المستحقة بالأصالة، فإنَّ التابع يتغيَّر إلى ما تغيَّر إليه المتبوع، ويظهر هذا التغيُّر في تشكيل الحركات الإعرابية وفي حالات الإعراب نفسها. [3]

وبعد أن عرضنا مفهوم التَّبعيَّة، وما يتوجَّب على الاسم التَّابع من اتِّباع متبوعه في الإعراب والأحكام التركيبية الأخرى، فقد وجدنا من التراكيب ما حُمِل على أبواب المعربات بالتَّبعيَّة مع افتقاره إلى بعض مكوِّنات المفهوم، إذ خرج عن معنى التبعيَّة الحقيقية، لذا، فقد كان لمسألة الإتباع للحركة الإعرابية بسبب المجاورة سبب مباشر في حمل العديد من هذه التراكيب على هذه الأبواب: (النعت والعطف والتوكيد)، وهي ما عبَّر عنها النحويون بمصطلح: (الحمل على الجوار)، إذ قرَّروا أنَّ الاسم الثاني قد يتأثَّر بمُجاورته الاسم الواقع قبله، على الرغم من عودة الاسم الثاني على اسمٍ سابقٍ، قد يكون مرفوعاً، أو منصوباً، ولكنَّه خالفه في الحركة الإعرابية، بحكم الإتباع للمجاورة، وفي هذه الدراسة لن نقصُر الحديث على قضية

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، 39/3.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل، ص163.

(3) عبابنة، في النحو العربي المقارن، ص282.

الحمل على الجوار كما تحدث عنها نحاة السَّلف ومَنْ تَبِعَهُم من المحدثين، بل إنَّنا نرمي فيها إلى بيان أن هذه التراكيب التي أُتْبِعت في إعرابها بسبب الجوار، هي من التراكيب التي حُمِلت على باب الإعراب بالتَّبعية دون أن يتحقِّق فيها غرض التَّبعيَّة الحقيقية، بأن يعود التابع إلى متبوعه الحقيقي، ويرتبط به ارتباطاً حقيقياً ويؤدِّيان معاً معنًى وظيفيّاً واحداً، وبأن يتَّسمَ هذا التابع–كذلك- بكلِّ ما اتَّسم به متبوعه من الأحكام التركيبية المقرَّرة عند النحاة، من التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، وبخاصة تلك التراكيب التي حُملت على بابي النعت والتوكيد. لذا، فقد وجدنا أنَّ هذه التراكيب حُمِلتْ على هذه الأبواب لأسباب شكلية في الغالب، بسبب الاتفاق في الحركة الإعرابية، أما الأسباب الدلالية فلم يعتنِ بها النحاة، وبخاصة ما تعلَّق بباب النعت، إذ لم يقُمْ حملُ النُّحاةِ لبعض تراكيبه على أساسٍ من كونه نعتاً تابعاً لما قبله، وإنَّما يقوم على أساسٍ من الإتِّباع للمجاورة.

وقد جاء باب النعت غنيّاً بالتراكيب التي حُملت عليه بسبب قضيّة الإتباع للمجاورة، في حين قلَّت في باب العطف، وكانت نادرة قي باب التوكيد، إذ لم ترصد الدراسة إلا شاهداً واحداً وفق هذه المسألة، أمَّا البدل فلم ترصد الدراسة تراكيب حُمِلت على بابه؛ لأن العلماء مجمعون-أصلاً- على أنَّه لا يجوز الجوار فيه، وهذا ما أشار إليه البغدادي عن أبي حيَّان أنَّه قال:" لم يُحْفَظ ذلك في كلامهم، ولا خَرَّجَ عليه أحدٌ من علمائنا شيئاً فيما نعلم، وسبب ذلك، والله أعلم، أنَّه معمولٌ لعامل آخر للعامل الأول على أصح المذهبين".[(1)]

1.4 ما حُمِلَ على باب النعت:

النعت تابع يدلُّ على معنًى في متبوعه مطلقاً،[(2)] وهذا القيد يُخرج الحال في نحو (ضربت زيداً قائماً)؛ فـ (قائماً) لا يدلُّ على معنى في صاحبه مطلقاً، وإن توهَّم أنَّه تابع يدل على معنى، لكن لا يدل عليه مطلقاً، بل حال صدور الفعل

---

(1) البغدادي، خزانة الأدب، 95/5.

(2) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، 8/3.

عنـــه،[1]وهو المُكَمِّل متبوعَه ببيان صفةٍ من صفاتِهِ، نحو: (مررت برجلٍ كـــريمٍ)، أو بيان صفة من صفات ما تعلَّق به، وهو ما يسمَّى بـــ(النعـــت الـــسببي)، نحـــو: (مررت برجلٍ كريمٍ أبوه)، ونحو قوله تعالى:" ربَّنا أخرجنا من هذه القريـــةِ الظـــالمِ أهلُها".[2] وعندها لا بدَّ من وجود رابط يربط النَّعت بالمنعوت، وهو الضمير.

ويطلق على النعت مصطلحات عدَّة، منها الصفة، وقد استعمله ســـيبويه فـــي كتابه بصورة لافتة، كما استعمل عند غيره من النحويين البصريين،[3] زيادة علـــى استعماله مصطلح الوصف،[4] كما ألمح إلى مصطلح النعت السببي بقوله:" هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول، إذا كان الشيء من سببه، وذلك قولك: مررت برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررت برجلٍ كريمٍ أخوه، وما أشبه ذلك... وإنَّما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنَّها له، لأنك تضعها فـــي موضـــع اسمه، فيكون منصوباً أو مرفوعاً، أو مجروراً، ولنعت لغيره".

ويأتي النعت لأداء أغراضٍ وفوائد، منها : التخصيص، والتوضيح، والثنـــاء والمدح، والذم والتحقير، والترحم..، وغيرها. [5] والنعت يقوم علـــى أســـاس مـــن المجالات المجرَّدة والملموسة من صفات باطنة نفسية وظاهرة تجتمع فـــي ميـــدان الأسماء وما يؤوّل بالصفة، فجميع أضرب الأسماء المشتقة ما عُرِفَ جذره وما لـــم يُعرف، يُحقِّقُ مفهوم الصفة، وتصلح لتركيب المنعوت والنعت.[6]

---

(1) الجرجاني، التعريفات، ص238.

(2) سورة النساء، آية:75.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، 11/2، 12/2، 22/2، 24/2، 26...، والأخفش، معاني القرآن، ص17-18، والمبرد، المقتضب، 52/2، 313/2، وابن السراج، الأصول في النحو، 6/2، 13/2، ابن جني، الخصائص، 2/2،401/201، والزمخشري، المفصل، ص114، 116.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، 188/1.

(5) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 12/3، ولزيادة في توضيح هذه الأغراض ينظر: عباس، النحو الوافي، 438/3 وما بعدها، والسامرائي، معاني النحو، 181/3.

(6) عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص557.

ويختصُّ النعت -كذلك- دون غيره من التَّوابع بأنَّه يتْبع منعوته السَّابق لــه في الإعراب(رفعاً ونصباً وخفضاً)، وفي غيره من الأحكام التّركيبيّــة، كــالتَّعريف والتَّنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع.

وممَّا حمله النحويون على باب النعت الحقيقي، ما يــسمَّى عنــدهم بالنعــت السببي، ولكن قبل ذلك يجب أن نضع توضيحاً عنه وعن النــوع الآخــر المــسمَّى بـــ(النعت الحقيقي)؛ ليكون حديثنا عن هذا المحمول فيما بعد واضحاً .

فالنعت عند النحاة: نعت حقيقيّ، ونعت سببيّ، أمَّا الحقيقي فهو ما يدل علـــى معنى في نفس منعوته[1] الأصلي أو فيما هو بمنزلته وحكمه المعنوي، وعلامتـــه أن يشتمل على ضمير مستتر- أصالة أو تحويلاً- يعود على المنعوت، ففـــي جملـــة: (مررت برجلٍ كريمٍ) جاءت كلمة (كريم) نعتاً حقيقياً، منعوته الأصلي هو (رجـــل) وهذا النعت يؤدي معناه في نفس منعوته الأصلى مباشرة، ويشتمل على ضمير يعود إليه. وحكم النعت الحقيقي مطابقته لمنعوته وجوباً في: التعريف والتنكير، والتـــذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع، وفي الرفع والنـــصب والخفـــض[2]، نحـــو (مررتُ برجلٍ كريمٍ)، فـــ(كريم) في المثال الأول: جاء نعتاً لـــ (رجل)، وقد طـــابق منعوته في التنكير، والإفراد، والتذكير، والخفض، وإنَّما تبع النعت في المثال السابق منعوته في الإعراب، لأنه صفة مطابقة للمنعوت، ولأنه مثالٌ له، فحقُّه أن يتَّسمَ بكلِّ ما اتَّسم به المتبوع. [3]

أمَّا النعت السببي فهو: الوصف المرفوع فاعله، ويدل على معنى في شـــيء بعده، له صلة وارتباط بالمنعوت، نحو: (جاءني رجلٌ كريمٌ أبواه)، و(هذان رجـــلان كريمةٌ صفاتُهم)، وعلامته أن يُذكر بعده اسم ظاهر -غالباً- مرفوع به، مشتمل على

---

(1) المراد بنفس المنعوت: ما ليس سبباً له، أي إنَّ النعت لا يتعرَّض للذات في صميمها، وكيانها الأساس، وإنَّما يختصُّ بالأمور العرضية التي تطرأ عليه. انظر: عباس، النحو الوافي، 441/3 (الهامش).

(2) انظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب: 34/3-35، عباس، النحو الوافي، 441/3-443.

(3) المخزومي، مهدي، (1985م)، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط3، دون ناشر، ص187.

ضمير يعود على المنعوت مباشرة، ويربط بينه وبين الاسم الظاهر الــذي ينــصبُّ عليه معنى النعت. [1]

لذا، فإن المطابقة في الأمور التي أشرنا إليها في النعت الحقيقــي تعــدُّ مــن العلامات المهمة، التي يجب أن تلتصق التصاقاً تلازميّاً في الاسم الواقع نعتاً، فوقوع هذا التابع صفة لما قبله من (جهة المعنى) يعدُّ من الــدلالات الجوهريــة، التــي إنْ فُقِدتْ فقد تنتفي عن النعت حقيقة التَّابعية، إذ يجب أن يكون صفة لمنعوت قبلــه، لا أن يكون صفة لاسم بعده، زيادة على مطابقة منعوته في الأحكام التركيبية الأخرى، كالتعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، لأننا إذا نظرنا إلى النعت نظرة تجمع بين الدلالة والتركيب، سنجد أنه يمثِّل عمليــة تقتــضي التَّكامــل والتَّشارك بين النعت (التَّابع) والمنعوت (المتبوع) ؛ لأداء دلالة الوصف دون إخلال بمفهوم هذه الدلالة المنبثقة من مجموع العناصر التركيبية للجملة، وهذا الأمر ممَّا لم يتوافر في نوع ثانٍ من أنواع النعت، وهو ما اصطلح عليــه النحــاة بـــــ(النعــت السببي)، الذي حُمِل على باب النعت الحقيقي مع فقده دلالته الجوهرية، إذ وقع صفة لاسم ظاهر بعده، والمقرر عند النحاة وفق القاعدة التركيبية أن يكون تابعاً لما قبلــه لأداء وظيفة النعت الحقيقية.

ففي المثالين المذكورين آنفاً (جاءني رجلٌ كريمٌ أبــواه)، و(هــذان رجــلان كريمةٌ صفاتُهم)، جاءت كلمة(كريم)، و(كريمة) نعتين سببيَّين، تابعين لمــا قبلهمــا، وإن كانا وصفين في المعنى لما بعدهما، الذين يتصلان مع ما بعدهما بسبب، وهــو الضمير العائد عليه، فالضمير في(أبواه) يعود على رجل، والضمير في (صــفاتهما) يعود على (رجلان). وهذا الأمر جعل بعض الباحثين يصف حمل النحاة لمثل هــذا النوع على باب النعت بالتكلُّف والتَّمحُّل؛ لأنه لم يكن صفة لما قبله في المعنى، وإنَّما كان صفة لما بعده، فلا وجه لتسميته بالتابع[2]، لأنَّ التابع يجــبُ أن تتحقــق فيــه العلامات الشكلية والجوهرية من حيث الاتفاق في العلامة الإعرابية بينهمــا(رفعــاً

---

(1) انظر: عباس، النحو الوافي، 3/441-443.

(2) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص188.

ونصباً وخفضاً)، والمطابقة في المسائل التركيبية الأخـرى، التعريـف والتنكيـر، والتذكير والتأنيث، والعدد، زيادة على ذلك كلِّه أن يأتي نعتاً لاسمٍ سابقٍ قبله يـرتبط معه ارتباطاً يحقِّقُ مفهومَ التَّابعيَّة.

ومسألة حمل هذا النوع على باب النعت الحقيقي، تعود إلى أنَّ النحاة نظـروا إلى جملة النعت السببي كما في تركيب: (زارني رجلٌ كريمٌ خلُقه)، فلاحظوا اتِّفاقـاً بين إعراب النعت (كريمٌ)، وإعراب المنعوت قبله(رجلٌ)، أي إنَّهمـا متفقـان فـي العلامة الإعرابية (فكلاهما مرفوع)، والحقُّ أنَّ مثل هذا ليس من النعت في شـيء؛ لأن الاتِّفاق في العلامة الإعرابية بين النعت والمنعوت لم يقُمْ على أساسٍ من كونـه نعتاً تابعاً لما قبله؛ لأنه ليس صفة له، ولكنه يقوم على أساس من الإتِّباع للمجـاورة، وما تقتضيه موسيقى الكلام من انسجامٍ في الحركات،(1) فكانت الحركـة الإعرابيـة مسوِّغاً شكلياً دفعهم إلى ضمِّ تراكيب النعت السببي إلى هذا الباب، دون أن يـؤدي الوظيفة الحقيقية للنعت من كونه نعتاً تابعاً لما قبله، لأنَّه -في الأصل- ليس صـفة له.

فالنعت السببي فيما يبدو من آراء النحاة عملية تركيبية دلالية تختلـف عـن النعت الحقيقي، الذي يكون دالاً على صفةٍ في متبوعه (المنعوت)، إذ يتبيَّن المـدلول فيه بما بعده، ويؤتى به لغير المنعوت في الظاهر(2)، لذا، فإنَّ حمل (السببي) علـى باب النعت، كان بسبب مطابقة هذا النعت للاسم السابق من ناحية الإعراب، زيـادة على التعريف والتنكير، لأنَّ هذا النعت لم يصف الاسم السابق، وإنَّما هو نعت للاسم اللاحق في المعنى(3)، أما المطابقة في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمـع، فكانت للاسم الذي بعده، ولم تكن للمنعوت الذي قبله، فحكم النعت في هذا التـذكير والتأنيث حكم الفعل الذي يصح أن يحلَّ محله، ويكون بمعناه،(4) لأنَّ هذا الوصـف

---

(1)المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص188.

(2) عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص561.

(3) السامرائي، إبراهيم، (1997م)، النحو العربي نقد وبناء، ط1، دار عمار، عمان، الأردن، ص120.

(4) انظر: عباس، النحو الوافي، 3/441-443.

كالفعل معنى واستعمالاً، ويترتَّب عليه ما يترتب على الفعل من مطابقته الفاعل في النوع والعدد.[1] بمعنى أن النحاة التفتوا إلى مسألة اتفاق الحركة الحركة الإعرابية، التي هي علامة شكلية، وأهملوا المعنى ولم يعبئوا به، مع كونه علامة جوهريَّة في باب المعربات بالتَّبعية.

وعلى هذا فالتابع الذي يتبع منعوته في إعرابه، هو ما كان وصفاً لمنعوته، ومطابقاً إيَّاه في كل ما يتَّسم به: من تعريف وتنكير، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، وهو ما كان النحاة يسمُّونه بالنعت الحقيقي، لأنَّ النعت الذي يماثل منعوته في كلِّ ما ذُكر، هو الذي يتبع منعوته في إعرابه رفعاً ونصباً وخفضاً. [2] وقد رأينا أنَّ النحاة عرَّفوا النعت على أساس تعلقه واحتياجه إلى متبوعه[3]

والإتباع للمجاورة أسلوبٌ شائع في العربية، نستطيع أن نفسِّرَ عن طريقه كثيراً من الظواهر اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية)، كقراءة بعضهم قوله تعالى:"الحمدُ لُله"، بضم الدال واللام، بإتباع حركة اللام لحركة الدَّال، أو قراءة بعضهم:"الحمدِ لِله"، بكسر الدال واللام، بإتباع حركة الدال لحركة اللام.[4]

ولم تقتصر مسألة الإتباع للمجاورة - التي عبَّر النحاة عنها بمصطلح الحمل على الجوار - على النعت المسمَّى بـ(السببي)، بل كانت سبباً في تفسير حمل العديد من التراكيب والاستعمالات الأخرى على باب النعت خاصَّة، إذ كثُر دورانها في بابه، قياساً بالتوابع الأخرى، خاصة بابي(العطف والتوكيد).

وكما أسلفنا فإن الأصل في الاسم الواقع نعتاً أن يكون تابعاً لمنعوته الحقيقي ومطابقاً له في الحركة الإعرابية والأحكام التركيبية الأخرى، وبعد هذا لا نعدم في اللغة وجود بعض التراكيب التي فُقِدَت فيها بعض مكوِّنات المفهوم، وخاصَّة ما يتعلق بالعلاقة التركيبية والدلالية التي تربط التابع بمتبوعه، إذ ورد في القراءات القرآنية، وكلام العرب: شعره ونثره، ما يدلُّ على انقطاع تلك العلاقة –إن صحَّ

---

(1) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص187.

(2) المرجع نفسه، ص189،188.

(3) عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص556.

(4) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص188.

التعبير - التي تربط النعت بمنعوته الحقيقي، إذ أصبح النعت للفظ المجـــاور لـــه، لا للمنعوت الحقيقي، وهذا الأمر يفقد التركيب خاصية التَّبعيَّة.

وعلى هذا نستطيع أن نفسِّر سبب حمل النحاة للعديد من التراكيـــب النحويـــة على باب النعت في مجموعة من الشواهد وفق مسألة الإتباع في الحركة الإعرابيـــة بسبب المجاورة، إذ جاءت بعض الأنماط تابعة بحركة إعرابيـــة مخالفـــة للمتبـــوع، والسبب في ذلك قضية المجاورة.

وأوّل مسألة طالعها النحاة من أقوال العرب، هي قولهم: (هذا جُحْـــرُ ضَـــبٍّ خَرِبٍ)، بخفض (خربٍ) وهو نعت لـــ(جحرُ) المرفوع، لذا، فمـــن حقِّـــه أن يكـــون مرفوعاً، ولكنهم توهَّموا أنَّ (خَرِبٍ) نعت للضب لمجاورته إيَّاه، فخفضوه لخفضِ ما قبله. [1] يقول الفارقي:" فجرّوا خرباً، وحدّه أن يكون رفعاً؛ لأنه من صفة جحر، إلا أنهم أتبعوه الضَّبّ، ولا يكون مثل هذا الإتباع إلا لما كان من سبب الأول، وملتبـــساً به"[2].

وقد أورد سيبويه– رحمه الله- هذه المسألة، بقوله:" وقد حملهم قُرْبُ الجوار على أن جرّوا: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، ونحوه، فكيف ما يصِحُّ معناه"[3]، ثمَّ بـــيَّن أنَّ النعت في الجملة السابقة: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) ممَّا جرى نعتاً على غيـــر وجـــه الكلام، وذكر أن الوجه الصحيح لـــ(خَرِبٍ) أن يكون بالرفع، لأنه كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس كذلك؛ لأنَّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، والجُحْرُ مرفوع، ثم ذكر أن جره لغةٌ لبعض العرب، إذ جرّوه لأنه نكرة كالضب، ولأنه في موضعٍ يقعُ فيه نعتُ الضبِّ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ[4]، ويُفهم من كلامه من جرِّ بعض العرب لهذا النعت، أنَّ النطق بها يُعدُّ لغةً قليلة في التداول الاستعمالي، لأنَّ الحمـــل على لفظ (ضب) قد لا يفضي إلى الدلالة التركيبية لإرادة المتكلم، وإنَّما هـــو إتبـــاع

---

(1) المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص188.

(2) الفارقي، أبو نصر، (1980م)، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، ط3، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص319.

(3) سيبويه، الكتاب، 436/1.

(4) المرجع نفسه، 436/1.

موقعيٌ إيقاعي[1]، أي إنَّ الداعي إلى ذلك كان داعياً موسيقيّاً جماليّاً، هــو المناســبة بين المتجاوِرَيْن في الحركة الإعرابية.[2]

ويبدو لي من كلام سيبويه حول هذه المسألة، أنَّ مثل هذا التركيب مَّما يُعــدُّ محمولاً على باب النعت، مع مخالفته لقاعدة النعت -كتابع من التوابع- من وجهتين: الأولى تركيبية، والأخرى دلالية، أي إنَّ التراكيب التي تجرى وفقَ هذا الاستعمال لا تُحقِّق مسألة التَّبعيَّة المنشودة منها، وقد ذكرنا آنفاً أنَّ التَّبعيَّة علاقة تلازم بين جزأين يكون فيها التابع من مقتضيات الأول، ويكون متمِّماً ومُكَمِّــلا لـــه فـــي العلاقـــات التركيبية والدلالية، إذ إنَّ التَّبعيَّة في الإعراب تُنْتِجُ تبعيَّة دلالية بين التابع والمتبـــوع ويؤدِّيان معاً معنًى وظيفيّاً دلاليّاً .

وممَّا جاء -وفق هذه المسألة- في محكم التنزيل محمولاً على بـــاب النعــت، قوله تعالى: **(وإِنِّي أَخافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَومٍ مُحِيطٍ)** [3] فالنعت (محيطٍ) جـــاء مجـــروراً، وهو وصفٌ لـــ (عذابَ يومٍ)، وكان قياسه أن يكون منصوباً، لذا ذهب معربو القرآن أمثال أبي البقاء العكْبَريّ إلى توجيه هذا الأمر وفـــق مـــسألة المجـــاورة، بجعلـــه مجروراً بالمجاورة للفظ (يومٍ) الواقع مجروراً، فهو نعت لــــ(يـــوم) فـــي اللفـــظ، وللعذاب في المعنى، وذهب الزمخشري [4] إلى أنَّ (محيطٍ) وصف لليوم، وهو أبلـــغ من وصف العذاب، لأن اليوم زمان يشتمل على الحوادث. ومما جاء من القـــراءات القرآنية محمولاً على باب النعت، إذ ورد النعت تبعاً لمنعوت غير متبوعه الحقيقي، ما نطالعه في قراءة أبي عمرو للآية الكريمة: **(وَوَاعدناكم جَانِبَ الطُّورِ الأَيمَنَ)**[5] إذ قرأ بخفض (الأيمنِ)، أي بجعلها نعتاً لـــكلمة (الطورِ)، وهي ليست صفة له، بـــل كـــان القياس فيها أن يكون منصوباً؛ لأنَّه نعتٌ للمنعوت المنصوب (جانبَ الطورِ)، الـــذي

---

(1) الكناعنة، الصراع بين التراكيب النحوية، ص148.

(2) حسَّان، اللغة العربية (معناها ومبناها)، ص234.

(3) سورة هود، آية: 84.

(4) الزمخشري، الكشاف، 394/2.

(5) سورة طه، الآية:80.

(جانبَ الطورِ)، الذي يمثل المنعوت الحقيقي له، ولكنه جُرَّ على أساسٍ من الإتباع للمجاورة.

وممَّا جاء في الشعر محمولاً على النعت -كذلك- مع وروده نعتاً تابعاً لغير منعوته الحقيقي، وتبع غيره بحكم المجاورة، قول امرئ القيس : (الطويل)

كأنَّ ثبيراً في عَرَانينِ وَبْلهِ كَبِيْرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزمَّلِ[(1)]

ففي هذا البيت جُرَّ (مُزَمَّلِ) نعتاً لـ(بِجَادٍ)، دون أن يكون نعتاً حقيقياً له، إذْ حقُّه أن يكون مرفوعاً، لأنه هو في حقيقية نعتٌ لمنعوته (كَبِيْرُ أُنَاسٍ)، أمَّا من وروده نعتاً لـ(بِجَادٍ) فذلك لم يكن على أساسٍ دلالي، بل كان على أساس شكلي، بسب الاتفاق الحاصل بين الكلمتين المتجاورتين من جهة الحركة الإعرابية بسبب الإتباع للمجاورة، وما تقتضيه موسيقا الكلام من انسجام في الحركات، بمعنى أنَّه حُمِلَ على باب النعت الحقيقي، بدافع شكلي، لا دلالي، إذ خرج عن نوع العلامة الإعرابية في الأصل.

وهذا الخروج ممَّا يبتعد عن فحوى مصطلح النعت بمكوِّنه المفهومي، الذي يحمل في بنيته التركيبية دلالات معنوية، تقتضي من عنصريه(النعت والمنعوت) أن يُحقِّقاه بارتباطهما معاً ترابطاً تركيبيّاً (إعرابيّاً)، وترابطاً جوهريّاً من حيث دلالة النعت على صفات متبوعه الحقيقي.

وهذا ممَّا لم يتحقَّق في استعمالٍ آخر تمثَّل في قول الشاعر ذي الرُّمة:

تُرِيْكَ سُنَّةَ وجْهٍ غيْرِ مُقْرِفَةٍ مَلْسَاءِ لَيسَ بها خَالٌ ولا نَدَبُ[(2)]

---

(1) امرؤ القيس، الدِّيوان، ص25. ورواية الديوان :

كأنَّ أباناً في أفانين وَدْقِه كَبِيْرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزمَّلِ

وهذه الرواية لا تخل بموطن الشاهد.

انظر: الزوزني، الحسين بن محمد (1979)، شرح المعلقات العشر، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ص78.، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، 99/5.

(2) ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة العدوي، (ت: 77هـ)، (1998م)، ديوانه، ط1، قدَّم له وشرحه أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ص11، وينظر الشاهد في: الفراء، معاني القرآن، 75/2.

فوفقاً لمفهوم النعت الحقيقي، الوجه الصحيح أن يقول الشاعر: (غَيْرَ مُقْرِفَــةٍ) على أنَّه نعتٌ لمنعوته الحقيقي (سُنَّةَ وجْهٍ)، ولكنَّه نطق بالنعت مجروراً تماشياً مـــع طبيعة اللغة وما فيها من خُرُوجَاتٍ استعمالية، قد تعود -غالباً- إلى مـــسائل تتبـــع العملية الكلامية وما يترتَّب عليها من انحرافات في الأداء اللغوي، فمسألة الانـــسجام الصوتي في الحركات الإعرابية بسبب الإتباع للمجاورة، ربَّما ألجأت الشاعر إلـــى التَّلفظ بالنعت على هذه الكيفية المخالفة، أي انسجاماً لمجاوته النكـــرة المجـــــرورة (وَجْهٍ). ومثل ذلك ما جاء في قول الحطيئة: (الوافر)

وإيّـَاكم وَحَيَّـــةَ بَطْـــنِ وادٍ هَمُوْزِ النَّابِ ليسَ لكم بِسيِّ[1]

فقد جاء النعت (هَمُوْزِ النَّابِ) مجروراً، وحقُّه في القياس الصحيح للقاعدة أن يكون منصوباً؛ لأنه نعتٌ لمنعوته الحقيقي المنصوب (حَيَّـــةَ بَطْـــنِ)، إذ خرج فـــي نوع العلامة الإعرابية عن الأصل، ولكنَّ الشاعر جرَّه لمجاورتـــه (وادٍ) المجـــرور كذلك [2].

ومما حمل على باب النعت، بسبب مجيء النعت لغير منعوته الحقيقي، قـــول العجاج: (الرجز)

كأنَّ نسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ[3]

---

(1) الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، (د.ت)، ديوانه، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، انظر: الفراء، معاني القرآن، 75/2.

(2) ابن جني، المنصف، 2/2 وينظر: الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1985م)، الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ص35، والرفايعة، حسين، (2005م)، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية، ط1، دار جرير، عمان، الأردن، ص229، والمصاروة، جزاء، (2005م)، ظاهرة الازدواج في العربية، المجلة الأردنية للغة العربية وآدابها، مجلد 1، عدد 1، ص33.

(3) ابن العجَّاج، ديوانه، وينظر الشاهـــد في: سيبويه، الكتاب، 437/1. والبغـــدادي، خزانـــة الأدب، 87/5.

فخفض(المُرْمَلِ) إتباعاً لمجاورة (العنكبوت)، وكان ينبغي أن يقول: (المُرْمَلا) لكونه في الحقيقة وصفاً للنسج، لا للعنكبوت، وكان الخليل لا يجيز الجر على الجوار إلا إذا استوى المتجاوران في التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع. (1)

ومن الجدير ذكره أنَّ مثل هذه الأمثلة والشواهد هي ممَّا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضيّة الاستعمال اللغوي، ولا يمكن لنا أن نُدرجَه تحت ما يُسمَّى بالعمليّة التقعيدية، بمعنى أن ورود مثل هذه الاستعمالات في اللغة لا يخضع لمسألة التقعيد التي أخذت من المادة اللغوية المتوافرة ما يلزمها لإثبات القواعد النحوية، وتجاوزت أداءات أخرى بحكم الاستقراء الناقص للمادة اللغوية نفسها، التي لم تستوعب العديد من الأداءات اللغوية التي أصدرها ابن اللغة، الذي لم يكن واعياً أصلاً بتلك القواعد التي ستُخْضِع أداءاته المنطوقة لجبريَّتها فيما بعد، وإنما أصدرها هو وفق معايير الخطأ والصواب التي كان يحتكم إليها وفق معرفته الضمنية غير الواعية بالقواعد التركيبية، إذ نطق بالنعت مجروراً بحكم المجاورة للاسم السابق، وفق ما أضطرَّته العمليَّة النُّطقيَّة حينها، فربَّما أنَّه شعر في ذلك تحقيقاً لانسجام صوتي يألفه اللسان حين النطق، فأتى به مجروراً وحقّه -مثلاً- أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً كما في مثل قوله: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، ومثل قوله:"تُرِيْكَ سُنَّةَ وجْهٍ غيْرِ مُقْرِفَةٍ"، ومثل قوله:" كأنَّ نسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ "، وهذا يُدلِّل على أن أداء هذه التركيب على هذه الصورة جاء دون قصد أو تَعَمُّد إلى مخالفة قاعدة ربَّما قُرِّرتْ في الأصل بعد زمنٍ من استعمال ابن اللغة لمثل هذه التراكيب، وهذا كُلُّه في الحقيقة انعكاس للواقع الاستعمالي على صاحب اللغة في أداءاته المنطوقة.

وهذا دليل على أنَّ اللغة –في بعض استعمالاتها- لا تحتكم للقاعدة، إذ غالباً ما تتدخل بعض القوانين اللغوية في إخراج القاعدة عن مسارها؛ تماشياً مع طبيعة اللغة نفسِها، كما أنَّ العملية اللغوية - بحدِّ ذاتها- أوسع من أن تُخْتزل ضمن دائرةٍ لغويةٍ استعماليةٍ ضيِّقة تنسجمُ دائماً والقاعدة المعيارية، لذا لا بدَّ من وجود العديد من

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب، 437/1، والبغدادي، خزانة الأدب، 88/5، 97.

الاستعمالات الخارجة عن الحدود المفاهيمية للنحو العربي، وقواعده المقرَّرة، ولكنَّنا لا نستطيع أن نُنْكِرَ أنَّ ما ورد سابقاً هو خروج عن وظيفة النحو التي تقوم على أساسٍ من العلاقات التركيبية التي يجب أن تكون واضحة في الجملة، كما أنَّ المفهوم الذي يتعلَّق بالباب النحوي ينطلق من العلامات الجوهرية التي يجب أن يتسم بها الاسم المعرب بالتَّبعيَّة من ارتباطه بالمتبوع ارتباطاً دلالياً يحقق مفهوم التَّبعيَّة.

وممَّا حُمِلَ على باب النعت بسبب المجاورة، ولكنَّه إتباعٌ لمجاورة مرفوع لا مجرور، إذ جاء النعت غير تابع لمنعوته الأصل في العلامة الإعرابية، وأخذ علامة إعرابية مغايرة؛ قول الشَّاعر المُتنَخِّل الهذلي: (1)

فقد عَجِبْتُ وما بالدَّهرِ من عَجَبٍ — أنَّي قُتِلْتَ وأنتَ الحَازمُ البَطَلُ

السَّالِكُ الثُّغرةَ اليَقْظانَ كالِئُها — مشْيَ الهَلُوكِ عَليْها الخَيْعَلُ الفُضُلُ

إذ رأى بعض العلماء في هذا الشاهد أنَّ كلمة (الفُضُلُ) قد ارتفعت على الرّغم من كونها نعتاً حقيقياً لكلمة (الهَلوك)، وهذا الارتفاع جاء إتباعاً لمجاورته الكلمة المرفوعة (الخَيْعلُ)، كما قالوا : جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ.(2)

---

(1) انظر: السّكّريّ، أبو سعيد الحسين (ت: 212هـ)، (1965م)، شرح أشعار الهذليّين، ط1، تحقيق: عبد السَّتار أحمد فرَّاج، ومراجعة: محمود محمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدنيّ، القاهرة، مصر: 1281/3، والفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، (1988م) كتاب الشّعر، ط1، تحقيق و شرح: محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ص: 434، وابن جنيّ، الخصائص، 167/2، وابن الشَّجريّ، أمالي ابن الشجري، 222/2، وابن مالك، شرح الكافيّة الشَّافيّة، 1023/2، 1049، وأبو حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسيّ، (ت: 745هـ)، (1986م)، تذكرة النُّحاة، ط1، تحقيق: عفيف عبد الرَّحمن، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، لبنان: 346.

(2) انظر: الفرَّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت: 207هـ)، (1986م)، المنقوص والممدود، ومعه كتاب: التّنبيهات على أغاليط الرُّواة، الكسائيّ، علي بن حمزة (ت: 189هـ)، ط3، تحقيق: عبد العزيز الميمني الرّاجكوتي، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص87، وأبو حيَّان، تذكرة النُّحاة، ج1: 347، والبغداديّ، خزانة الأدب، 12/5، 101، 102.

والظاهر–حسب ما ذُهبَ إليه سابقاً- أنَّ مثل هذا التركيب حُمِل على باب النعت استناداً إلى مسألة شكلية، وهي وجود الحركة الإعرابية (الضمة)، أمَّا من حيث الدلالة، فإن النعت (الفُضُلُ) لم يأتِ نعتاً لمنعوته الحقيقي (الهَلُوك)، وإنَّما جاء نعتاً للكلمة المرفوعة(الخَيْعلُ) المجاورة له، إذ أجبرته مسألة الجوار على أخذ علامة الاسم المجاور له تحقيقاً للانسجام الصوتي، على الرغم من أنَّ مسألة الرفع على المجاورة لم تثبت عند المحققين، وإنَّما ذهب إليها بعض ضعفة النحويين، كما ذكر ذلك البغدادي في الخزانة. [1] ومن الذين جوَّزوا الحمل على الجوار في الرفع الأصمعي وابن قتيبة.[2]

لذا، فقد وصف ابن الشجري الرّأي السابق القائل بارتفاع (الفُضُلُ) على المجاورة للمرفوع، بأنَّه رأيُ مَنْ لا معرفة له بحقائق الإعراب، بل لا معرفة له بجُملة الإعراب، وفي اعتقادي أنَّ هذا الأمر دفع نحويّاً كابن الشجري إلى أن ينحوَ منحًى آخر في توجيه الشاهد، ليسوِّغ انضمام مثل هذه التراكيب إلى باب النعت وفق قاعدته التركيبية المقررة عند النحاة، إذ رأى أنَّ ارتفاع (الفُضُلُ) على النّعت لكلمة (الهَلُوك) عائدٌ إلى المعنى، لأنها فاعلة من حيث أُسندَ المصدر –الذي هو المشي- إليها، كقولك: عجبتُ من ضربِ زيدٍ الطويلُ عمراً، فرفعت (الطويل)؛ لأنه وصفٌ لفاعل الضرب، وإن كان مخفوضاً في اللفظ.[3]

2.4 ما حُمِلَ على باب العطف:

كان لمسألة الإتباع في الحركة الإعرابية بحكم المجاورة سببٌ في حَمْلِ بعض التراكيب على باب العطف، إذ عاد الاسم المعطوف فيها على غير معطوف عليه حقيقة، وقد يقع نظري في هذا الباب –وفق هذه المسألة- على موضعين توافرا في

---

(2) البغداديّ، خزانة الأدب، 101/5.

(3) انظر: المرجع نفسه، 101/5، والألوسي، محمود شكري (ت: 1270هـ)، (د.ت)، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، دار البيان، بغداد، العراق، ودار صعب، بيروت، لبنان، ص260.

(1) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، 222/2.

القراءات القرآنية، الموضع الأول ما يطالعنا في قراءة أبي عمرو، وحمزة، وابن كثير بخفض (وَأَرْجُلِكُمْ) في قوله تعالى: (يا أيُّها الذين آمنوا إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاة فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُم وأَيدِيَكم إلى المَرَافِقِ وامْسَحُوْا بِرُءُوسِكُم وأرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ) [1]. وقد وقف علماء التفسير والقراءات طويلاً عند هذه القراءة؛ لما يترتب عليها من أحكام شرعية تتعلق بالوضوء والغسل، فقد ذكر الأنباري أنَّ (أرْجُلِكُم) وردت بالخفض حملاً على الجوار، وقال: "وكان ينبغي أن يكون منصوباً، لأنه معطوف على قوله: (فَاغْسِلُوا وُجُوْهَكُم وأَيدِيَكُم)، كما في القراءة الأخرى، وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم، ويعقوب[2]، ولو كان معطوفاً على قوله (برءوسكم) لكان ينبغي أن تكون الأرجل ممسوحة لا مغسولة، وهو مخالف لإجماع أئمَّة الأمّة من السلف إلى الخلف، إلا فيما يعدُّ خلافاً"[3] أي إنَّ حجَّة من قرأ بالنصب أنها معطوفة على الوجوه والأيدي، فأوجبوا الغسل، وأمَّا من قرأ بالجرِّ فقد عطف (وأرجلكم) على الرؤوس، وحجَّتهم في ذلك ما روي عن ابن عبَّاس أنَّه قال: الوضوء غسلتان ومسحتان، وقال الشعبي: نزل جبريل بالمسح.[4]

---

(1) سورة المائدة، آية:6.

(2) انظر القراءة في: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت: 324هـ)، (1980م)، كتاب السبعة في القراءات، ط2، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص242. وابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، (1999م)، الحجَّة في القراءات السبع، ط1، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص67، وابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت: 833هـ)، (2002م)، النشر في القراءات العشر، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: 191/2، والبنَّاء، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت: 1117هـ)، (2006م)، فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ط3، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص251.

(3) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، (المسألة رقم 84)، 125/2.

(4) انظر: ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (2001م)، حجَّة القراءات، ط5، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 223، والقيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع، 406/1-407.

وهذه القراءة التي حُملت على باب العطف بسبب الإتباع للمجاورة، هي ممَّا لم يُجزِه بعض المفسِّرين والنحاة، فقد ذكر شّهاب الدين في تفسيره: "أنَّ شرط حسن الإعراب بالمجاورة أمن اللبس، ووجود النكتة، وهو في الآية ليس كذلك؛ لأنه المقصود في الآية المسح، إذ المسح لا يُغني، أمَّ النكتة فيه فالإشارة إلى تخفيفه حتَّى كأنه مسح".[1]

لذا، فقد أنكر أبو حيَّان وقوع مسألة الإتباع للمجاورة في باب العطف، فقال:"وأمّا جر الجوار فقد قال أبو حيَّان في (تذكرته): لم يأتِ في كلامهم، ولذلك ضعَّف جدَّاً قول من حمل قوله تعالى: **(**وَامْسَحُوْا بِرُءُوسِكُم وأَرْجُلَكُمْ إِلى الكَعْبَيْن **)**في قراءة من خفض على الجوار، والفرق بينه وبين النعت، كون الاسم في باب النعت تابعاً لما قبله من غير وساطة شيء، فهو أشدُّ له مُجاورة، بخلاف العطف، إذ قد فصل بين الاسمين حرف العطف، وجاز إظهار العامل في بعض المواضع، فبعُدت المجاورة".[2]

ونحن هنا لا نريد الابتعاد عن فكرة الدراسة وهي ما حُملَ على باب النحوي من تراكيب، ولكن نبين أن قراءة (وأرْجُلِكُم) بالخفض عطفاً على الكلمة المجاورة (برءوسكم) قد فتحت باب التخريجات النحوية، والأقوال التفسيرية فيها، إذ كَثُرَ الحديثُ عنها في كتب التفسير و القراءات؛ لِمَا ترتَّب عليها من أحكامٍ شرعيةٍ تخصُّ فقه العبادات من وضوء وغسل وغيرهما، وهذا دليل واضح على أن الحركة الإعرابية، التي كانت سبباً رئيساً دفع النحاة إلى حمل الكثير من التراكيب على الباب النحوي، قد تذهب بالتراكيب إلى أن تحملَ في بنيتها التركيبية وجوهاً دلالية متعدِّدة، في حال تغيُّر الحركة الإعرابية لأحد مفرداتها؛ لِمَا لهذه الحركات من مَعَانٍ نحوية تؤديها في السياقات التركيبية.

---

(1) شهاب الدين، أحمد بن محمد، (د.ت)، حاشية الشهاب على شرح البيضاوي، دار صادر، بيروت، لبنان: 3/220-221، وانظر: أبو حيَّان، البحر المحيط، 3/452.

(2) انظر: أبو حيَّان، تذكرة النحاة، ص346، والبغداديّ، خزانة الأدب، 5/94.

ومثل ذلك ممَّا حُمِل على باب العطف، بسبب الإتباع للمجاورة، أي دون عودة الاسم المعطوف على المعطوف عليه حقيقة، قراءة الجر في قوله تعالى: (وأذانٌ مِنَ اللهِ ورسُولِه إلى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أنَّ اللهَ بَرِيءٌ من المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)[1] إذ قُرِئ بخفض (ورسولِه) في قوله تعالى: (مِنَ المُشْرِكِيْنَ وَرَسُوْلُهُ) وخُرِّجت على العطف على الإتباع للمجاورة، وقيل: على القسم.[2]

وقراءة (ورسولِه) بالخفض أوقعت فهماً آخر للآية الكريمة لدى أحد الأعراب الذين سمعوها، إذ قال هذا الأعرابيُّ:"إن كان الله بريء من رسوله، فأنا منه بريء"، فشكاه القارئ إلى عمر بن الخطَّاب، رضي الله عنه، فحكى الأعرابي قراءته، فعندها أمر عمر بتعليم العربية.[3] وهذا المعنى هو غير مقصود من الآية، وحاشا لله أن يكون، بل المقصود براءة الله (جلَّ جلاله) ورسوله r من المشركين، وإنَّما الأعرابي بحكم معرفته الضمنية بقواعد لغته استدلَّ على أن الاسم المعطوف (ورسولِه) قد ارتبط مع الاسم السابق له (المشركين) بحكم الحركة الإعرابية، التي تجمع المتعاطِفَيْن في حكم واحد، ولم يجد لها توجيهاً دلالياً غير هذا الفهم، وهنا لم يؤمن اللبس في مسألة الإتباع للمجاورة، لأنَّ الإعراب بالمجاورة إنما يجوز مع ارتفاع اللبس، وأمَّا مع حصول اللبس فلا يجوز، وهذا ما دعا بعض المفسِّرين والنحاة-كما ذُكِرَ آنفاً- إلى إنكار المجاورة في كتاب الله تعالى؛ لِمَا تؤديه من إفسادٍ للمعنى وحصول اللبس، وهذا يدلُّنا على أن النحاة حملوا بعض التراكيب على أبواب المعربات بالتبعيَّة بحكم الإتباع للمجاورة، دون أن تحقق الغاية الحقيقية للتبعيَّة، ممَّا انحرف بالتركيب عن دلالته الحقيقية إلى دلالة أخرى غير مقصودة، وهذا يؤكِّد القيمة الدّلالية للحركات الإعرابية، التي كانت دافعاً رئيساً في مسألة حمل التراكيب على الباب النحوي.

---

(1) سورة التوبة، آية: 3.

(2) أبو حيَّان، البحر المحيط، 8/5.

(3) المرجع نفسه: 8/5.

3.4 ما حُمِلَ على باب التوكيد:

يعدُّ النحاة التوكيد تابعاً لمؤكِّده، دالاً على التكرار المحض، ولهذا عُدَّ أقرب التوابع إلى مطابقة الاسم في تحقيق دلالة التخصيص والتوضيح[1]، ويأتي هذا التابع لتوكيد المعنى في نفس السامع، وإثبات الحقيقة، ورفع المجاز، ويكون على وجهين: توكيد لفظي، وتوكيد معنوي[2].

ومما حُمل على باب التوكيد بسبب مسألة الإتباع للمجاورة، ما يطالعنا به قول الشاعر[3]:

يا صاحِ بلِّغ ذوي الزَّوجاتِ كُلِّهم ... أنْ لَيْس وَصلٌ إذا انْحَلَّت عُرَا الذَّنَبِ

ففي هذا البيت جاء لفظ (كلِّهم) مجروراً إتباعاً لمجاورته (الزوجاتِ)، وليس توكيداً حقيقيًّا (للزوجات)، ولو كان كذلك: لقال: كُلِّهن، ولكنه في الأصل نعت للمضاف (ذوي)، يقول الفراء:" فأتبع (كل) خفض الزوجات، وهو منصوب؛ لأنه نعت لذوي"، [4]وقيل إنَّه توكيد لـ(ذوي)،[5] وقد وقعت مسألة الإتباع للمجاورة على قلة في باب التوكيد، فقد ذكر ابن هشام أنَّ "الذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، وفي التوكيد نادراً".[6]

---

(1) عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص570.

(2) السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص216.

(3) البيت منسوب لأبي الغريب "وهو أعرابيّ له شعر قليل أدرك الدولة الهاشمية"، انظر: البغدادي، خزانة الأدب، 93/5، وابن هشام، مغني اللبيب، 339/2، وابن هشام، شرح شذور الذهب، ص231.

(4) الفرَّاء، معاني القرآن، 75/2.

(5) انظر: البغدادي، خزانة الأدب، 90/5 (الحاشية).

(6) ابن هشام، مغني اللبيب، 339/2.

الخاتمة:

التراكيب المحمولة على أبواب النحو، تمثِّل استعمالات لغوية في بيئات معينة، لكنَّها لا تحتكم لضوابط التقعيد اللغوي المقرَّرة عند النحاة احتكاماً جوهرياً ، إذ جاءت خارجة عن الدلالة الجوهريَّة للحدود التي وضعها النحويون لهذه الأبواب، وهذه التراكيب مردّها - آخر الأمر - أن تفرض نفسها على باب نحوي يضمُّها، لأنَّها تمثِّل واقعاً استعماليَّاً مفروضاً على اللغة، فعندما لم يجد النحويُّون لهذه التراكيب مكاناً في قواعدهم التي وضعوها، قاموا بتطويع القاعدة حتَّى تستوعبَها وتشملها، وحمْلُها على الأبواب النحوية كان لدوافع، منها، تسويغ الحركة الإعرابية، وإقامة العناصر الإسنادية.

ولما كانت التراكيب التي ضُمَّتْ إلى أبواب المفاعيل تنتهي بالفتحة، وكان النحاة قد قرَّروا أنَّها علم المفعولية، دعت القاعدة إلى إدراجها ضمن هذه الأبواب، فكانت بذلك سبباً رئيساً ومسوِّغاً شكليّاً، دفع النحاة إلى حمل العديد من التراكيب على هذه الأبواب، دون ارتباطها بالعلامات الجوهرية الخاصة بكل بابٍ منها، إذ حُمِلت تراكيب على باب المفعول به دون أن تحمل معنًى جوهرياً يدل على المفعولية الحقيقية، وحُمِلت تراكيب أخرى على باب المفعول المطلق دون أن تحمل علاماته الجوهرية، بأن يكون النمط مصدراً مؤكِّداً للعامل أو مبيِّناً لنوعه أو عدده، وأخرى أُلحقت بباب المفعول معه مع فَقْد الواو معنى المعية، ومن التراكيب ما حُمِلَ على باب المفعول لأجله مع فقده المصدرية، وضُمَّتْ تراكيب أخرى إلى باب المفعول فيه على الرَّغم من فقدها قيمة الظرفية. وتلك التراكيب ليست بالضرورة أن تكون منتمية انتماءً حقيقيَّاً للباب النحوي، وإن وُجدت ضمن مسائله وتفريعاته.

وكثُرت التراكيب المحمولة على باب المفعول المطلق؛ لتعدُّد مظاهره الاستعمالية في اللغة وتعدد أقسامه؛ وبسبب طواعيَّه قواعده المقعَّدة، الأمر الذي جعله واسعاً أكثر من غيره من المفاعيل الأخرى، ويليه باب المفعول به، فالمفعول فيه(الظرف)، فباب المفعول معه، ثمَّ باب المفعول لأجله.

وفي سبيل تطويع كثير من التراكيب للباب النحوي مع خلوِّها من العلامات الجوهرية، تكلَّف النحويون تأويلات وتقديرات عديدة في بنيتها التركيبية، وهذه

التقديرات لا تخضع للعملية اللغوية، بل هي جانب من جوانب التفكير النحوي لدى النحاة، دعت إليه نظرية العامل التي طالت معظم تفسيراته النحوية؛ لتحقيق هدفين، هما: تسويغ للحركة الإعرابية، وتحقيق عناصر الإسناد، المفضيان إلى تحقيق نمطية الجملة، التي يسعى النحاة إلى إثباتها. وممّا لا شكَّ فيه أن هذه التقديرات التي أحدثها النحاة في بنية التراكيب بحثاً عن العامل، أدَّت إلى إفقادها اللغة الانفعالية التي يتطلَّبها الموقف الانفعالي، وقد ظهر ذلك في بابي المفعول به والمفعول المطلق.

ومن أهم ما يمكن الحديث عنه في نتائج الدراسة هو أنَّ معظم التراكيب التي حُمِلت على بعض الأبواب النحوية، وبخاصة (المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول فيه)، وبعض التراكيب المحمولة على الأبواب النحوية الأخرى، تعدُّ تراكيب ثابتة، جرت في الاستعمال على هيئة مخصوصة، إذ إنَّها في مجملها محفوظة في الذاكرة اللغوية عند أبناء اللغة، وتستدعى منها، أي إنَّه يُعتمد فيها على الاستدعاء والحفظ، وليست معتمدة على طبيعة النظام اللغوي، ومعنى ذلك أنَّه لا يُبْتَدع أمثلة مَقِيْسة عليها، وهو ما يفسِّر لنا سرَّ عدِّها أنماطاً سماعيَّةً، وقضية ثبوتها وخضوعها للذاكرة اللغوية أمرٌ وَعِيَه النحاة العرب، إذ دلَّت عباراتهم على ذلك خلال تنبيهها أبناء العربية على ضرورة الاكتفاء بنص العبارة المسموعة عن العرب، وانَّه لا يجوز التغيير فيها بإفراد أو تقديم أو تأخير، أو حتى القياس عليها؛ لأنها جرت مجرى الأمثال.

وأمَّا في باب الأساليب، فقد حمل النحويون المنادى، والمتعَجَّب منه، والمنصوب على الاختصاص، والمنصوب على الإغراء والتحذير، والمشغول عنه على باب المفعول به دون أن ترتبط كلها مع حالة المفعولية الحقيقية بأي علامة جوهرية، إذ لا تتضح فيها جميعاً تلك العلاقة(علاقة المفعولية) التي تتشكل كصورة ذهنية تفضي إلى تصوُّر وقوع الحدث على المفعول به في الزمن الذي يمثله ذلك الحدث، إذ تُسْتدعى هذه العلاقة عند ابن اللغة حال سماعه مصطلح المفعول به.

إذ أدَّت محاولة النحاة لحمل المنادى -مثلاً- كجملة غير إسنادية على باب المفعول به، بعد تقديرهم الفعل الناصب في جملته، لتسويغ الحركة الإعرابية وتحقيق عناصر الإسناد؛ إلى إخراج هذا الأسلوب عن طبيعته وحوَّلته عن القصد الإنشائي

الذي وُجِد لأجله إلى لفظ الخبر المحتمل التصديق والتكذيب، وهو الأمر ذاتــه فــي أسلوب(الاختصاص والإغراء والتحذير)، إذ جاءت الفتحة فيها للتعبير عــن قــصد ومعنى محدَّدين، كإظهار الفخر أو الشتم أو الإغراء أو التحذير، أي إنَّهــا جــاءت لأداء دورٍ دلالي بارز، وهو تقديم المعنى الإفصاحي، وليست –أي الفتحــة- أثــراً لتسليط عامل لفظي عليها.

أمَّا في التَّعجُّب، فنجد أنَّ النحاة قد تكلَّفوا في تحليل هذا الأســلوب اللغــوي، حتى إنَّهم دخلوا في جدلٍ كثير، وكل هذا مردّه إلى إعرابهم للاسم المتعجَّــب منــه مفعولاً به، إذ أوقعهم افتراض الصور غير منطوقة التي تحقِّق لهم شرط الإسناد في جملته في جدال غير لغوي حول ماهيَّة (ما)، فسعى النحاة جاهدين إلى حمل الاســم المُتَعَجَّب منه على باب المفعول به؛ إيماناً منهم أنَّه منصوب على المفعولية اســتناداً إلى وجود الفتحة، الأمر الذي دفعهم إلى تقدير الناصب تسويغاً لها، ومحاولة البحث عن فاعل لهذا الفعل، فتركيب (ما أجملَ السماءَ!) يخلو تماماً من أيّ علامة جوهرية دالة على المفعولية، ولكن الأمر يتطلب – عند النحاة – البحث عن العامل وإقامــة عناصر الإسناد، لأنَّهم يرمون إلى اتساق القاعدة، ولذلك نجــد أنَّ تركيــزهم علــى جانب مستوى التحليل اللغوي، جاء بعيداً عن الدلالات الجوهرية ومستوى التركيــب اللغوي.

كما تَعَرّض أسلوب الاستغال إلى كثير من التأويل لغرض إخضاعه وحملــه على باب المفعول به، لذلك انتقد ابن مضاء النّحاة على هذه التقديرات التي أحدثوها في بنية الاشتغال، إذ رأى أنَّ المحذوف في جملته لا حاجة للقول به، وأنَّ التركيــب تام دونه.

أمَّا في باب التراكيب التي حُمِلت على باب المشبّه بالمفعول في اللفظ، فقــد ظهرت فجوة واسعة بين موضوعيّ الحال والتمييز، من حيث كثرتهــا فــي بــاب الحال، وقلتها في باب التمييز، على الرغم من اتفاق كلٍّ منهما فــي كونهمــا اســم، ونكرة، ومنصوب، وفضلة. ومردُّ ذلك إلى كثرة المظاهر الاستعمالية التــي أثبتهــا النحاة لموضوع الحال، وقلتها في باب التمييز؛ بسبب قلة تعدد مظاهره الاســتعمالية

في اللغة، إذ لا يشتمل على أقسام تستوجب – وفق الاستعمال - أن تخــرج عنهــا تراكيب قد تُحْمل عليه.

إذ حُمِلت تراكيب عديدة على باب الحال، مع مخالفتها حــدوده النحويــة، إذ جاءت الحال فيها جامدة والأصل فيها الاشتقاق، وجاءت كذلك معرفة والواجب فيها التنكير، وهذه المخالفة دفعت النحاة إلى تأويل اللفظ الجامد بلفظ مشتق، مــن أجــل الحفاظ على القاعدة الأساسية التي تنص على وجوب جمود الحال وتنكيرها، وهــذا في سبيل اتساق القاعدة وسيرها على وتيرة واحدة، مما جعل العملية التقعيدية تركِّز اهتمامها على قضية التأويل لا على اللفظ الجامد الواقع حالاً.

ووجدت الدراسة أنَّ هناك أسباباً دلالية كانت الدافع الرئيس في مسألة حملهم التراكيب على بابي الحال والتمييز، فالحال وإن وردت جامدة، لكنها تؤدي وظيفتهــا الجوهرية المتمثلة في بيان هيئة الفاعل أو المفعول به عند وقــوع الفعــل، وكــذلك مسألة تعريف الحال والتمييز، فقد وجدنا أنَّها لا تؤثر في دلالة الحال التــي أشــرنا إليها سابقاً، وليس لها تأثير -كذلك- على دلالة التمييز المتمثلة فــي رفــع الإبهــام والغموض عن المميز المبهم، وهذا يدلنا على أن الاختراق القاعدة تعــدَّى العنــصر الشكلي لا العنصر الجوهري، وهذا دليل على عمق التفكير النحــوي لــدى النحــاة العرب ، إذ أخذوا ينظرون إلى البنية العميقة في مثل هذه التركيب لا إلــى بنيتهــا الشكلية.

ومن نتائجها في باب المعربات بالتبعية، وجود بعض التراكيب التي حُمِلــت على أبوابها، مع افتقارها إلى بعض مكوِّنات المفهوم، إذ خرجت عن معنى التبعيَّــة الحقيقية، فأُتْبِعت في إعرابها بسبب الجوار، فعاد التابع إلى متبــوع غيــر متبوعــه الحقيقي، لذا، فقد كان لمسألة الإتباع للحركة الإعرابية بسبب الجوار الدافع المباشــر في حمل العديد من هذه التراكيب على هذه الأبواب: (النعت والعطــف والتوكيــد)، دون أن يتحقِّق فيها غرض التَّبعيَّة الحقيقية، بأن يعود التابع إلى متبوعــه الحقيقــي، ويرتبط به ارتباطاً حقيقياً ويؤدِّيان معاً معنًى وظيفيّاً واحداً، وبأن يتَّسمَ هذا التــابع– كذلك- بكلِّ ما اتَّسم به متبوعه من الأحكام التركيبية المقرَّرة عند النحاة.

المراجع

ابن أبي ربيعة، عمر، (د.ت)، **ديوانه**، دار القلم، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ت: 833هـ)، (2002م)، **النشر في القراءات العشر**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب، أبو عمر عثمان (ت: 646هـ)، (د.ت)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن السّرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، (1996م)، **الأصول في النّحو**، ط3، تحقيق عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان.

ابن الشّجرِيّ، هِبة الله بن علي الحسنيّ العلويّ، (ت: 542هـ)، (1992م)، **أمالي ابن الشجريّ**، ط1، تحقيق: محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ابن العجاج، رؤبة، (1979م)، **ديوانه**، ط1، تحقيق: وليم بن الورد البروسيّ، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد (ت: 469هـ)، (1974م)، **شرح المقدمة النحوية**، تحقيق محمد أبو الفتوح شريف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (1972م)، **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الكويت.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (ت: 392هـ)، (د.ت)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النّجار، المكتبة العلميّة، بيروت، لبنان.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 292هـ)، (1954م)، **المنصف شرح كتاب التَّصريح لأبي عثمان المازنيّ**، ط1، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، القاهرة، مطبعة بابي الحلبي، القاهرة، مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: 392هـ)، (د.ت)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: أحمد فريد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

ابن جني، عثمان (ت: 392هـ)، (2004م)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف، لجنة إحياء كتب السنة، القاهرة، مصر.

ابن حنبل، أحمد أبو عبد الله (ت: 241هـ)، (2001م)، **مسند الإمام أحمد**، ط1، تحقيق، شعيب الأرنؤوط، إشراف عبد الله تركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد، (ت: 370هـ)، (1999م)، **الحجَّة في القراءات السبع**، ط1، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن دريد، محمد بن الحسن، (د.ت)، **الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ابن ربيعة، لبيد، (د.ت)، **ديوان لبيد بن ربعة**، دار صادر، بيروت، لبنان.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، (2001م)، **حجَّة القراءات**، ط5، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن سِيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل (ت: 458هـ)، (د.ت)، **المخصّص**، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، عليّ بن مؤمن (ت: 669هـ)، (1982م)، **شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح، بغداد، العراق.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت: 769هـ)، (2000م)، **شرح ابن عقيل**، **ومعه كتاب**: **منحة الجليل**، بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريّا، (ت: 295هـ)، (1970م)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدِّين الأندلسيّ (ت: 672هـ)، (1982م)، **شرح الكافيّة الشَّافيّة**، ط1، تحقيق وتقديم: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، القاهرة، مصر.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، (ت: 672هـ)، (د.ت)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (ت: 324هـ)، (1980م)، **كتاب السبعة في القراءات**، ط2، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد القرطبي (ت: 92هـ)، (1982م)، **الرد على النّحاة**، ط2، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، (ت: 711هـ)، (د.ت)، **لسان العرب**، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرين، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف (ت: 761هـ)، (2009م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت: 761هـ)، (2000م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن هشام، جمال الدين (ت: 761هـ)، (1961م)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: عبد المتعال الصعيدي، دون ناشر.

ابن هشام، جمال الدين، (ت: 761هـ)، (2000م)، **شرح قطر الندى وبل الصدى، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى**، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، مُوفّق الدين النّحويّ (ت: 643هـ)، (د.ت)، **شرح المفصّل**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو المكارم، علي، (2006م)، **أصول التفكير النحوي**، ط1، دار غريب، القاهرة، مصر.

أبو تمّام، حبيب بن أوس (ت: 231هـ)، (1981م)، **ديوان الحماسة، برواية أبي منصور، موهوب بن أحمد الجواليقي (ت: 540هـ)**، تحقيق: عبد المنعم أحمد صالح، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق.

أبو جناح، صاحب، (1984م)، الإعراب على الخلاف في الجملة العربية، **مجلة المورد**، العدد الثالث، المجلد 3، ص82-98.

أبو جناح، صاحب، (1998م)، **دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها**، ط1، دار الفكر، بيروت، لبنان.

أبو حيَّان، محمد بن يوسف الأندلسيّ (ت: 745هـ)، (2001م)، **تفسير البحر المحيط**، ط1، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو حيَّان، محمَّد بن يوسف الأندلسيّ، (ت: 745هـ)، (1986م)، **تذكرة النُّحاة**، ط1، تحقيق: عفيف عبد الرَّحمن، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، لبنان.

الأحوص، محمد بن سلام (ت: 101هـ)، (1411هـ-1990م)، **شعر الأحوص الأنصاريّ**، ط2، جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، تقديم: شوقي ضيف، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الأخفش، أبو الحسن، (1981م)، **معاني القرآن**، ط2، تحقيق: فايز فارس، الكويت.

الأزهريّ، خالد بن عبد الله (ت: 905هـ)، (2000م)، **شرح التَّصريح على التَّوضيح**، ط1، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

الأزهري، محمد بن أحمد، (ت: 370هـ)، (1964م) **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد الله درويش ومحمد علي النَّجار، الدار المصرية العامة للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر.

الإسفرائيني، تاج الدّين محمد بن أحمد (ت: 684هـ)، (1996م)، **اللباب في علم الإعراب**، ط1، تحقيق: شوقي المعرِّي، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

إسماعيل، نايل محمد، (2012م)، **حركات الإعراب بين الوظيفية والجمال (دراسة وصفية تحليلية)**، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، مجلد (20)، العدد الأول، ص279-312.

الأشمونيّ، علي بن محمد أبو الحسن (ت: 900هـ)، (1955م)، **شرح الأشمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، المسمَّى منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك**، ط1، تحقيق: محمد محي الدِّين عبد الحميد، دار الكتاب العربيِّ، بيروت، لبنان.

الأعشى، ميمون بن قيس، (1987م)، **ديوان الأعشى الكبير**، نشره: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الألوسي، محمود (ت: 1270هـ)، (1999م)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط1، تحقيق: محمد أحمد الأمد، وعمر عبد السلام السَّلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

امرؤ القيس، ابن حُجْر بن الحارث (ت: حوالي 565م)، (د.ت)، **الدِّيوان**، ط5، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1997م)، **أسرار العربيّة**، ط1، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت: 577هـ)، (1998م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين**، ط1، قدَّم له ووضع هوامشه فهارسه: حسن حَمَد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بين محمد، (ت: 577هـ)، (1998م)، **نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة.

الأندلسي، ابن عطية أبو محمد عبد الحق (ت: 546هـ)، (2001م)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ط1، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو حيان (ت: 745هـ)، (1998م)، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، ط1، تحقيق رجب عثمان محمد، ومراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الأنصاري، ابن هشام (ت: 761هـ)، (2007م)، **شرح اللمحة البدريّة في علم اللغة العربية**، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري، عمان، الأردن.

أنيس، إبراهيم، (1978م)، **من أسرار اللغة**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

الأهدل، محمد، (1986)، **الكواكب الدريّة**، شرح الشيخ محمد الرعيني، دار القلم، بيروت، لبنان.

أيوب، عبد الرحمن محمد، (د.ت)، **دراسات نقدية في النحو العربي**، مؤسسة الصباح، بيروت، لبنان.

بابعير، عبد الله، (1997م)، **ظاهرة النيابة في العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

البجة، عبد الفتاح حسن، (1998م)، **ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية بين علماء العربية القدامى والمحدثين**، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن.

البحلوز، علاء الدين، (د.ت)، **النظير ودوره في توجيه القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

البخاري، محمد بن إسماعيل الجعفيّ (ت: 256هـ)، (1987م)، **الجامع الصحيح المختصر، المسمّى: (صحيح البخاري)**، ط3، تحقيق: مصطفى ديب البُغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، لبنان.

البستاني، بطرس، (1987م)، **محيط المحيط**، بيروت، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

بشر، كمال محمد، (1969م)، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، القاهرة، مصر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت: 1093هـ)، (1997م)، **خِزانة الأدب ولب لُباب لسان العرب**، ط4، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

البكري، أبو عبيدة، (ت: 487هـ)، (1971م)، **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**، ط1، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، لبنان.

بكوش، فاطمة الهاشمي، (2004م)، **نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، دراسة في النشاط الإنساني العربي**، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

البنا، إبراهيم صبري، (1989م)، **تشومسكي، فكره اللغوي وآراء النقّاد فيه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

البنَّاء، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت: 1117هـ)، (2006م)، **فُضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، ط3، وضع حواشيه: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

البوالصة، عمار إلياس، (2010م)، **المنصوبات في النحو العربي**، ط1، دار جليس الزمان، عمان، الأردن.

ترزي، فؤاد حنَّا، (1969م)، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت، لبنان.

تشومسكي، (1985م)، **جوانب من نظرية النحو**، ترجمة مرتضى جواد باقر، منشورات جامعة البصرة، البصرة، العراق.

التهانوي، محمد، (1963)، **كشاف اصطلاحات الفنون**، تحقيق: لطفي عبد البديع، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر.

الجامي، نور الدين، (1983م)، **الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب**، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق.

الجبالي، حمدي، (1982م)، **في مصطلح النحو الكوفي تصنيفاً واختلافاً واستعمالاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الجرادات، خلف، (2009م)، **تحولات البنى النحوية (دراسة في التطور النحوي)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: 816هـ)، (2003م)، **التعريفات**، ط2، وضع حواشيه وفهارسه: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الجمحي، محمد بن سلام (ت: 231هـ)، (1974م)، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

الجندي، أحمد علم الدين، (1980م)، في الإعراب ومشكلاته، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، القاهرة، مصر، ص130-160.

الجواري، أحمد عبد الستار، (1987م)، **نحو المعاني**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.

الجوهري، إسماعيل بن حماد، (ت: 396هـ)، (1979م)، **الصحاح "تاج اللغة وصحاح العربية"**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمداويه (ت: 405هـ)، (1990م)، **المستدرك على الصحيحين**، ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الحباشنة، مأمون، (2007م)، **العملية اللغوية بين النظام والذاكرة اللغوية، دراسة في كتاب سيبويه**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

حدَّاد، حنَّا جميل، (1984م)، **معجم شواهد النَّحو الشِّعريَّة**، دار العلوم للطّباعة والنّشر، الرّياض، السّعوديّة.

الحريزي، عائد كريم علوان، (1975م)، **فلسفة المنصوبات فـــي النحــو العربـــي**، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية دار العلوم، القاهرة، مصر.

حسان، تمام، (1979م)، **اللغة العربية معناها ومبناها**، ط2، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

حسَّان، تمَّام، (2001م)، **اللغة بين المعيارية والوصفية**، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

حسين، محمد الخضر، (1933)، **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، مصر.

حسين، محمد محمد، (1950م)، **شرح ديوان الأعشى**، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك، (د.ت)، **ديوانه**، من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

الحموز، عبد الفتاح أحمد، (1985م)، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

الحميري، نشوان، (1999م)، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تحقيق حسين العمري، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر، دمشق، سوريا.

الحنيطي، خلدون، (1998م)، **المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

خضير، محمد أحمد، (2002م)، **قضايا المفعول به عند النحاة العرب**، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، مصر.

الدَّقر، عبد الغني، (1982م)، **معجم النحو**، ط2، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت، لبنان.

دي سوسير، (1988م)، **علم اللغة العام**، ترجمة يوئيل يوسف عزيز، بيت الموصل، الموصل، العراق.

الذبياني، النابغة زياد بن معاوية، (1977م)، **ديوانه**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة العدوي، (ت: 77هـ)، (1998م)، **ديوانه**، ط1، قدَّم له وشرحه أحمد حسن بَسَج، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

الراجحي، عبده، (1986م)، **النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

رضوان، عبد الرحيم، (1984م)، **في النحو العربي بحث في دراسة الجملة في ضوء منهاج النظر اللغوي الحديث**، عمَّان، الأردن.

الرَّضيّ، محمد بن الحسن الإستراباذيّ (ت: 686هـ)، (2000م)، **شرح الرضي على كافيَّة ابن الحاجب**، ط1، شرح وتحقيق: عبد العال سالم مَكْرم، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

الرفايعة، حسين، (2005م)، **ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية**، ط1، دار جرير، عمان، الأردن.

الزبيدي، عمرو بن مَعْدِيكْرِبَ، (1985م) **شعر عمرو بن مَعْدِيكْرِبَ**، ط2، جمعه وحقَّقه: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سوريا.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم (ت: 311هـ)، (2004م)، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، خرَّج أحاديثه علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، مصر.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ)، (1959م)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت: 340 هـ)، (1984م)، **الجمل في النحو**، ط1، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ودار الأمل، بيروت، لبنان، إربد، الأردن.

الزعبي، آمنة صالح، (2012م)، التراكيب الثابتة في اللغة العربية الفصحى في باب المفاعيل بين النظام اللغوي والذاكرة اللغوية، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 28، العدد الأول، ص134-165.

الزعبي، جميل محمد، (1998م)، **أساليب الجمل المسكوكة في النحو العربي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

زكريَّا، ميشال، (1983م)، **الألسنية في علم اللغة الحديث (المبادئ والأعلام)**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنَّشر، بيروت، لبنان.

زكريا، ميشال، (1985م)، **مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة**، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان.

زكريَّا، ميشال، (1986م)، **الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنَّشر، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (2003م)، **تفسير الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، ط3، رتّبه وضبطه وصحَّحه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت: 538هـ)، (د.ت)، **المفصَّل**، ط2، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني، دار الجيل، بيروت، لبنان.

الزوزني، الحسين بن محمد (1979)، **شرح المعلقات العشر**، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

السامرائي، إبراهيم، (1966م)، **من أساليب القرآن**، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ودار الفرقان، عمان، الأردن.

السامرائي، إبراهيم، (1983م)، **الفعل زمانه وأبنيته**، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

السامرائي، إبراهيم، (1997م)، **النحو العربي نقد وبناء**، ط1، دار عمار، عمان، الأردن.

السامرائي، فاضل صالح، (2000م)، **معاني النَّحو**، ط1، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، عمان، الأردن.

سحيم، عبد بني الحسحاس، (1950م)، **ديوان سحيم**، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

السّكّريّ، أبو سعيد الحسين (ت: 212هـ)، (1965م)، **شرح أشعار الهذليّين**، تحقيق: عبد السَّتّار أحمد فرَّاج، ومراجعة: محمود محمَّد شاكر، مكتبة دار العروبة، مطبعة المدنيّ، القاهرة، مصر.

السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العبَّاس بن يوسف، (1994م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ط1، تحقيق: علي محمد معوّض، وعادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، (1992م)، **نتائج الفكر في النحو**، ط1، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمَّد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: 180هـ)، (2004م)، **الكتاب**، ط4، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت: 911هـ)، (1998م)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ط1، ضبطه وصحَّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السُّيوطيّ، جلال الدِّين عبد الرحمن، (ت: 911هـ)، (1992م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مَكْرم، مؤسسة الرسالة، الكويت.

الشماخ بن ضرار البياني، (1977م)، **ديوانه**، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الشنتمري، الأعلم، أبو الحاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت: 476هـ)، (1992م)، **تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**، تحقيق، زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

الشنقيطيّ، أحمد بن الأمين (ت: 1331هـ)، (1999م)، **الدّرر اللَّوامع على همع الهوامع**، وضع حواشيه: محمّد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلميِّة، بيروت، لبنان.

شهاب الدين، أحمد بن محمد، (د.ت)، **حاشية الشهاب على شرح البيضاوي**، دار صادر، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت: 1250هـ)، (1994م)، **فتح القدير الجامع بين فنيِّ الرِّواية والدِّراية من علم التفسير**، ط1، حقَّقه وخرَّج أحاديثه:عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، مصر.

الصَّبَّان، محمد بن عليّ الشَّافعيّ، (ت 1206هـ)، (د.ت)، **حاشية الصَّبَّان على شرح الأشْمونيّ على ألفيَّة ابن مالك، ومعه شرح شواهد العيني**، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

الصعيدي، عبد المتعال، (د.ت)، النحو الجديد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

الضبي، المفضَّل بن محمد (ت: 178هـ)، (د.ت)، **المفضليات**، ط6، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر.

عاشور، المنصف، (2004م)، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، ط2، (بحث في مقولة الاسمية بين التَّمام والنُّقصان)، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس.

العاملي، أحمد قصيد، (1980م)، **متن الآجرومية ودروس في النحو**، دار التوجيه الإسلامي، بيروت والكويت، ص148، الدقر، معجم النحو، مرجع سابق، ص112.

عبابنة، يحيى، (1993م)، أثر التحويلات الأسلوبية في تغيير الإعراب في الآيات القرآنية والشواهد الشعرية، **أبحاث اليرموك**، سلسلة الآداب واللغويات، إربد، الأردن، المجلد 11، العدد1، من: ص9 -42.

عبابنة، يحيى، (2006م)، **تطور المصطلح النحوي البصري مــن ســيبويه حتــى الزَّمخشري**، ط1، جدارا للكتاب العالمي، وعالم الكتب الحديث، عمَّــان، الأردن.

عبابنة، يحيى، (د.ت)، **في النحو العربي المقارن (دراسة تاريخيّة مقارنة بين نحو العربيّة واللغات السّاميّة)**، دون ناشر.

عبابنة، يحيى، والزعبي، آمنة، (2005)، **علم اللغة المعاصر، مقدمات وتطبيقات**، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن.

عبَّاس، حسن، (د.ت)، **النحو الوافي**، ط3، دار المعارف، القاهرة، مصر.

عبد التواب، رمضان، (1985م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

عبد العزيز، محمد حسن، (1995م)، **القياس في اللغة العربية**، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (1996م)، **بناء الجملة العربية**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (2000م)، **النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي - الدلالي)**، ط1، دار الشروق، القاهرة، مصر.

عبد اللطيف، محمد حماسة، (د. ت)، **العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، كليَّة دار العلوم، القاهرة، مصر.

العجارمة، خالد، (2009م)، **التحولات الأسلوبية بين الخبر والإنشاء في النحو العربي**، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

العكبري، أبو البقاء (ت: 616هـ)، (1996م)، **إعراب القراءات الشواذ**، ط1، تحقيق: محمد السيّد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1980م)، **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق: حسن الشاعر، عمان، الأردن.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: 616هـ)، (1998م)، **التبيان في إعراب القرآن**، ط1، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدِّين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

عمايرة، خليل، (1984م)، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ط1، عالم المعرفة، جدة، السعودية.

عمر، أحمد مختار، (1988م)، **البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير**، ط6، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

عون، حسن، (1952)، **اللغة والنحو، دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة**، ط1، دون ناشر، الإسكندرية، مصر.

عيد، محمد، (1979م)، **الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

عيد، محمد، (1980م)، **النحو المصفى**، مكتبة الشباب، القاهرة، مصر.

عيسى، فارس، (1993م)، النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل، **مؤتة للبحوث والدراسات**، المجلة (8)، العدد (6)، ص192-220.

العيني، بدر الدين محمود (ت: 855هـ)، (2005م)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)**، ط2، تحقيق: محمد باسم عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفارسي، أبو علي الحسن (ت: 377هـ)، (1991م)، **الحجة للقراء السبعة، أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد**، ط1، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: 377هـ)، (1988م)، **كتاب الشّعر**، ط1، تحقيق وشرح: محمود محمد الطّناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد، (ت: 377هـ)، (1985م)، **المسائل البصريَّات**، ط1، تحقيق ودراسة: محمد الشَّاطر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.
الفارقي، أبو نصر، (1980م)، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
الفرَّاء، أبو زكريّا يحيى بن زياد (ت: 207هـ)، (1986م)، **المنقوص والممدود، ومعه كتاب: التّنبيهات على أغاليط الرُّواة، الكسائيّ، علي بن حمزة (ت: 189هـ)**، ط3، تحقيق: عبد العزيز الميمني الرّاجكوتي، دار المعارف، القاهرة، مصر.
الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (ت: 207هـ)، (د. ت)، **معاني القرآن**، تحقيق ومراجعة: أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار السرور، بيروت، لبنان.
الفرزدق، همَّام بن غالب (ت: 144هـ)، (1987م)، **ديوانه**، ط1، شرح وضبط وتقديم: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
الفرزدق، همام بن غالب، (د.ت)، **ديوانه**، دار صادر، وطبعة الصاوي، بيروت، لبنان.
فريحة، أنيس، (د.ت)، **نحو عربية ميسرة**، دار الثقافة، بيروت، لبنان.
قاسم، محمد صالح، (2007م)، ظاهرة الحمل على الجوار المنفصل في النحو، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، مجلد 2، عدد2، ص123-130.
القُطاميّ، عُمير بن شُيَيم بن عمر (ت: 101هـ)، (1960م)، **الدِّيوان**، ط1، تحقيق: إبراهيم السَّامرائيّ، وأحمد مطلوب، دار الثَّقافة، بيروت، لبنان.
القيسي، مكّي بن أبي طالب (ت: 437هـ)، (1981)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ط2، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
كشك، أحمد، (1983م)، **من وظائف الصوت اللغوي (محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)**، ط1، دون ناشر.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، (ت: 1094هـ)، (1976م)، "**الكليات**" **معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، وضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا.

الكلبي، جرير بن عطية، (ت: 114هـ)، (1986م)، **ديوانه**، دار بيروت، بيروت، لبنان.

الكناعنة، عبد الله محمد، (2007م)، **الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه**، دار الكتاب الثّقافي، إربد، الأردن.

الكوفي، نجاة عبد العظيم، (1987م)، **بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، (1994)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر.

المخزومي، مهدي، (1958م)، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو**، ط2، مكتبة ومطبعة باب الحلبي، القاهرة، مصر.

المخزومي، مهدي، (1964م)، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، ط1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان.

المخزومي، مهدي، (1985م)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط3، دون ناشر.

المرادي، ابن أم قاسم، (ت: 749هـ)، (1976م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ط1، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (ت: 421هـ)، (1968م)، **شرح ديوان الحماسة**، ط2، نشر: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان.

المصاروة، جزاء، (2005م)، ظاهرة الازدواج في العربية، **المجلة الأردنية للغة العربية وآدابها**، مجلد 1، عدد 1، ص33.

مصطفى، إبراهيم، (1959م)، **إحياء النحو**، لجنة التأليف والترجمة والنَّشر، القاهرة، مصر.

المكودي، عبد الرحمن بن علي (ت: 807هـ)، (1981م)، **شرح المكودي على ألفية ابن مالك**، المطبعة البهية، القاهرة، مصر.

الملوح، قيس، (د.ت)، **ديوان مجنون** ليلى، جمعه وحققه عبد الستار فراج، مكتبة مصر، القاهرة، مصر.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد إبراهيم، (1987م)، **مجمع الأمثال**، ط2، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، (1977م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

النَّحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت: 338هـ)، (1986م)، **شرح أبيات سيبويه**، ط1، تحقيق، زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.

النميري، الراعي عبيد بن حصين، (1980م)، **ديوانه**، ط1، جمعه وحقَّقة راينهرت فايبر، نشر فرانتس شتايز بفيسبادن، بيروت، لبنان.

نهر، هادي، (2004م)، **التراكيب اللغوية**، دار اليازوري العلمية، بيروت، لبنان.

والجواري، أحمد عبد الستار، (1984م)، **نحو التيسير**، دراسة ونقد منهجي، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.

الورد، عروة، (د.ت)، **ديوانه**، شرحه وضبط نصوصه وقدّم له: عمر فاروق الطباع، بيروت، لبنان، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر، توزيع، دار القلم، الرياض، السعودية.

الياسري، فاخر هاشم سعد، (1986م)، **الحال في الجملة العربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة، البصرة، العراق.

يعقوب، إميل بديع، (1996م)، **المعجم المفصَّل في شواهد العربية**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

اليوسي، نور الدين أبو علي الحسن بن مسعود (ت: 1102هـ)، (1981م)، **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، منشورات معهد الأبحاث والدراسات والتعريب، الدار البيضاء، المغرب.

يوهان فك، (1980م)، **العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب**، ط2، ترجمة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الملحق (أ)
فهرس الآيات الواردة في الرسالة

فهرس الآيات

الرقم	نص الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
.17	(وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ)	فصلت	17	147
.18	(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ) . .	الأنبياء	16	152
.19	وقوله تعالى: (لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى حَتَّىَ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ)	النساء	43	152
.20	(وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ)	البقرة	235	155
.21	(وَجَاء رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا)	الفجر	22	156
.22	(قُرآناً عَرَبِياً)	يوسف	2	158
.23	(فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً)	الأعراف	142	158
.24	(وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتاً)	الأعراف	74	158
.25	(أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً)	الإسراء	61	158
.26	(ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً)	البقرة	260	159
.27	(يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً)	البقرة	274	159
.28	(ادْعُوهُ خَوْفاً وَطَمَعاً)	الأعراف	56	159
.29	(دَعَوْتُهُمْ جِهَاراً)	نوح	8	159
.30	(ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً)	البقرة	260	160
.31	)لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ)	المنافقون	8	164
.32	)وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً)	مريم	4	170
.33	)وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً)	القمر	12	170
.34	)أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً)	يوسف	4	170

الرقم	نص الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
.35	)مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا(....................	الزلزلة	7	170
.36	)وكَمْ أَهْلَكْنَا من قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا(........	القصص	8	175
.37	)وَإِدْبَارَ النُّجُومِ(.....................	الطور	49	175
.38	(ووَاعدناكم جَانبَ الطُّورِ الأيمَنَ)...........	طه	80	186
.39	)يا أيها الذين آمنوا إذا قُمْتُمْ إلى الصَّلاة فَاغْسلُوا وُجُوْهَكُم وأَيديَكم إلى المَرَافِقِ وامْسَحُوْا بِرُءُوسِكُم وأرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ)	المائدة	6	192
.40	(وأذانٌ منَ الله ورسوله إلى النَّاسِ يَوْمَ الحَجِّ الأَكْبَرِ أنَّ الله بَرِيءٌ من المُشْرِكِيْنَ وَرَسُولُهُ)...........	التوبة	3	194

الملحق (ب)

فهرس الأحاديث الواردة في الرسالة

فهرس الأحاديث

الملحق (ج)

فهرس أبيات الشعر الواردة في الرسالة

فهرس أبيات الشعر الواردة في الرسالة

الصفحة	بيت الشعر	
106	بمـــا لِـــيْ ثـــمَّ يَظْلِمُنـــي الـــسَّرِيْسُ	أَفِـــي حـــقٍّ مُوَاسَـــاتِي أخَـــاكُمْ
106	وأنّـــك لا خـــلٌّ هَـــوَاكَ ولا خَمْـــرُ	أفِي الحقِّ أنّـــي مُغْـــرَمٌ بِـــك هـــائمٌ
107	مَنَـــاطَ الثُّرَيَّـــا قَـــدْ تَعَلَّـــتْ نُجومُهَـــا	وإنَّ بني حَـــرْبٍ كمَـــا قَـــدْ عَلِمْـــتُمُ
112	نَـــدَامَايَ مِـــنْ نَجْـــرانَ أن لا تَلاقِيـــا	أيـــا رَاكِبـــاً إمَّـــا عَرَضْـــتَ فَـــبَلِّغَنْ
121	فقد عَرَضَتْ أَحْنَـــاءُ حَـــقٍّ مُخَاصِـــمِ	أزيدُ أَخَـــا وَرْقَـــاءَ إن كنـــتَ ثَـــائراً
125	مِـــن هاؤلَيَّـــائكُنَّ الـــضَّالِ والـــسَّمُرِ	يا مـــا أُمَـــيْلِحَ غِزلانـــاً شَـــدَنَّ لنـــا
130	ـــدُ إلـــى العفـــوِ يـــا ألهـــي فَقِيْـــرُ	جُـــدْ بِعَفْـــوٍ فـــإنَّني أيُّهـــا العبـــــ
131	فينـــا سَـــرَاةُ بنـــي سَـــعْدٍ ونَادِيَهَـــا	إنَّا بنـــي مِنْقَـــرٍ قَـــوْمٌ ذوو حَـــسَبٍ
133	بِإرْضَـــائنَا خَيْـــرَ البريَّـــة أحمـــدا	لنا مَعْـــشَرَ الأنـــصار مجـــدٌ مُؤَثَّـــلُ
133	ـــدُ إلـــى العفـــوِ يـــا ألهـــي فَقِيْـــرُ	جُـــدْ بِعَفْـــوٍ فـــإنَّني أيُّهـــا العبـــــ
133	عنـــه ولا هـــو بالأَبْنَـــاءِ يَـــشْرِيْنَا	إنـــا بنـــي نهـــشل لا نَـــدَّعي لأبٍ
139	عُـــــدَاةَ الله مِـــــن كـــــذبٍ وزورِ	سَـــقَوْنِي الخَمْـــرَ ثُـــمَّ تَكَنَّفُـــوني
139	لقد نَطَقَـــتْ بُطْـــلاً علـــي الأقَـــارِعُ وُجوهُ قُـــرودٍ تَبْتَغِـــي مَـــنْ تخـــادع	لَعَمْري وما عَمْـــري علـــيَّ بِهَـــيِّنٍ أُقَـــارِعُ عَـــوْفٍ لا أحـــاوِلُ غيرهـــا
140	فَدْعاءَ قَـــدْ حلبـــتْ علـــي عِـــشَارِي فَطّـــــارةً لقـــــوادم الأبكـــــارِ	كم عَمَّـــةٍ لـــك يـــا جريـــرُ وخالـــةٍ شَـــغَّارةً تَقِـــذُ الفـــصيلَ بِرِجْلِهـــا
158	مُبْـــــدِي تـــــأوُّلٍ بـــــلا تكلُّـــــف	ويكْثُرُ الجُمُـــودُ فـــي سِـــعْرٍ، وَفِـــي
164	ولَمْ يُـــشْفِقْ عَلَـــى نَغْـــصِ الـــدِّخَالِ	فَأَرْسَـــلَهَا العِـــرَاكَ ولَـــمْ يَـــذُدْهَا
166	تُمَـــسِّحُ حَـــوْلي بِـــالبَقِيْعِ سِـــبَالَهَا	أَتَتْنِـــي سُـــلَيْمٌ قَـــضَّهَا بِقَضِيْـــضِهَا
172	وطِبْتَ النَّفسَ يا قيسُ عَـــن عَمْـــرِو	رأيتُكَ لَمَّا أنْ عرفتَ وُجُوهنا صَدَدْتَ
172	لَظَاهَا ولَمْ تُستَعْمَلِ البِـــيضُ والـــسُّمْرُ	عَلَى مَهْ مُلِئْتَ الرُّعْبَ والحَرْبُ لم تَقِد
173	كالأقْحُوانِ من الرَّشَـــاشِ المُـــسْتَقِي	تُـــولِي الـــضَّجيعَ إذا تنبَّـــه مُوْهِنـــاً
173	مِـــنها وقـــد أَمِـــنَتْ له مَـــنْ يتّقـــي كالأقْحُوانِ من الرَّشَـــاشِ المُـــسْتَقِي	تعطي الـــضجيعَ إذا تَنَبَّـــه موهنـــاً عَـــذْبَ المـــــذاق مُفَلّجـــاً أطرافُـــهُ
187	كَبِيْـــرُ أُنَـــاسٍ فـــي بِجَـــادٍ مُزَمَّـــلِ	كـــأنَّ ثبيـــراً فـــي عَـــرَانين وَبْلِـــه
187	مَلْسَاءَ لَـــيسَ بهـــا خَـــالٌ ولا نَـــدَبٌ	تُرِيْـــكَ سُـــنَّةَ وجْـــهٍ غيْـــرِ مُقْرِفَـــةٍ

الصفحة	بيت الشعر		
188	وإيّـــــاكم وَحَيَّــــــةَ بَطْـــــنِ وادٍ		هَمُــوْزِ النَّـــابِ لـــيسَ لكـــم بِـــسيّ
188	كأنَّ نسْجَ العنكبوتِ المُرْمَلِ		
190	فقد عَجِبْتُ وما بالدَّهرِ من عَجَبٍ السَّالِكُ الثُّغرةَ اليَقْظــانَ كالِئُــــها		أنَّـي قُتِلْتَ وأنتَ الحَــازِمُ البَطَــــــلُ مشْيَ الهَلُوك عَلَيْها الخَيْعَــلُ الفُــضُلُ
195	يا صاحِ بلِّغ ذوي الزَّوجــاتِ كُلِّهــم		أنْ لَيْس وَصْلٌ إذا انْحلَّت عُرَا الذَّنَبِ

الملحق (د)

فهرس الأمثال الواردة في الرسالة

فهرس الأمثال

المعلومات الشخصية

الاســـــــــــــم: تيسير هارون علي النَّوافلة

مكان تاريخ الولادة: وادي موسى 20/ 07/ 1981

العنـــــــــوان: الأردن/ معان / لواء البتراء.

الهاتـــــــــــف: 00962 772118854

الحالة الاجتمـاعية: متزوج.

البريــد الإلكتروني: tyseer_1981@yahoo.com

التخصص: الدكتوراة في الدراسات اللغوية / 2013.